حول الدور السياسى للعسكريين
في القرن العشرين

د. عبد الله محمد أبو عزة

مقدمة:

كان القرن العشرون حافلا بالأحداث لدرجة غير مسبوقة في تاريخ البشرية؛ فعدا عن حربين عالميتين وحروب إقليمية كثيرة لا يكاد يدركها الحصر تطورت العلوم الطبيعية بشكل مذهل وفاق ما أحرزه الإنسان من علم ومعرفة وتطبيقات عملية صناعية في هذا القرن كل ما أحرزته القرون السابقة ، ثم دخلنا عصر الذرة وعصر الفضاء والمعلومات، والعولمة ، وغير ذلك من المسميات مما هو معروف وتصخب به وسائل الإعلام صباح مساء.

وقد كان نصيب بلدان العالم الإسلامي، بما فيها بلدان العالم العربي، من أحداث القرن وآثارها كبيرا ؛ فقد سقطت فيه الدولة العثمانية ومزقت أوصالها، ووزعت بعض الأراضي التي كانت تشكل جزءا منها أسلابا وغنائم على المنتصرين الذين كانوا رسموا لها مستقبلا ومصيرا مظلما عكفوا بعد انتصارهم على تحويله إلى واقع. وقامت الجمهورية التركية على أنقاض دولة السلاطين العثمانيين، وزرعت علمانية متشددة على أنقاض دولة "الخلافة" الإسلامية. كما شهدت أقطار إسلامية كثيرة ثورات وتضحيات استهدفت إزاحة المحتل الأجنبي وتحقيق الاستقلال والحرية ، وأخذت تظهر تباعا – منذ عشرينات القرن – دول شبه مستقلة ، بدرجات متفاوتة ، كما شهدت حركة الغزو الصهيوني لفلسطين، حيث نجحت في غرس إسفين في القلب من أمتنا أحدث صدعا ونزفا دمويا مستمرا وسرطانات أوهنت جسد الأمة وزادت من صعوبات إبلالها من حزمة الأمراض التي لفت جسدها.

وقد كان للعسكريين من أبناء الدول العربية والإسلامية دور بارز في التعامل مع الأحداث الكبرى والمشاركة فيها أو تحريكها ابتداء ؛ وهو دور لم ينحصر في الأنشطة العسكرية والحربية بقدر انعطافه وانغماسه نحو وفي الأنشطة السياسية، كما أنه لم يتوقف ولم تنقطع آثاره مع نهاية القرن ، ولن تتوقف أو تنقطع في المستقبل القريب. ومع أن هذا الدور كان موضوع دراسات من قبل بعض الباحثين ، من العرب والأجانب إلا أنها كانت دراسات محدودة من حيث المدى الزمني والجغرافي، كما كانت محدودة برؤية كل باحث من خلال منظوره السياسي والثقافي. وما زال الميدان متسعا لدراسات عديدة وأبحاث جديدة حول الموضوع.

وفي هذا البحث سنحاول أن نلقي على الموضوع نظرة طائر تنبئ عن أطرافه وأبعاده بشكل عام، ثم نتوقف بعد ذلك في خمس محطات للنظر عن قرب ، مع محاولة التماس الأسباب والدوافع غير المباشرة

التي شكلت توجهات العسكريين وصاغت رؤاهم وحددت خطواتهم،وأثرت سلباً وإيجاباً بالنسبة للسياسة والمجتمع في الدول الإسلامية وسنتناول في هذه المحطات دور العسكريين في الدولة العثمانية منذ بداية القرن العشرين، ثم نلقي نظرة على دور الضباط العرب المنتسبين للجيش العثماني ، خاصة بعد سقوط الدولة العثمانية ؛ لننتقل بعد ذلك للنظر في دور العسكريين في الجمهورية التركية، ثم في العراق الملكي والجمهوري، لنلج بعدئذ المحطة الأخيرة عند عسكريي نيجيريا.

وغير خاف أن محاولة الإلمام بالموضوع بشكل شامل ومتعمق هي أكبر وأعقد من أن تتحقق في مقال أو في كتاب. وعلى ذلك فإننا لن نركز الاهتمام على احتواء التفاصيل الصغيرة والهامشية ، بل سنعنى بتسليط الضوء على الجوانب التي تعري الأسباب الكامنة، ومواطن الخلل التي أردت كثيراً من مجتمعات أقطار العالم الإسلامي وألقت بها في هوة يحتاج الخروج منها إلى أدوات أخرى غير الحماسة والخطابة والاندفاعات الطائشة التي تسيل على جوانبها وأذيالها الدماء ويتناثر الحطام. ولن نحاول استعارة النظريات المصممة على شكل قوالب تنطبق على جميع الحالات – حسبما يقول واضعوها – لأن تلك النظريات قد اشتقت من تجارب أمم وشعوب مستقرة بلغت مستوى من النضج السياسي وامتلكت رصيداً من التجارب كان، وما زال ، بعيد المنال بالنسبة لشعوب الأقطار الإسلامية التي عاشت طوال القرن الماضي ومضت حياتها عبر تقلبات هوجاء يلفها الظلام، أو الضباب على أقل تقدير، وتضيع فيها الرؤية ويغلب عليها التردد والحيرة والاقتراب من حافة اليأس عند كثيرين من الأفراد والجماعات.

في أوائل القرن العشرين الميلادي كانت في العالم الإسلامي ثلاث دول "مستقلة" فقط ، ومع ذلك فقد كان استقلالها مهددا بالأطماع، بين الدول الثلاث دولة واحدة كبرى؛ كبرى بحجم أراضيها وتاريخها وماضيها الغابر ، لكنها كانت مريضة وفي مرحلة الاحتضار؛ تلك هي الدولة العثمانية. وكانت الأراضي العثمانية تشمل أراضي الجمهورية التركية الحالية فضلا عن الساحل الشرقي للملكة العربية السعودية والكويت واليمن والعراق وبلاد الشام ، أي بأقطارها الأربعة: سوريا وفلسطين والأردن ولبنان، وليبيا، ومناطق في جنوب شرق أوربا، خاصة في البلقان. وكانت الدولتان المسلمتان "المستقلتان" الأخريان – بجانب الدولة العثمانية – هما إيران ومراكش اللتان لم تكونا أحسن حالا. أما بقية أقطار العالم الإسلامي فقد كانت تحت السيطرة والاحتلال الأجنبي ، بمسميات مختلفة ، حيث تقاسمتها كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية ، بالدرجة الأولى، بينما كان نصيب كل من إسبانيا وهولندا وإيطاليا وألمانيا من الفريسة أقل بدرجة كبيرة. فقد كانت إندونيسيا مستعمرة هولندية ، وماليزيا وما يعرف الآن ببنغلادش وباكستان وأراضي عمان ودولة الإمارات وقطر والبحرين والكويت والأراضي الجنوبية للجمهورية العربية اليمنية في قبضة بريطانيا. كذلك فقد كانت كل من مصر والسودان تحت الاحتلال

البريطاني، أما تونس والجزائر والسنغال والنيجر وجيبوتي وجزر القمر فقد كانت في قبضة فرنسا . وفي وسط آسيا وشمال القوقاز كان الاستعمار الروسي يلقي بكل أثقاله على أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان وقرغيزستان ، فضلا عن أراضي القرم والشيشان والشركس وغيرها.

وقبل أن ينتهي العقد الأول من القرن العشرين كانت مراكش قد سقطت بيد الفرنسيين بعد أن تآمرت مع فرنسا كل من بريطانيا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا، ثم نجحت هذه الأخيرة في الاستيلاء على ليبيا. وعند نهاية الحرب العالمية الأولى تم تمزيق الدولة العثمانية، وبقيت إيران بين مطرقتي الضغط الاستعماري لكل من بريطانيا وروسيا القيصرية. لكن بداية هذا القرن شهدت أيضا عودة الإمارة السعودية في شرق ووسط جزيرة العرب، كما شهدت ظهور اليمن المستقلة تحت سلطة الأئمة الزيديين المتوكليين. ثم أخذت الشعوب العربية والإسلامية التي أدهشتها صدمة التغيير المذهل تستفيق وتتلمس طريقها لإزاحة الكابوس ؛ فبدأ نشاط صاخب افتقر إلى الوعي السياسي، كما افتقر إلى القدرة على التنسيق والتوجيه واستمر حوالي خمسة عقود من القرن العشرين ظهرت خلاله معظم الدول "المستقلة" والحركات المناضلة والصراع البيني والاستعمار المتنكر في أثواب جديدة. وجاء الانهيار الذاتي للاتحاد السوفييتي في أوائل تسعينات القرن ليتيح الفرصة لظهور دول وسط آسيا الإسلامية.

في غمرة حديثنا عن "الدور السياسي" للعسكريين يبدو أننا نؤكد تأكيدا ضمنيا على أن لهم دورا آخر هو دورهم الأساسي والمشروع، بينما الدور السياسي دور طارئ وهامشي ومنحرف. وهذا الفهم يبدو صحيحا تماما، بيد أننا نود أن نذكر بأن الدور الأساسي للعسكريين، أي الدور العسكري، إنما هو دور يشكل أداة تستخدمها السلطة السياسية القائمة لتحقيق أهداف سياسية لصالح الوطن، أي أنه يمكن أن يسمى أيضا "دورا سياسيا" من منظور إيجابي أو سلبي. كما أن سلطة سياسية منحرفة قد تستخدم هذه الأداة لتحقيق أهدافها الشخصية والخاصة على حساب المصلحة الوطنية ، وضد مصالح دستورية لقوى سياسية أخرى، وبالتالي ضد مبادئ الشورى والديمقراطية والمساواة والعدالة. مهما يكن من أمر فإن "الدور السياسي" الذي نعنيه في هذا البحث هو الدور الطارئ المنحرف والهامشي وغير المشروع.

من بين الدول الإسلامية الأربعة وخمسين شهد ما يقرب من تسع عشرة دولة دورا سياسيا واضحا وظاهرا قام به العسكريون في تاريخ البلد الذي ينتمون إليه من بين هذه الدول[1]. وليس ثمة شك في أنه كان للعسكريين أنشطة سياسية غير ظاهرة ، أو ظاهرة جزئيا، سواء في الدول التسع عشرة التي ذكرنا أو في غير ها، لكن هذا النوع من النشاط يصعب حصره ، ويصعب الوصول إلى معلومات كافية عنه. في ضوء ذلك فإن بحثنا سوف يتركز على الجزء الظاهر من هذه الأنشطة ، وهو مرتبط – في أغلب الأحوال – بالانقلابات العسكرية والتمهيد لها، والسيطرة على الحكم وإدارة مرافق البلاد من خلالها. ولقد أشرنا

من قبل إلى أن عدد الدول الإسلامية المستقلة عند بداية القرن لم يتجاوز ثلاث دول هي الدولة العثمانية وإيران ومراكش. وفي العقد الثالث من القرن حصلت كل من العراق ومصر على "استقلال" مشوب بوجود احتلال عسكري بريطاني مصحوبا بنفوذ مسيطر على كثير من جوانب الحياة في الدولتين. وقبيل منتصف القرن العشرين حصلت كل من سوريا ولبنان وإندونيسيا على استقلالها. وكانت اليمن قد استقلت عن الدولة العثمانية قبل سقوطها، كما تمت إعادة تأسيس المملكة العربية السعودية. لذلك فإن النشاط السياسي للعسكريين في النصف الأول من القرن انحصر فيما قام به الجيش العثماني الذي نفذ انقلابا ضد حكم السلطان عبد الحميد الثاني سنتي ١٩٠٨و١٩٠٩م ، وما قام به الضباط العرب من تحركات خلال وبعد الانقلاب العثماني. يضاف إلى هذا الانقلاب الذي حدث في إيران في شهر شباط (فبراير) ١٩٢١م بقيادة الجنرال رضا خان، والانقلابات العسكرية الثلاثة التي شهدها العراق في ١٩٣٦/١٠/٢٩م و١٩٣٨/١/٢٤م و١٩٤١/٣/١٢م بجانب الانقلابات الثلاثة التي شهدتها سوريا سنة ١٩٤٩. أي أن الظاهرة انحصرت في أربعة أقطار فقط طوال النصف الأول من القرن العشرين.

أما في النصف الثاني من القرن العشرين فقد امتدت الأدوار السياسية للعسكريين لتشمل ست عشرة دولة إسلامية أخرى بجانب تركيا وسوريا والعراق. فقد قام الجيش المصري بحركته التي أنهت النظام الملكي وحولت مصر إلى جمهورية في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢م. وفي الخامس والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٥٤م بدأ تمرد عسكري في مدينة حلب السورية ضد نظام أديب الشيشكلي، وتتابعت إعلانات التأييد الصادرة عن معظم الوحدات العسكرية في مختلف أنحاء سورية، مما اضطر الشيشكلي إلى مغادرة سوريا في مساء اليوم نفسه. وبعد أيام من الفوضى وأشهر من عدم الاستقرار أجريت انتخابات حرة في أيلول(سبتمبر) ١٩٥٤م أعادت البلاد إلى الحكم المدني. وفي السنوات التالية استمر تعاظم دور العسكريين السوريين في السياسة إلى أن أقيمت الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨م. وقد انفصمت الوحدة من خلال انقلاب عسكري سنة ١٩٦١م ثم حدث انقلاب آخر سنة ١٩٦٣م ضد الانقلاب الذي سبقه مباشرة قام به ضباط موالون للوحدة ما لبثوا أن سلموا الحكم إلى حزب البعث السوري. وفي السنوات التالية جرت صراعات داخلية ضمن حزب البعث وبين أجنحته السياسية والعسكرية انتهت سنة ١٩٧٠م بتولي الرئيس الراحل حافظ الأسد مقاليد الحكم حتى وفاته سنة ٢٠٠٠م.

وفي السنة ذاتها أطاح انقلاب عسكري بالنظام الملكي في العراق ، وتكررت الصراعات التي انغمس فيها قادة الجيش والجيش نفسه حتى سنة ١٩٦٨م حين تمكن حزب البعث من السيطرة على الحكم من خلال الضباط الموالين له، وتولى الفريق أحمد حسن البكر رئاسة الجمهورية العراقية.

وقد شهدت الجمهورية التركية أول انقلاب عسكري ٢٧ أيار (مايو) ١٩٦٠م وعين الانقلابيون الجنرال (جمال غورسيل) رئيسا للدولة. وجاء الانقلاب الثاني بعد ما يقرب من عشر سنوات ، حيث

عاد العسكريون للسلطة في ١٢ آذار (مارس) ١٩٧١م. وبعد عشر سنوات أخرى حدث الانقلاب العسكري التركي الثالث في ١٢ أيلول (سبتمبر)١٩٨٠م وتولى الجنرال كنعان إفرين منصب رئيس الدولة. أما الانقلاب الرابع فقد حدث في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨م وأجبر الجيش رئيس الوزراء نجم الدين أربكان على الاستقالة .

وما زال الجيش التركي يمارس تدخلا فظا ومفضوحا في الحياة السياسة التركية ويفرض وصاية غير مقنعة على كثير من جوانب الحياة المدنية الخاصة.

أما في شمال أفريقيا فقد شهد عام ١٩٦٥م انقلابا عسكريا أطاح بأحمد بن بلا، أول رئيس جزائري ، وجاء بقائد الجيش هواري بو مدين الذي استمر في الرئاسة حتى وفاته ليخلفه عسكري آخر هو الشاذلي بن جديد. ولم يتخلف عسكريو موريتانيا عن هواية ممارسة السياسة فقام نفر من ضباطهم بانقلاب أطاح بالحكومة المدنية سنة ١٩٧٨م، وما زال على رأس الدولة عسكري حتى الآن.

وفي أفريقيا السمراء قام الجيش السوداني بانقلاب عسكري في نوفمبر سنة ١٩٥٨م قاده الفريق إبراهيم عبود ، الذي استولى على السلطة، وظل في الحكم إلى أن قامت انتفاضة شعبية أسقطت حكمه في أكتوبر ١٩٦٤م. وبذلك انتقلت البلاد إلى الحكم المدني من خلال انتخابات تعددية. وشهدت السودان الانقلاب العسكري الثاني في شهر أيار(مايو) سنة ١٩٦٩م بقيادة جعفر نميري. وقد تولى نميري السلطة واحتفظ بها إلى أن أزاحه انقلاب جديد سلم السلطة إلى المدنيين في السادس من نيسان(أبريل) سنة ١٩٨٥م. وأجريت انتخابات بعد سنة واحدة من إزاحة نظام جعفر نميري وتولى المدنيون الحكم في ائتلاف من الأحزاب السياسية. وفي سنة ١٩٨٩م تحرك الجيش ثانية ليزيل الحكم المدني وشكل ما سماه حكومة الإنقاذ التي ما زالت في الحكم حتى كتابة هذه السطور.

أما في نيجيريا التي كانت قد استقلت سنة ١٩٦٠م فقد حدث أول انقلاب عسكري في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦م بقيادة تشوكووما نزيغوو؛ وكان هدف الانقلاب القضاء على الزعامة الشمالية ، وعلى كبار الضباط الشماليين لصالح مجموعة الإيبو العرقية المسيحية في منطقة الشرق بجنوب البلاد. وعندما أنجزوا مهمتهم سلموا السلطة إلى قائد الجيش الجنرال إيرونسي، وهو جنوبي من الشرق ، من نفس المجموعة العرقية. ولم تكد تمضي بضعة شهور حتى شهدت نيجيريا الانقلاب الثاني في شهر تموز(يوليو) من نفس السنة. وقد سلم الانقلابيون السلطة طوعا إلى رئيس أركان الجيش الكولونيل يعقوبو غاوون. كما شهدت نيجيريا مزيدا من الانقلابات في سنوات ١٩٧٥و١٩٨٣و١٩٨٥م مما سنعود للحديث عنه بشيء من التفصيل.

وإذا عدنا إلى مشرق العالم الإسلامي وجدنا الجيش يستولي على السلطة في باكستان سنة ١٩٥٨م بقيادة الجنرال أيوب خان الذي ظل في الحكم حتى سنة ١٩٦٩م عندما نشبت أزمة سياسية اضطرته

للتخلي عن السلطة للجنرال يحيى خان. وفي سنة ١٩٧١م عصفت أزمة سياسية حادة بجمهورية باكستان فانفصل الإقليم الشرقي مكونا دولة بنغلادش المستقلة. واضطر يحيى خان للتخلي عن الحكم للمدنيين برئاسة ذو الفقار علي بوتو. وعندما واجه حكم بوتو أزمات سياسية كان من أهمها قمع ثورة في إقليم بلوشستان قام الجيش بانقلاب عسكري بقيادة الجنرال محمد ضياء الحق في ٥ يوليو ١٩٧٧م وظل في السلطة إلى أن تعرض لعملية اغتيال بتفجير الطائرة التي كان يستقلها في رحلة داخلية. وعاد الحكم إلى المدنيين لكنه ظل مشوبا بتوترات اجتماعية وعرقية وأزمات سياسية انتهت بعودة الجيش إلى السلطة بقيادة الجنرال برويز مشرف.

ولم تشذ جمهورية بنجلادش عن باكستان في تجربة الأنظمة العسكرية. فبعد أربع سنوات من استقلالها القسري من خلال الأحداث الدامية سنة ١٩٧١م تعرض مؤسس بنغلادش الشيخ مجيب الرحمن للاغتيال في ١٥ أغسطس ١٩٧٥م نظمه عدد من العسكريين الناقمين . وقد قتل معه عدد من أفراد عائلته . وتتابع العسكريون على السلطة باستثناء فترة قصيرة تولى الرئاسة فيها مدني. وفي ٢٤ مارس ١٩٨٢م عاد الجيش إلى السلطة بقيادة الجنرال حسين محمد إرشاد حتى سنة ١٩٨٣م، حيث انتقلت البلاد بعد ذلك إلى الحكم المدني.

وفي أقصى المشرق من العالم الإسلامي استولى الجيش على السلطة في إندونيسيا بقيادة الجنرال سوهارتو الذي ظل في الحكم اثنين وثلاثين عاما. كذلك شهدت كل من موريتانيا وغينيا والنيجر والصومال انقلابات عسكرية وتسلط عسكري لا نستطيع أن نتتبع تفاصيله في مثل هذا البحث، إذ ستقتصر دراستنا على عدد محدود من الحالات.

العسكريون في السياسة: مثال الدولة العثمانية

عندما أفلت شمس القرن التاسع عشر في تمام الساعة الثانية عشرة من مساء يوم الحادي والثلاثين من ديسمبر من ذلك القرن ليبدأ بعده القرن العشرون كان عدد كبير من ضباط الجيش العثماني منغمسين في النشاط السياسي السري المخالف لما كان يفرضه عليهم الواجب الرسمي. وكان هذا النشاط قد تأسس وبدأ سنة ١٨٨٩م، أي قبل نهاية القرن التاسع عشر بأحد عشر عاما تقريبا. ففي تلك السنة قام أربعة من طلبة الكلية الطبية العسكرية، برئاسة طالب "ألباني" يدعى إبراهيم تيمو، أو أدهم –كما كان يسمى أحيانا – بتأسيس جمعية سرية أطلقوا عليها اسم "الترقي والاتحاد" التي صارت تعرف فيما بعد بـ "جمعية الاتحاد والترقي"، وبالإنكليزية Committee of Union and Progress. والطلاب

الثلاثة الآخرون الذين شاركوا أدهم في تأسيس الجمعية هم: إسحق سكوتي ، وشركس محمد رشيد وعبدالله جودت [٢]. وقد استخدم اسم "جمعية الاتحاد والترقي" من قبل الأعضاء والكتاب العرب فيما بعد. وما لبث طلاب المدارس العليا العسكرية الأخرى أن انضموا إلى عضوية الجمعية التي نظم أعضاؤها في خلايا على غرار جمعيات الكاربوناري السرية الإيطالية. وكان مؤسس "الاتحاد والترقي" – إبراهيم تيمو – قد تعرف على تاريخ وأساليب الكاربوناري أثناء زيارة قام بها للمحفل الماسوني في برنديزي. وكانت الأهداف المعلنة للجمعية هي نشر الأفكار القومية والدعوة والعمل للإصلاح واستعادة دستور سنة ١٨٧٦م الذي كان السلطان عبدالحميد الثاني قد ألغاه، وكذلك التخلص من السلطان نفسه ، الذي جعلته الدعاية الأوربية ودعاية جمعية الاتحاد والترقي منبع كل الشرور ورمزا للدكتاتورية المفرطة في قمع الحريات والقمع الدموي. وقد قامت عناصر أخرى مدنية من مثقفي ومتعلمي المجتمع العثماني بالانضمام إلى الجمعية الجديدة، كما انضمت إليها والتحقت بها جمعية "تركيا الفتاة" ، التي كانت أقدم منها وسابقة لها [٣]، بالإضافة إلى جمعيات أخرى، واتسعت عضويتها وكثر مؤيدوها – خاصة في صفوف الجيش العثماني – مع دقة التنظيم ومواصلة الدعاية في الداخل والخارج. وعندما اكتشف السلطان نشاط الجمعية تابعتها أجهزته وتعرض كثير من أعضائها للاعتقال واستخدمت مختلف وسائل الضغط والإغراء لإضعافها والقضاء عليها. وعلى أثر ذلك اضطر عدد من أعضاء الجمعية ودعاة الإصلاح في الدولة العثمانية إلى مغادرة البلاد والالتجاء إلى العواصم والمدن الأوربية فرارا من ملاحقات السلطات لهم. ومع التفكك الذي أصاب الجمعية أنشأ المعارضون عدة جمعيات أخرى في بداية القرن ، وكان من بينها جمعية "وطن" التي أسسها مصطفى كمال في دمشق سنة ١٩٠٥م، وضمت عددا من ضباط الجيش الخامس الذي كان يرابط في سوريا آنذاك. كما نشأت جمعية أخرى في سلانيك باسم "جمعية الوطن والحرية". وقد انضمت هذه الجمعية بعد ذلك إلى جمعية الحرية العثمانية التي كان من أبرز قياديها طلعت؛ رئيس الكتاب (الباشكاتب) في مديرية البريد والتلغراف في استنبول [٤]. وقد ارتكبت الحكومة في استنبول خطأ جسيما بإرسالها الضباط المشبوهين والمشكوك في أنشطتهم إلى مقدونيا؛ فقد أدى ذلك إلى تجمع عدد كبير من المعارضين والناقمين في منطقة واحدة مما أتاح لهم فرص الاتصال والتخطيط والتدبير والتآمر، وإقامة اتصالات مع الماسونيين وغيرهم من الجمعيات العثمانية التحررية (الليبرالية) في سلانيك [٥]. وكانت هذه المدينة تضم خليطا من الأجناس، بيد أن نصف سكانها كان من اليهود[٦].

لقد جرى الإعداد لبدء الثورة في خريف ١٩٠٨م، وقد توقع المخططون أن يتطور الصدام إلى حرب أهلية تستمر ستة أشهر. لكن تغييراً غير متوقعا أدخل على الخطة ، وجاء النجاح غير متوقعا أيضا. لقد أرسل السلطان لجنة للتفتيش في مقدونيا. وعند وصول الخبر هرب أنور بك – وكان من زعماء الضباط

المتآمرين – هرب إلى الجبال في زي فلاح. وفي الرابع من تموز (يوليو) ١٩٠٨م، هرب ضابط آخر هو الرائد نيازي بك الذي رفع علم الثورة في رسنا في منطقة منستير، وحين أرسلت كتيبة عسكرية للقبض عليه مالبث قائدها – وكان صديقا لنيازي – أن انضم إليه. ويبدو أن الثائرين كانوا قد وضعوا في حساباتهم الاحتفاظ بالبلقان باعتبار أن فيها أقليات مسيحية كبيرة العدد [٧] ورفعت اليافطات في منستير كما أرسلت البرقيات إلى السلطان تطالب كلها بإعادة الدستور. وعندما أرسلت قوة كبيرة على رأسها ضابط برتبة لواء لفض التمرد قام أحد الضباط التابعين له باغتياله. وأعلن الثائرون أنهم سيقتلون كل جنرال رجعي في مقدونيا ويدخلون الرعب في قلوب كل أنصار الاستبداد ما لم تتم إعادة الدستور. لقد صار كل الجيش الثالث في مقدونيا مؤيدا للثورة بينما كان الجيش الثاني في أدر يانوبل مستعدا لتقديم العون. وعندما استدعيت قوتان عسكريتان من سميرنا إلى منستير على عجل رفضتا أن تطلقا النار على الثائرين. وحاول الباب العالي كسب ولاء قادة الثورة بالترقيات لكن المحاولة لم تجد. والتقى ثلاثمائة ضابط في الحديقة العامة في منستير وأمروا فرقة الموسيقى العسكرية بعزف السلام الوطني الفرنسي المارسيلياز Marseillaise.

وفي الثالث والعشرين من تموز (يوليو) أرسلت برقية إلى السلطان تحمل إنذارا نهائيا بأنه ما لم تتم إعادة الدستور في الحال فإن الجيشين الثاني والثالث سوف يزحفان على العاصمة. وأفتى شيخ الإسلام بأن الدستور يتفق مع الشريعة الإسلامية، كما أبدى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) سعيد باشا تأييده لإعادة الدستور ، الأمر الذي حمل السلطان على الرضوخ فأعلن إعادة الدستور في ٢٤ تموز(يوليو)، وبعد عشرة أيام تم تعيين رئيس جديد للوزراء من المؤيدين لتوجهات الثوار [٨].

ومارس قادة الجمعية السلطة بقوة وعنف ، غير أن انقساما في الرؤية بالنسبة لاستراتيجية الإصلاح أدى إلى حصول شروخ في بنية الحركة منذ البداية. فقد كان الفريق المسيطر يرمي إلى مركزية السلطة في الدولة والتخلي عن مبدأ توحيد الإمبراطورية على قاعدة المساواة بين العناصر والأجناس، وإلى إعلاء شأن العنصر التركي فوق الجماعات العرقية الأخرى، وتتريك غير الأتراك، بما في ذلك العرب، الذين كانوا يشكلون أكبر مجموعة عرقية في الإمبراطورية. هذا ، بينما كان فريق آخر يتبنى منهجية تقوم على أساس اللامركزية ، بحيث تترك لمختلف الكتل الاثنية والثقافية قدرا مناسبا من الحرية الداخلية ضمن دولة اتحادية. وعلى أساس هذا التوجه تأسس حزب الحرية الذي ناهض الاتحاديين ، وتحالفت معه العناصر الأخرى المعادية لهم ، وتمكن من الوصول إلى الحكم من خلال الانتخابات التي جرت حسب دستور سنة ١٨٧٦م الذي استعيد بعد الثورة.

وفي سنة ١٩٠٩م قامت حركة مضادة للاتحاديين انطلقت من ثكنات حامية العاصمة العثمانية حيث خرج الجند يهتفون ضد الاتحاديين ، وشاركتهم عناصر كثيرة ، وانتشرت الفوضى واقتحم بعض

الخارجين مجلس النواب وضربوا بعضهم ، كما قتل أحد النواب العرب، وهو محمد أرسلان [٩]. وقد ذكرت جريدة *لسان الحال* البيروتية أن الأمير محمد أرسلان كان ممثل مدينة اللآذقية السورية في مجلس المبعوثان (مجلس النواب العثماني)، كما نشرت الجريدة ، نقلا عن مراسلها في اللاذقية ، أن مظاهرة احتجاج على مقتل الأمير قد جرت في المدينة. وفي نفس الفترة جرت مظاهرة أخرى أمام نادي الاتحاد والترقي في بيروت[١٠].

وقد اتهم أسعد داغر السلطان عبدالحميد الثاني بأنه كان مدبر الفتنة ، وقال ذلك مؤرخون آخرون ، لكن هناك من دحض هذه التهمة وفندها، خاصة الدكتور أحمد قدري ، وهو معاصر للأحداث أيضا، وكان في استنبول، كما كان من قادة جمعية المنتدى الأدبي التي تأسست في العاصمة العثمانية ، بل كان مؤسس الجمعية. قال الدكتور أحمد قدري : "إن الواقع يدل على أن عبد الحميد لم يكن يفكر بما نسب إليه ، وهو الذي يعرف بأن الدستور أعلن، بناء على حركة قام بها الجيش المرابط في الروملي ، النخبة الممتازة من الجيش العثماني. فمن الطبيعي أن لا يخاطر عبد الحميد ويحرك القوة العسكرية المرابطة في استنبول لتقدم على ما أقدمت عليه ، مع وجود الفارق الكبير بينها وبين قوى الروملي. إلا أنه قد يكون داخله الفرح لما وقع [١١] .

وهنا يشد انتباه الباحث خبر نشرته جريدة معاصرة للأحداث كانت تصدر في بيروت، فقد تحدثت تلك الجريدة عن وجود حركة سياسية أخرى اصطدمت بالاتحاديين ونافستهم: "قبضت جمعية الاتحاد والترقي على أزمة السلطنة تسعة أشهر برهنت فيها على تعشقها للحرية، فإذا بـ "جمعية الأحرار" صدم الاتحاديين صدمة هائلة، وتقبض على الأحكام فخاف الناس على الحرية والدستور وقالوا : إن هؤلاء الأحرار ليسوا إلا متقهقرين رجعيين؛ فطيب الأحرار خاطر الشعب مؤكدين له أن الدستور موطد الأركان. نكتب هذه الأخبار في ساعة تنبئنا الأخبار فيها أن الاتحاديين زاحفون برئاسة نيازي بك على الآستانة [١٢]. . . "

إذن . . كان هناك حزب ، أو جمعية ، باسم الأحرار، مضادة للاتحاديين، حسب نص الخبر، ولذلك أقدمت القيادة "السرية " [١٣] للاتحاديين، كما وصفها أسعد داغر، باستدعاء الجيش الثالث من البلقان لتتمكن من استعادة السلطة وحسم الموقف لصالحهم. وبعبارات أخرى فإن هذا الخبر المعاصر للحدث يوما بيوم يجعل المعركة بين جمعية الأحرار وجمعية الاتحاد والترقي، وإن بشكل غير مباشر. وفعلا وصل الجيش الثالث يقوده الفريق محمود شوكت باشا وحسم الموقف.

ويروي لنا أسعد داغر ما سمع "تفاصيله من ضابط عربي اشترك في القتال قال: وضع الجنرال محمود شوكت باشا وأركان حربه خطة الزحف على استنبول بدقة تامة، فعهد إلى أنور بمحاصرة قصر يلدز . . . ، وعهد إلى مختار بك باحتلال ثكنة تقسيم . . . وكانت مهمة عزيز علي [المصري] احتلال محطة

استنبول (السركجي) والاستيلاء على كوبري غلطة والثكنات القائمة على جانبيه والمنتشرة على طول الطريق إلى قصر دولمه بغجه. وقد وفق عزيز إلى احتلال المحطة والكوبري والثكنات المجاورة له من دون أن يطلق رصاصة واحدة أو تراق قطرة دم. وظل يتنقل من ثكنة إلى ثكنة ، ويأسر ضباطها وهم في أسرتهم، إلى أن بلغ الثكنة الواقعة على مقربة من قصر دولمه بغجه. وكان القتال قد بدأ في جهات تقسيم ، وفي شمال المدينة، فتنبهت حامية الثكنة وبادرت إلى المقاومة ، فاضطر عزيز إلى احتلالها بالقوة. وهكذا انتهت فتنة ٣١ مارس [١٣ نيسان] التي اشترك في قمعها جنود من العرب والترك. وكان الصفاء بينهم تاما ، وكان كبارهم أعضاء في جمعية واحدة هي جمعية الاتحاد والترقي[١٤]."

ويلفت النظر كذلك خبر نشرته جريدة المقطم قالت فيه: "إن عددا كبيراً من المسيحيين والمقدونيين المختلفي الأجناس والإسرائيليين الذين تطوعوا وصحبوا جيش سلانيك قاتلوا بشجاعة معه [١٥]."

وأثناء معركة الاستيلاء على استنبول كانت القوات المرابطة في أحياء تقسيم ،وفاتح، وفي الباب العالي قد قاومت مقاومة شديدة ، واستمر القتال عدة ساعات بحيث تركت القذائف فجوات في أسوار القصر. وفي ليلة ٢٤/٢٥ نيسان (أبريل) استسلم حراس قصر يلدز أو هربوا عبر البسفور. وقد انقطع الغاز والكهرباء عن المدينة فغرق القصر في الظلام. وهرب الكثيرون من أفراد الحاشية والخدم وغيرهم ، ولم يبق في القصر إلا النساء. وفي صباح اليوم التالي فرض الفريق محمود شوكت باشا حالة الطوارئ؛ وبعد يومين ، صدر قرار بخلع السلطان عبدالحميد الثاني. وفي نفس اليوم ، السابع والعشرين من نيسان (أبريل) كلفت لجنة من أربعة نواب على رأسها كاراسو بالذهاب إلى قصر يلدز لابلاغ السلطان بقرار عزله بتهم ممارسة القهر والمذابح، ومخالفة الشريعة، ولمسئوليته عن التمرد الأخير. ويروى أن السلطان رد عليهم بأنه حاول خدمة الأمة ، وذكرهم بالنصر الذي أحرزه على اليونان سنة ١٨٩٧ ، ثم أعلنهم أنه لم يكن السبب في التمرد الأخير. وقد طلب أن يسمح له بالعيش في سيراغان Ciragan ، لكن اللجنة قررت أن ترسله إلى سلانيك. وفي الساعة الثالثة إلا ربعا قبل فجر يوم ٢٩ نيسان (أبريل) كان القطار يحمله وأفراد عائلته الأقربين ، خارجا به من محطة سركجي المجاورة للقرن الذهبي، ومتجها به إلى منفاه[١٦].

وبعد أن تم لهم عزل السلطان عبدالحميد مارس الاتحاديون الحكم بطريقة تتسم بالتسلط والقهر، على الرغم من أنهم حاولوا – في بداية حكمهم – أن يعملوا من وراء ستار ، لدرجة أنهم كانوا يتجنبون الظهور أمام عدسات لمصورين، كما أنهم تركوا المناصب الرئيسية العلنية لشخصيات عامة معروفة. ولم يتول أحد منهم رئاسة الوزارة إلا سنة ١٩١٣م عندما أسند المنصب إلى الفريق محمود شوكت باشا. ومهما يكن من أمر، فقد كان واضحا من البداية أن أرباب المناصب العليا كانوا مجرد منفذين لرغبات –

أو تعليمات – لجنة الاتحاد والترقي. ولقد حل استبداد جماعة صغيرة مكان الاستبداد الذي نسب إلى السلطان عبدالحميد، وأصبح الحكام الحقيقيون للإمبراطورية هم قادة جمعية الاتحاد والترقي[١٧].

وقد وصفهم السفير الأميركي هنري موغنتو بأنهم حزب غير مسئول، يمثلون نوعا من الجمعيات السرية التي تمكنت من خلال استخدامها لأساليب التآمر والإرهاب والاغتيالات من السيطرة على معظم المناصب المهمة في الدولة. ونظرا لتركيزهم السلطة في أيدي العسكريين فإن التماسك والمصداقية المهنية للعسكريين قد اعتراها الكثير من الأذى والخلل، لأن الاتحاديين فتحوا أبواب الإدارة لنفوذ الفاسدين والخربي الذمة من القادة العسكريين ، وجعلوا التآمر السياسي أساسا للتقدم في الخدمة وفي المناصب[١٨]. وبجانب ذلك، وفوق ذلك كله فقد تبنت القيادة الحقيقية للاتحاد والترقي سياسات قومية متطرفة رمت إلى إعلاء العنصر التركي فوق العناصر العرقية الأخرى، وفرض التتريك على الشعوب غير التركية التي كانت تشكل أغلبية ساحقة في بنية السكان في الإمبراطورية العثمانية، وفرض اللغة التركية على الجميع وجعلها لغة التعليم في المدارس، ولغة التعامل مع الدوائر الحكومية، واللغة المستخدمة في المحاكم وساحات القضاء، حتى في المناطق العربية ومناطق المجموعات العرقية الأخرى. وبذلك تخلت السلطة الجديدة عن مبدأ توحيد الإمبراطورية على قاعدة المساواة بين العناصر والأجناس. وزاد الطين بلة أنهم تبنوا سياسة مركزية السلطة على مستوى الإمبراطورية وليس النظام اللامركزي الذي يعطي للأقاليم سلطات محلية[١٩]. "وكان الذين يضرمون نار القومية في الأوساط التركية أكثرهم من (الدونمة) الذين أصلهم من يهود الأندلس، جاءوا إلى تركيا واستوطنوا سلانيك . . . وقد أحرز هؤلاء . . . المكانة السامية في المجتمع التركي، وكان قسم منهم له الرأي المطاع في الجمعية الاتحادية، مثل جاويد بك الذي كان وزيرا للمالية وغيره [٢٠]."

وأدى عدم الرضى عن سياسة وتوجهات القيادة إلى انشقاق بي صفوف الاتحاديين وإلى ظهور منظمات وفئات متنافسة؛ ففي الحادي والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١١م تم تشكيل حزب الحرية والاتفاق الذي ضم كل المعارضين لسياسات المركزية والتتريك والممارسات التي تتجاهل الدستور بشكل فاضح، وهو الدستور الذي جاء جماعة "الاتحاد والترقي" باسم الدفاع عنه والمطالبة بإعادته. ويبدو أن الاتحاديين شعروا بقوة المعارضة وملأ الخوف قلوبهم فلجأوا إلى حمل السلطان على حل مجلس النواب في كانون الثاني (يناير) سنة ١٩١٢م. وبعد ما يقرب من ثلاثة أشهر أجريت الانتخابات في نيسان (أبريل) من نفس السنة في ظل حملة تخويف واضطهادات أدت إلى استبعاد المعارضة. لكن هذا السلوك المشين فجر الأوضاع في وجه القيادة الاتحادية إذ أبرز لهم عدوا جديدا من بين ضباط الجيش الذي صعدوا على أكتافه . لقد ظهرت جماعة رافضة من الضباط عرفت باسم "جماعة الضباط المنقذين" الذين طالبوا بانتخابات حرة ، وبانسحاب الجيش من الأنشطة السياسية. ويبدو أن هذه المعارضة

العسكرية كانت قوية وكاسحة لدرجة هزت عناد وصمود الاتحاديين الذين رأوا – على مايبدو – أن ينحنوا مؤقتا أمام العاصفة. وهكذا استقال وزير الحرب الاتحادي الفريق محمود شوكت ، ولم يلبث مجلس الوزراء برمته أن استقال بعد ذلك مباشرة في السابع عشر من تموز (يوليو) ١٩١٢م. وتم تشكيل مجلس وزراء جديد برئاسة كميل باشا ، وبدا من تشكيلة المجلس أن الاتحاديين قد همشوا تماما بحيث لم يكن لهم في المجلس الجديد أي ممثل، بينما كان لجماعة "الضباط المنقذين" وزيران شغل أحدهما منصب وزارة الحرب. وتلا ذلك حل مجلس النواب في الخامس عشر من آب (أغسطس) ١٩١٢م، وألزم ضباط الجيش بأداء اليمين مصحوبا بتعهد خطي بأن لا يشتغلوا بالعمل السياسي [٢١].

لكن غلاة الاتحاديين وقيادتهم الذين انحنوا أمام العاصفة كما ذكرنا وتواروا عن مسرح الأحداث كانوا ينتظرون فرصة مواتية للانقضاض على كراسي الحكم من جديد؛ وقد وجدوا هذه الفرصة سانحة عند نشوب الحرب في البلقان في السابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٢م . لقد هبت أغلبية "جماعة الضباط الإنقاذيين" للدفاع عن الدولة فتوجهوا إلى جبهات القتال بكل براءة – أو غفلة — دون يتخذوا أية احتياطات أمنية ضد أي تحرك من قيادة جماعة الاتحاد والترقي، بل لعلهم اعتقدوا أن الاتحاديين المتطرفين قد ابتعدوا عن المسرح نهائيا ولم يعودوا يشكلون أي خطر ، أو لعلهم اعتقدوا أنهم والقيادة المزاحة سيكونون كلاهما مشغولين بأمر الحرب في مختلف الجبهات، فإذا انتهت الحرب عادوا لمتابعة الموقف. وواجه الجيش معركة البلقان والضباط منقسمون بين مؤيد للاتحاد والترقي ومؤيد لجماعة الضباط المنقذين. ويبدو أن "المنقذين" لم يتخذوا أية إجراءات للسيطرة على قيادات قطعات الجيش المختلفة الموزعة في الجبهات ، كما أنهم لم يرتبوا سيطرتهم على قيادة القوات المرابطة في العاصمة. ويبدو أن جنرالات جيش البلقان في سلانيك وغيرها كانوا مسرفين في تفاؤلهم،فحلت بهم هزائم قاضية وفقدوا في أقل من خمسة أسابيع مناطق ظلت خمسة قرون جزءا لا يتجزأ من أراضي الدولة العثمانية، بما في ذلك سلانيك نفسها، التي دخلها جيش يوناني وجنوده يهتفون:"لقد قام المسيح Christ is risen". وبدأوا فورا بتحويل المساجد إلى كنائس بعد أن كان العثمانيون قد حولوها إلى مساجد بعد الفتح العثماني للمنطقة، وغادر الأتراك المنطقة بعائلاتهم ، بما في ذلك السلطان السابق عبدالحميد الثاني الذي أعيد وعائلته إلى إستنبول ، واحتجز في قصر بيلربي (Beylerbey). كان هذا في جبهة البلقان [٢٢].

أما في العاصمة ، فبمجرد خلوها من الضباط الإنقاذيين الذين ذهبوا إلى جبهات القتال أواخر سنة ١٩١٢، انشغل الاتحاديون بتدبير انقلاب عسكري قاده أنور باشا بعد أن ضمن معاونة كتلة أخرى من الضباط — ربما أغريت ببعض المناف — وهاجم مجلس الوزراء أثناء اجتماعه يوم ٢٣ يناير ١٩١٣م ، وتم قتل ناظم باشا، وزير الحربية المقرب من "الإنقاذيين"، وأجبر رئيس الوزراء على الاستقالة ليحل محله محمود شوكت باشا. ويبدو أن محمود شوكت كان مجرد ستار استخدمه الاتحاديون واستغلوا اسمه ورتبته

ومكانته حتى ضمنوا النجاح. وعندئذ أصبح الحكم في الحقيقة بيد الثلاثي الرهيب : (أنور – طلعت – جمال) الذين مارسوا السلطة بدكتاتورية فظة حيث قمعوا المعارضة ، ونفوا الزعماء المنافسين، بل واغتالوا بعض من تعرض لهم بالنقد. وقد علق الدكتور جورج حداد على هذه المرحلة من من حكم الاتحاد والترقي بقوله:

"It was these Young Turks and not the old fashioned
Abdul Hamid who inaugurated large scale executions of political opponents. They were such averse to shedding blood than the Red Sultan. Their dictatorship ended with Turkish defeat at the end of the First World War, when the Committee of Union and Progress dissolved itself and the three leaders left the country [23]

لقد كان هؤلاء ، قادة تركيا الفتاة، وليس عبدالحميد صاحب الأساليب القديمة، هم الذين دشنوا فترة تنفيذ أحكام الإعدام بالخصوم السياسيين على نطاق واسع. لقد كانوا أقل من السلطان الأحمر إحساسا ببشاعة إراقة الدماء . ولقد انتهت دكتاتوريتهم بهزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى ، وإذ ذاك حلت لجنة الاتحاد والترقي نفسها وغادر القادة الثلاثة البلاد.

وقد كان الاتحاديون هم الذين ورطوا الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ، بل وكان لأنور باشا بالذات، وزير الحرب، الدور الرئيسي في إيقاع الدولة في تلك الورطة. كانت الحرب حرب أنور، لا حرب الأسرة العثمانية والسلطان العثماني؛ ولذلك لم تتجمع الجماهير المبتهجة أمام القصر لتهتف مؤيدة بداية الحرب كما جرت التقاليد في العهود السابقة عبر القرون. وقد اشتهر عن السلطان محمد رشاد أنه قال في معرض استنكاره للحرب:"نعلن الحرب على روسيا ! إن جنودها وحدها يستطيعون سحقنا." وقد نقل عنه صحفي أميركي قابله في قصر (دولمه بهجه): "إن شعبي لم يكن يوما أضعف مما هو عليه الآن. لقد خاض حروبا كثيرة ، أكثر مما ينبغي، لقد نزف كثيرا، إنني متأكد أن شعبي لا يريد هذه الحرب".

لكن الإغراء لم يكن سفينتين كما فهم عبد الحميد: فالمؤرخ البريطاني فيليب مانسل يخبرنا أنه في ١٢ تشرين أكتوبر ١٩١٢م طلب أنور مليوني ليرة عثمانية ذهبية من ألمانيا. وقد وصل المبلغ كما طلبه أنور ونقله قطار خاص من برلين إلى إستنبول باسم دين بغير فوائد soft loan ، لكنه كان رشوة في واقع الأمر، إذ في اليوم التالي مباشرة وضع أنور خطة الحرب. وفي ٢٧ أكتوبر – أي بعد أسبوعين فقط – دخلت سفينتان حربيتان عثمانيتان جديدتان، يقودهما القائد الألماني زوخون، البحر الأسود؛ وبعد يومين،أي في التاسع والعشرين من الشهر نفسه، بدأتا بقصف مينائي أوديسا وسباستبول الروسيين من غير أعلان الحرب من جانب إستنبول [٢٤]. وهكذا أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية، وتبعتها كل من بريطانيا وفرنسا.

وقد استغل الاتحاديون ظروف الحرب ليفرضوا سياستهم من غير أن يخشوا أية معارضة؛ فقد أصدروا القوانين لتأكيد الإصرار على استخدام التركية في المكاتب الخاصة وفي الوثائق الرسمية، وسار التغيير بعد ذلك سريعا، ففي سنة ١٩١٦ استبعد شيخ الإسلام من عضوية مجلس الوزراء، كما أنهيت سلطته على المحاكم الشرعية والمدارس الدينية التي وضعت – بموجب الترتيبات الجديدة – تحت سلطة وزارة العدل [٢٥]. وفي الثلاثين من تشرين الأول (أكتوبر)١٩١٨م، وعلى ظهر السفينة البريطانية HMS *Agamemnon* التي كانت راسية في مدرس (Mudros) الواقعة في جزيرة Lemnos وقع وزير البحرية العثماني رؤوف بك الهدنة مع قائد الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط. وفي أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨م هرب أنور وطلعت وجمال مع آخر الغواصات الألمانية التي غادرت البسفور [٢٦].

إنه لمما يخرج بنا عن موضوعنا أن نتتبع تفاصيل التطورات التي ترتبت على الانقلاب العثماني ، بما في ذلك الأحداث الخاصة بتركيا في الحرب العالمية الأولى، لأننا معنيون هنا بالدور السياسي للعسكريين فقط، وسنحاول أن نحصر بحثنا في إطار هذا الموضوع. وهنا يجمل بنا أن نركز الضوء على بعض الملاحظات التي تكونت خلال هذا الاستعراض السريع للأحداث ودور العسكريين فيها. لقد اعتاد الذين يقرأون تاريخ الانقلاب العثماني (١٩٠٨-١٩٠٩م) أن يروا الأضواء مسلطة على أنصار الاتحاد والترقي ، مع تهميش دور غيرهم من العسكريين لدرجة تخرجهم من دائرة الضوء والملاحظة. لكن أقل درجات التأمل فيما استعرضناه من تحركات العسكريين العثمانيين تبين لنا أن ثلاث مجموعات من العسكريين قامت بأربعة أدوار تبدو متضادة أو متناقضة :

(١) الموالون للاتحاد والترقي، الممثلون في الجيش الثالث الذي كان مرابطا في البلقان، وهؤلاء قاموا – في سنة ١٩٠٨م – بإجبار الحكومة والسلطان على إعادة الدستور والخضوع لإملاءاتهم ، من وراء ستار.

(٢) الجيش الأول المرابط في العاصمة، وقد تحرك جنوده ضد الاتحاديين وخرجوا من ثكناتهم، وتبعتهم جماعات من المدنيين فهاجموا البرلمان، وأهانوا من صادفوه من النواب الاتحاديين الذين لجأوا إلى استدعاء الجيش الثالث للقضاء على "الحركة الرجعية". وزحف الجيش المذكور على العاصمة، وتم عزل السلطان وتشكيل حكومة موالية للاتحاديين أسند فيها منصب وزير الدفاع إلى الفريق محمود شوكت باشا. وهذا الدور مكمل للدور الأول الذي قام به أنصار الاتحاديين في السنة السابقة.

(٣) دور الاتحاديين في الحكم بعد عزل السلطان سنة ١٩٠٩م، حيث قمعوا خصومهم السياسيين وتجاهلوا الدستور الذي ادعوا أنهم حماته واستخدموا أسلوب الاغتيالات لتصفية

خصومهم.وهذا الدور يناقض دورهم الأول سنة ١٩٠٨و١٩٠٩م، كما يناقض الشعارات التي رفعت آنذاك لتبرير استيلائهم على السلطة.

(٤) الدور الذي قامت به كتلة الضباط المسماة "جماعة الضباط المنقذين" ضد سياسات وممارسات الاتحاديين ، وهي كتلة ظهر أنها تحظى بتعاطف أغلبية من ضباط الجيش حيث همشت الاتحاديين.

(٥) الدور التآمري للاتحاديين واستخدامهم القوة العسكرية لمهاجمة مجلس الوزراء وقتلهم وزير الدفاع "الإنقاذي" واستيلاؤهم على السلطة بالقوة العسكرية ، والتوسع في تصفية المنافسين.

(٦) وأخيرا فقد زج الاتحاديون بالدولة العثمانية في أتون الحرب العالمية الأولى ، مراهنين على الجواد الخاسر، فسقطت الإمبراطورية العثمانية فريسة الهزيمة سنة ١٩١٨م وهنا أعلنت جمعية الاتحاد والترقي حل نفسها وانسحب بعض رموزها وقادتها العسكريين والمدنيين من الميدان خارج البلاد. وسنرى أن قادتها ظلوا على صلة عملية ووثيقة بالأحداث داخل تركيا وخارجها.

إن هذه الأدوار المتناقضة ينبغي أن توجه أنظار الباحثين إلى بعض الحقائق التي تثير عددا من التساؤلات:

أولا: لقد قيل إن الجمعية تأسست من قبل طلاب المدرسة الطبية العسكرية سنة ١٨٨٩م، فهل المؤسسون المعلنون هم القادة الفعليون أم كانت جهة أخرى شجعتهم دون أن تظهر بنفسها على السطح وفي العلن؟ فكيف نتصور أن المؤسس، وهو ألباني —كما قيل — بينما زملاؤه، أو اثنان منهم، من الأكراد، كيف نتصور أن يقوم هؤلاء بتأسيس جمعية تسعى لتتريك المجموعات العرقية غير التركية في الدولة، وترفع شأن الأتراك وتحتقر العناصر غير التركية[٢٧]؛ هذا في الوقت الذي تستلهم الجمعية توجهاتها من المحافل الماسونية؟

ثانيا: صلة الاتحاديين بالماسونية: ففي السنة السابقة على تأسيس الجمعية زار المؤسس " محفلا ماسونيا في إيطاليا برفقة أحد أصدقائه، وتعلم شيئا كافيا عن دور منظمة الكاربوناري في التاريخ الإيطالي ، وقد تأثر بتنظيماتها فيما بعد لما قرر أن ينشيء في تركية جمعية سرية تشبهها[٢٨]. لقد تمت الزيارة بينما كان إبراهيم تيمو في طريقه من تركيا إلى بلده ألبانيا لقضاء العطلة الصيفية؛ هكذا تقول الرواية التي قدمها لنا آرنست رامزور(ص ٥٠)، وكأنه يريد أن يثبت في عقولنا ووجداننا أن صلة الجمعية بالماسونية صلة عابرة وسطحية، كانت تتم بالمصادفة. فهل يعقل أن كل هذا البناء والتخطيط المستقبلي كان نتيجة اتصال عابر لطالب مسافر في العطلة الصيفية مر في طريقه من تركيا إلى ألبانيا عبر إيطاليا، وهناك زار المحفل، كأي مسافر أو سائح[٢٩] ! وماذا عن السيد كاروسو، الرئيس الأعظم للمحفل الماسوني التركي، الذي

تحدث عنه سيتون واتسون باعتباره من القادة الأساسيين للجمعية، وذكر أنه يهودي سفاردي من سلانيك؟. وبجانب ذلك نجد أنه بعد نجاح حركة ١٩٠٨م يقوم أحد كبار العسكريين الأتراك، وهو الماريشال فؤاد باشا، بزيارة إلى بيروت قادما من دمشق؛ وبعد الاحتفاء به يتوجه للإقامة في بيت رئيس المحفل الماسوني إلى حين مغادرته إلى إستنبول. لقد كان فؤاد باشا نفسه ماسونيا ، ولذا اختار أن يقيم في بيت رئيس المحفل[٣٠]. ومما يؤكد استمرار ارتباط الجمعية بالماسونية أيضا ما نجده في وثيقة بريطانية أخرى بتاريخ ١٩ آيار (مايو) سنة ١٩٢٠م، أي بعد حوالي سنتين من انتهاء الحرب وهرب طلعت وأنور وجمال خارج تركيا، وحل جمعية الاتحاد والترقي لنفسها كما زعموا ؛ والوثيقة عبارة عن تقرير كتبه الرائد (الميجور) براي، ضابط المخابرات الخاص الملحق بالإدارة السياسية لمكتب الهند في لندن:

Major N.N.E. BRAY, M.C., Special Intelligence Officer attached to Political Department, India Office.

يقول التقرير : لقد غادر طلعت متوجها إلى إيطاليا لمقابلة كاروسو، الرئيس الأعظم للمحفل الماسوني التركي. إن كل جمعية الاتحاد والترقي في أيدي الماسونيين.

Talaat left for Italy—To meet Carasso, grand master of Turkish Lodge whole of C.U.P. is in hand of masons[31].

ومما يثير التساؤل بالنسبة لشخصية ودور كاروسو هذا، الرئيس الأعظم للمحفل الماسوني التركي، فضلا عن أنه يهودي سفاردي، أنه كان على رأس اللجنة التي ذهبت إلى قصر يلدز ، في السابع والعشرين من نيسان (أبريل) سنة ١٩٠٩م، لتبلغ السلطان عبد الحميد الثاني بعزله عن العرش، وبنفيه إلى سلانيك.[٣٢]

ولا يمكن لأي باحث جاد أن يغفل حديث المؤرخ البريطاني سيتون واتسون عن كاروسو، الرئيس الأعظم للمحفل الماسوني والعضو الرئيسي في "الاتحاد والترقي" فقد قال عنه ، ضمن وصفه للاتحاد والترقي:

الحقيقة الرئيسية عن جمعية الاتحاد والترقي هي أن شخصيتها بالضرورة غير تركية، وبالضرورة لا تنتسب إلى الإسلام. وبادئ ذي بدء نقول :إن من الصعب أن نصف أي واحد من قادتها الحقيقيين بأنه يحمل دماء تركية نقية؛ فأنور ابن مرتد بولندي وجاويد ينتمي إلى طائفة الدونمة اليهودية، وكاروسو يهودي سفاردي من سلانيك. أما طلعت فهو غجري بلغاري مؤسلم، وأما أحمد رضا[٣٣] –وهو واحد ممن اتخذتهم الجمعية واجهات سياسية مؤقتة– فهو نصف شركسي ونصف مجري ومن أتباع مدرسة كونت الوضعية.

"The main fact about the Committee of Union and Progress is its essentially un-Turkish and

un-Muslim character. From the very first, hardly one among its true leaders has been a

pure blooded Turk. Enver is the son of a renegade Pole, Djavid belongs to the Jewish sect of Dumehs. Carosso is a Sephardim Jew from Salonica. Talaat is an Islamised Bulgarian gypsy. Achmet Riza, one of the group's temporary figureheads, is half Circassian and half Magyar, and a Positivist of the school of Compte [34]."

ثالثا: لقد لاحظنا كثرة ورود ذكر تأسيس جمعيات بأسماء مختلفة مع كونها ضمن دائرة توجهات وسياسات الاتحاد والترقي مع اختلافات في بعض التفاصيل الهامشية ، ومع اختفاء بعض المتصدرين كواجهات مؤقتة أو اغتيال بعضهم. ألا يمكن القول أن هذا الوضع ربما كان يشير إلى وجود مركز يحرك الأشخاص والجمعيات المتعددة ضمن إطار واحد والتخلص من الأشخاص والتجمعات التي استخدمت لفترة ثم رؤي أن استمرارها يتعارض مع مصلحة الجمعية الأصلية. وربما كان من هؤلاء – الذين أريد التخلص منهم – الفريق محمود شوكت الذي اغتيل وهو يشغل منصب رئيس الوزراء والاتحاديون في أوج قوتهم ؟ وما قيل عن محمود شوكت يمكن أن يقال عن عزيز علي المصري، وعن "جماعة الضباط المنقذين" التي نشأت وتطورت خارج خطة الجمعية وصارت خطرا عليها، الأمر الذي حمل الاتحاديين على التآمر للقضاء على خطرها عن طريق استخدام القوة العسكرية لمهاجمة مجلس الوزراء أثناء اجتماعه ، وقتل وزير الدفاع الإنقاذي ، وإجبار رئيس الوزراء على الاستقالة، ثم الانفراد بالسلطة واستخدام القمع المسرف والاغتيالات للاحتفاظ بها.

رابعا: دور مصطفى كمال في ثورة ١٩٠٨م:

يشير رامزور إلى انهيار كل النشاط المنظم لتركيا الفتاة في صيف سنة ١٨٩٧م داخل الإمبراطورية، ويؤكد أن "أية منظمة لها شئ من الأهمية لم تستطع الحياة في القسطنطينية إبان الفترة التي مرت بين ١٨٩٧و١٩٠٧م. . . لذلك فإن الخطوات الأولى لتنظيم اللجان العسكرية التي قدر لها التأثير في الثورة قامت خارج العاصمة، وربما قام بها رئيس أول ركن اسمه مصطفى كمال.[٣٥] . ." وبهذا النص ينسب رامزور تشكيل اللجان العسكرية السرية في الجيش العثماني الثالث المرابط في البلقان إلى جمعية سرية أنشأها مصطفى كمال في دمشق سنة ١٩٠٦م، وكان مصطفى كمال قد تخرج من الكلية الحربية سنة ١٩٠٥م وعين في مركز ضمن الجيش الخامس المرابط في سوريا. ثم امتد نشاط الجمعية خارج دمشق إلى يافا والقدس " وكان أعضاؤها من ضباط الجيش الخامس الذي كان مقره سورية. ثم سرعان ما تقرر أن هذه المنطقة لا توفر مجالا كافيا لنشاطهم، فاختاروا سلانيك، باعتبارها ميدانا أجدى للعمليات[٣٦]." وتسلل مصطفى كمال إلى سلانيك عبر مصر واليونان. "ولدى وصوله إلى سلانيك ازداد سروره حيث اكتشف عددا من المؤيدين بينهم عدد من الضباط ذوي المناصب العالية في مراتب الجيش الثالث[٣٧]." وظل في سلانيك، وهي مسقط رأسه، أربعة أشهر ، تمكن خلالها من تأسيس أول خلية لجمعيته هناك[٣٨]. وبعد أن عاد إلى مركز عمله في يافا (فلسطين) سعى لكي ينقل إلى سلانيك، وتم له ذلك "

سنة ١٩٠٧م، غير أنه في هذا الوقت كانت المنظمة التي سيتم على يدها تنفيذ ثورة سنة ١٩٠٨م باسم الاتحاد والترقي ، قد أصبحت قائمة في الجيش، وكان مصطفى كمال ، رغم عضويته في هذه الجماعة واحدا من كثيرين. إن أحداث سنة ١٩٠٨م لم ترفعه إلى القمة ، كما حدث لأنور. نعم، إنه كان رئيس أركان حرب محمود شوكت باشا في الزحف على القسطنطينية للقضاء على محاولة إخماد الثورة المعاكسة في سنة ١٩٠٩م ولكنه لم يكن قط موضع السر في جمعية الاتحاد والترقي.

إن الميلاد الحقيقي لهذه المنظمة الأخيرة إذا ، هو أمر لا يتصل قط بالجماعة التي أسسها مصطفى كمال في سلانيك، رغم أن كلتا الجماعتين سرعان ما اندمجتا ببعضهما كما سنرى[٣٩]".

لا مراء في أن هناك تناقضا واضحا في مقولات ارنست رامزور التي اقتبسنا طرفا منها بشأن دور مصطفى كمال في تأسيس اللجان العسكرية في البلقان، والتي قامت بالثورة سنة (١٩٠٨ – ١٩٠٩م) وبشأن الولاء للجمعية. وسنعود لتناول جوانب أخرى من دوره عند حديثنا عن دور العسكريين في الجمهورية التركية.

العسكريون العرب بعد الانقلاب العثماني:

شارك الضباط العرب المنتسبون إلى الجيش العثماني مشاركة بارزة في أحداث سنتي ١٩٠٨و ١٩٠٩م؛ ويمكن أن نشير هنا إلى الدور (الرئيس) الذي قام به ضابطان عربيان كبيران : محمود شوكت باشا، وهو عراقي ، وعزيز على المصري، وهو مصري. حيث شاركا، وغيرهما من الضباط العرب، في جمعية الاتحاد والترقي، وفي الإعداد للانقلاب، أو الثورة، وكان اللواء محمود شوكت هو الذي قاد الجيش الثالث وزحف به على العاصمة، تلك الحركة التي أدت إلى خلع السلطان عبد الحميد الثاني وعودة الاتحاديين إلى الحكم كما أشرنا. لقد كانت مشاركة الضباط العرب من منطلق الانتماء إلى الدولة، وأن إصلاحها سينعكس على أهلهم في المناطق العربية. لكن قادة تركيا الفتاة وجمعية الاتحاد والترقي كان لهم أهداف أخرى.

لم يترك لنا أحد من العسكريين العرب أية كتابات – في حدود ما أعلم – تصف الموقف بعد نجاح الانقلاب العثماني الذي ساهموا فيه، لكن عدداً من المدنيين والمثقفين العرب الذين عاشوا الأحداث في العاصمة العثمانية، وكانت لهم نفس التوجهات الإصلاحية التي انطوت عليها "الأهداف المعلنة" للاتحاد والترقي، كما كانت لهم صلات مباشرة بالضباط العرب، تركوا لنا وصفا للأجواء التي سادت العاصمة العثمانية وكان لها أكبر الأثر على سلوك العرب، العسكريين منهم والمدنيين، تجاه حكم "الاتحاد والترقي" ، وتجاه الدولة وصلة العرب والبلاد العربية بها.

كما أن الصحافة العربية التي كانت تصدر في القاهرة وبيروت عكست بعض مضامين التطورات التي أعقبت أحداث سنتي ١٩٠٨و١٩٠٩م في العاصمة العثمانية. ومن هذه الصحف : مجلة *المنار* التي كان يصدرها السيد رشيد رضا في القاهرة، وجريدتا *الأهرام* و*المقطم*، وهما جريدتان كانت لهما وقتذاك توجهات وميول معروفة نأخذها في الاعتبار، وإن لم نر مجالا للخوض فيها أو الإشارة إليها؛ ومثل ذلك يمكن أن يقال عن مجلة *الهلال* التي كان يصدرها جرجي زيدان. ومن الصحف اللبنانية كانت هناك جريدة *لسان الحال*، و*البيرق*؛ ولعلهما ما زالتا تصدران حتى وقتنا هذا ، بجانب جريدة اسمها *لبنان*. وهذه الصحف اللبنانية كانت تمثل وجهة نظر لبنانية محلية صرفة، رحبت بالانقلاب العثماني، أو "الثورة"، كما سماها بعض الرواة[٤٠]. هذا فضلا عن مؤلفات لشخصيات مدنية معاصرة شاركت في الأحداث، مثل الدكتور أحمد قدري ، مؤسس (أو أحد مؤسسي جمعية المنتدى الأدبي " التي أنشئت في استنبول سنة ١٩٠٩م، وهو سوري، وأحمد عزت الأعظمي، وهو من مؤسسي) "جمعية المنتدى الأدبي" ، كما أنه أصدر مجلة المنتدى الأدبي، باسم نفس الجمعية، وهو عراقي، ورفيق بك العظم، وغيرهم. وثمة مصدر آخر بالغ الأهمية هو الوثائق البريطانية المعاصرة، وهي عبارة عن مكاتبات سرية بين السفارات البريطانية ووزارة الخارجية في لندن ، كما تضم بعض تقارير كتبها بعض ضباط المخابرات البريطانيين.

وطبيعي أن تغفل المصادر ذكر الضباط العاديين الذين لم تكن لهم أدوار بارزة؛ ولذا فإن المعلومات التي وردت عن أحداث سنتي ١٩٠٨-١٩٠٩م لم تتحدث عن غير محمود شوكت وعزيز علي المصري. ولسنا نعرف على وجه اليقين كم كان عدد الضباط العرب في الجيش العثماني، ذلك أن فيليب مانسل يذكر أن عددهم بلغ أربعمائة وثمانية وتسعين ضابطا، وأن ثلاثمائة وخمسة عشر منهم انضموا إلى جمعية العهد السرية التي أسسها عزيز المصري فيما بعد[٤١]. أما أسعد داغر فقد روى أن حوالي ثلاثمائة ضابط عربي تجمعوا في وزارة الحربية في استنبول عندما استدعي عزيز على المصري لمقابلة أنور باشا فيها [٤٢] ؛ هذا، بينما ذكر جورج كيرك – عند حديثه عن تأسيس جمعية العهد– أن عدد أعضائها بلغ أربعة آلاف عضو ، على مستوى الإمبراطورية العثمانية[٤٣].

ومنذ سنة ١٩٠٩ أخذ موقف العرب من تركيا الفتاة يعتريه شيء من التبدل حتى تحول التأييد والولاء إلى عداء وانفصال في العمل والتوجهات. ولقد سجلت لنا المصادر هذا التبدل من خلال أنشطة ومواقف الشريحة (المسيسة) والمثقفة من العرب، ومن كتابات بعض أفراد هذه الشريحة وليس مما كتبه أو خلفه العسكريون. لكن أنشطة ومواقف عزيز علي المصري ظلت المحور الرئيسي بالنسبة لمواقف وتوجهات العسكريين العرب ، كما ظلت موضع اهتمام بالغ من غير العسكريين.

ولذا فإن أي حديث عن دور العسكريين العرب حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨م سيظل محوره الرئيسي نشاط هذا الضابط العربي البارز، بحكم الضرورة لا بعامل الاختيار.

ما أن نجح أنصار جمعية الاتحاد والترقي في فرض إرادتهم على السلطان وحكومته سنة ١٩٠٨ حتى بدا حقدهم على العرب وعلى الإسلام يظهر إلى العلن، وبشكل فظ. وخلال الاحتفالات التي تلت إعادة الدستور مارست العناصر المتطرفة، والعناصر المشبوهة عمليات الاستفزاز والتحريض بشكل علني مبالغ فيه. وكانت استنبول تحتضن جالية عربية

كبيرة من المدنيين والعسكريين الذين صدمتهم تلك المواقف المتطرفة ، وهم الذين آمنوا بالإصلاحات وساهموا في العمل من أجل التغيير، بما في ذلك مساهمة الضباط العرب الذين انضموا إلى جمعية الاتحاد والترقي على نطاق واسع وساهموا في أنشطتها. وتروي لنا المصادر طرفا من الهوس الذي عبر به أنصار الاتحاديين عن حقدهم؛ ومن ذلك مقال ظهر في جريدة *إقدام* حقر العرب إلى حد القول بأنهم "بمقتضى طبيعتهم يبيعون بالمال كل شئ حتى أعراضهم [٤٤]." وكان رد الفعل من جانب الشباب العرب في استنبول عنيفا وعفويا في الوقت نفسه. لقد توجهوا إلى إدارة الجريدة وهاجموها بالأحجار وكسروا زجاج النوافذ ووجهوا الإهانات المباشرة إلى أحمد جودت بك ، رئيس تحرير الجريدة ، الذي سمح بنشر ذلك الكلام. ولم يقفوا عن هذا الحد بل ذهب وفد منهم إلى رئاسة الوزارة حيث وعدهم رئيس الوزراء بإحالة أحمد جودت إلى ديوان الحرب العرفي. وقد حكم الديوان بتعطيل الجريدة إلى أجل غير مسمى[٤٥].

وينقل الأعظمي لنا أن مؤلفا اسمه عبد الله أفندي، قال في كتاب له بعنوان: *قوم جديد* مخاطبا الأتراك: "ما هذا الجهل وما هذه الغفلة التي استولت عليكم أيها الناس؟ تعلقون أسماء خلفاء العرب على جدران جوامعكم وتتركون أسماء خلفاء الترك . . . إنكم أيها الأتراك قوم مقدسون مبجلون[٤٦]." ويخبرنا الأعظمي أن أكثر الذين كانوا يتطرفون في هذا التحريض العنصري هم من يهود الدونمة الذين استوطنوا سلانيك[٤٧]. وكان أحمد عزت الأعظمي من قيادات الجالية العربية في استنبول آنذاك، ومن مؤسسي جمعية المنتدى الأدبي، وكان محرر مجلة المنتدى الأدبي التي حملت اسم الجمعية. وقد نشرت جريدة البيرق البيروتية أخبارا عن بعض مظاهر هذه العنصرية فقالت إن ناظر إحدى المدارس في الآستانة أقدم على محو "اسم أحد الطلبة العرب من كتابه لأنه كان مكتوبا باللغة العربية"، كما أفادت الجريدة نفسها أن صباح الدين بك "نشر بالأمس فصلا في *جريدة إقدام* ذهب فيه إلى أن كل ولاية لا يقطنها الترك يخشى عليها من تغلب العنصر الإسلامي على المسيحي [٤٨]. .."

هذه التوجهات وذلك التوجيه العنصري دفع بالعرب إلى النظر لوضعهم من منظور عربي ، كما أشار محمد عزة دروزة[٤٩] ، وكما أشار أحمد عزت الأعظمي [٥٠].

ويحكي لنا الدكتور أحمد قدري كيف أنه عاد وزميل له إلى منزلهما في إستنبول بعد أن شهدا جانبا من ذلك التعصب الاستفزازي ، فأخذا يفكران فيما ينبغي عليهما وأمثالهما عمله ؛ ومن خلال تبادل الرأي مع أصدقاء آخرين أنشأوا "جمعية العربية الفتاة"، وذلك بعد إعلان إعادة الدستور بأربعة أيام فقط [٥١]،

سنة ١٩٠٨. وفي السنة التالية أسس الدكتور أحمد قدري وزملاؤه "جمعية المنتدى الأدبي". وعندما غادر الدكتور قدري العاصمة العثمانية ليحل في باريس؛ كان القائمون على الجمعية من أصدقائه هم: يوسف مخيبر، وسيف الدين الخطيب ، ورفيق رزق سلوم، وبجانبهما جميل الحسيني وأحمد عزت الأعظمي مُصدر مجلة المنتدى الأدبي[٥٢].

عزيز علي المصري وتنظيم العسكريين:

وكان عزيز علي المصري يتردد على المنتدى الأدبي. وقد وصفه أسعد داغر بأنه " هو أبو الفكرة العربية وحامل لوائها . . . كان عزيز قدوة لجميع عارفيه في كل شيء. . . وكانت علاقته بشبان المنتدى الأدبي علاقة المعلم بتلامذته والأب ببنيه ، يبث فيهم الفكرة العربية والروح الوطنية والأخلاق الكريمة الفاضلة، ويعلمهم تاريخ العرب..."[٥٣] وما لبث عزيز أن أسس "الجمعية القحطانية" في نفس السنة التي تأسس فيها "المنتدى الأدبي" أي سنة ١٩٠٩م، وكان من بين مؤسسيها اثنان من المنتدى الأدبي. وكان ممن شاركوا عزيز في تأسيس أيضا :

(١) سليم الجزائري، وهو ضابط دمشقي مسلم، (٢) الأمير أمين أرسلان ، وأخوه (٣) الأمير عادل أرسلان، وهما من أمراء دروز جبل لبنان، (٤) خليل حماده ، وهو مسلم بيروتي، (٥) وأمين كرما، وهو مسيحي من حمص، (٦) وصفوت العوا، وهو ضابط دمشقي مسلم، (٧) وعلي النشاشيبي، وهو ضابط مسلم من القدس،(٨) وشكري العسلي، وهو دمشقي مسلم. وقد ضمت "القحطانية" عددا من ضباط الرتب العالية في الجيش العثماني[٥٤].

وكانت تتبنى فكرة إقامة مملكة عثمانية ثنائية ، عربية – تركية ، على غرار إمبراطورية النمسا – المجر. ويصف جورج أنطونيوس عزيز المصري بقوله: لقد كان نفوذه أعظم مما توحي به رتبته؛ كان يحاضر في كلية أركان الحرب، وقد استولى على قلوب الجيل الجديد من ضباط الجيش. وأثناء خدمته العسكرية أظهر شخصية متميزة وإقداما وحسن تقدير. وحيث أنه كان مخلصا ذا رؤية وأهداف واضحة، لا تنقصه قوة التصميم في وطنيته فقد ارتضاه رجال كانوا أكبر منه سنا قائدا لهم. وفي سنة ١٩١٠م كلفته حكومة الاتحاديين بالسفر إلى اليمن الذي كان ثائرا على حكومة استنبول فنجح في إقناع إمام اليمن بتسوية خلافاته مع الدولة العثمانية سلميا، وقد عُدّ ذلك انتصارا لعزيز. وفي السنة التالية تعرضت ليبيا، وهي ولاية عثمانية، للغزو من قبل إيطاليا ، فتطوع عزيز لتنظيم وقيادة المقاومة ضد الاحتلال وسافر إلى ليبيا لهذا الغرض، وأبلى بلاء حسنا. وعاد إلى إستنبول في صيف ١٩١٣م ليكتشف مزيدا من اليأس العربي من سياسات جماعة الاتحاد والترقي.

كذلك فقد كان بلغه بعد عودته من ليبيا أن بعض أعضاء "القحطانية" لم يكونوا أهلا للثقة، فدفعه ذلك إلى تأسيس جمعية أخرى هي جمعية "العهد" التي اقتصرت عضويتها على ضباط الجيش، باستثناء اثنين من المدنيين ، أحدهما الأمير عادل أرسلان. وحيث أن عدد الضباط العراقيين في الجيش العثماني كان كبيرا فقد كان لهم حضور قوي في مجلس الجمعية؛ وقد أنشئ لها فرعان في بغداد والموصل. وكانت "العهد" للعسكريين ما كانته "العربية الفتاة" للمدنيين[٥٥]. وقد كان عمل الجمعيتين تكامليا بالرغم من أن أعضاء هذه لم يكونوا على علم بوجود تلك.

لكن صعوبة التعامل مع وزارة الحربية التي كانت تسيطر عليها الفوضى والفساد ، فضلا عما ووجه به من غيرة وحسد أديا إلى غمط انجازاته ونجاحاته، بجانب ما اكتشفه من عزم الاتحاديين على تفريق الضباط العرب وإبعادهم عن العاصمة إلى أماكن قصية ومتفرقة في أطراف الإمبراطورية، بما في ذلك هو نفسه[٥٦]، كل ذلك حمله على التقدم باستقالته والاشمئزاز يملأ نفسه. وقبل أن يتلقى جوابا على طلب الاستقالة تلقى أمرا لمقابلة وزير الحرب أنور باشا. وتوجس أنصاره من الضباط من هذه المقابلة ونصحه المقربون منه بعدم الذهاب لكنه لم يقتنع. وفي انتظار النتيجة اتجه ثلاثمائة منهم إلى مبنى الوزارة ورابطوا في أروقته إلى أن انتهت المقابلة. ورغم أنها كانت ودية إلا أن عزيز بقي مصرا على استقالته. وهكذا استشعر الاتحاديون خطره خاصة بعد ما شاهدوا تجمع هذا العدد الكبير من العسكريين من أنصاره. وهكذا صدر الأمر باعتقاله في التاسع من شهر شباط (فبراير) ١٩١٤م بينما كان يخرج من فندق توكاتليان في استنبول[٥٧] . وقد أثار اعتقاله غضب الجالية العربية في الآستانة ، وسرعان ما تحول الغضب إلى مظاهرات في الشوارع[٥٨]. وبعد تحقيق صوري وتهم ملفقة تلقى عزيز حكما بالإعدام، فأثار ذلك المشاعر والاحتجاج والمساعي في كثير من المدن العربية فضلا عن تحركات أنصاره ومحبيه في العاصمة العثمانية. وفي مصر – التي كانت تحت الاحتلال البريطاني – جرت اتصالات من أعيان المصريين لحمل بريطانيا على التدخل للإفراج عنه. وكان من بين الذين اهتموا بسلامة عزيز المصري أمير الشعراء أحمد شوقي؛ فقد نظم شوقي قصيدة مؤثرة وجهها إلى السلطان العثماني كان من أبياتها:

بالله بالإسلام بالجرح الذي	ما انفك في جنب الهلال يسيل
هلا حللت عن السجين وثاقه	إن الوثاق على الأسود ثقيل
أيقول واش أو يردد شامت	صنديد برقة موثق مكبول
هو من سيوفك أغمدوه لريبة	ما كان يغمد سيفك المسلول
فاذكر أمير المؤمنين بلاءه	واستبقه إن السيوف قليل

وقد ترجمت الأبيات إلى التركية ورفعها إليه إحسان الجابري، الذي كان الأمين الثالث في البلاط السلطاني، فلما قرأها اغرورقت عيناه بالدموع، وقال بصوت متهدج: "واي أغلم واي[٥٩]" ، أي: ما أشد

ألمي يا بني! والظاهر أن أمير الشعراء لم يكن يعلم أن "أمير المؤمنين" لا يملك من أمر نفسه شيئا بله أن تكون له سلطة تمكنه من التدخل في أمر كهذا.

وقد ذكر أسعد داغر أنه زار عزيز في سجنه وأخبره باهتمام الجالية العربية ومساعيها للإفراج عنه وعن الخطابات التي قدمتها للسفراء وإلى المفتش الألماني للجيش، وكيف اغرورقت عينا عزيز بالدموع حيث علق بقوله : "كنت أفضل ألف مرة أن أقتل على أن يدعى الأجانب إلى التدخل لمصلحتي[٦٠]."

ويبدو أن الضغوط المختلفة أثمرت فخفف حكم الإعدام إلى خمسة عشر عاما سجنا، ثم أفرج عنه بشرط أن يغادر العاصمة العثمانية إلى مصر فوراً. وما لبثت الحرب العالمية الأولى أن اندلعت في شهر آب(أغسطس) ١٩١٤م، ثم أقحمت فيها الدولة العثمانية بقيادة جماعة الاتحاد والترقي في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤م، وعلى أثر ذلك أعلنت بريطانيا الحماية على مصر، وتغير وضع المسرح بالنسبة لجميع الفرقاء.

لقد أصبح الناشطون العرب في مأزق بين كارثة سياسات "جمعية الاتحاد والترقي" من جهة ومطامع ومخططات الدول الأوربية لاستعمار الأقطار العربية من جهة أخرى. وهنا بدأ التفكير في الحصول على الاستقلال يدخل في اعتبارهم، بدلا من فكرة الدولة الثنائية ، العربية–التركية، وفكرة اللامركزية. وقد رأت جمعية العربية الفتاة أنه في حالة ما إذا وصلت المخططات الغربية مرحلة التنفيذ فإن على الجمعية أن تقف مع تركيا لمقاومة الاختراق الأجنبي مهما كان نوعه. وفي الوقت نفسه وجه عزيز المصري، المقيم في مصر، تحذيرا إلى الشخصيات القيادية في جمعية العهد بألا تغريهم ظروف الحرب باتخاذ موقف عدائي نحو تركيا على أساس أن دخولها الحرب سيعرض المقاطعات العربية للسقوط في يد الدول الأوروبية الطامعة. وأكد أن عليهم أن يقفوا بجانب تركيا إلى أن يتم الحصول على ضمانات فعالة ضد مخططات استعمار البلاد العربية[٦١].

وانطلاقا من هذه القاعدة التي تبناها عزيز المصري نجده يسعى – بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا إلى جانب ألمانيا – لاكتشاف إمكانات الحصول من بريطانيا على تعهدات وضمانات لاستقلال البلاد العربية. وفي الوقت نفسه كان الشريف حسين، شريف مكة، يحاول معرفة موقف بريطانيا في حال اندلاع الصدام بين العرب والترك وتحوله إلى ثورة. وكانت اتصالات الشريف حسين قد بدأت منذ سنة ١٩١٤م، عن طريق اللورد كتشنر في القاهرة، ومن خلال الأمير عبد الله ابن الحسين عند مروره بالعاصمة المصرية. ثم تلقى الشريف حسين اتصالاً من جمعية العربية الفتاة تبين مواقف الشباب العربي المنضوي تحت لواء الجمعية ، بالإضافة إلى العسكريين العرب في جمعية العهد واستعدادهم للثورة ضد الدولة العثمانية ، خاصة بعد أن أعدم عدد كبير شنقا في بيروت ودمشق بعد فشل الحملة التي قادها جمال باشا على قناة السويس لاسترجاع مصر من أيدي الإنكليز[٦٢]. ويخرج بنا عن موضوعنا أن

نحاول استعراض تفاصيل هذه الحوادث، لذا فإننا سنحصر حديثنا في موضوع العسكريين العرب دون إطالة.

ويتضح من الوثائق البريطانية اهتمام الإنكليز بتتبع أنشطة العسكريين العرب السرية قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ؛ ففي تقرير سري لشهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٢م يتناول موضوع العراق التركي(Summary of Events in Turkish Iraq for December 1912) نقرأ أن هناك إشاعات مستمرة عن تأسيس جمعية وطنية سرية هنا تتكون من العرب، بغرض طرد الأتراك. ويقال إن الجمعية تضم أكثر من مائة من الضباط من مختلف الرتب. أما هدف الجمعية – بعد طرد الأتراك – فيتلخص في إنشاء دولة مستقلة ، وتشجيع الوطنية والاتحاد الإسلامي[٦٣]. وفي تقرير آخر يحمل تاريخ ١٩١٤/٨/١٧م كتبه الكابتن R.E.M. Russel من دائرة المخابرات (الإنكليزية) في القاهرة تحت رقم (٤٦٢٦١) نقرأ عن لقاء تم بين عزيز المصري والضابط المذكور بتاريخ ١٩١٤/٨/١٦م أن عزيز كان مكلفا من قبل اللجنة المركزية في بغداد بالتحقق من موقف بريطانيا تجاه الدعوة والدعاية لانشاء دولة عربية مستقلة. ويقول التقرير إن قوة الحركة التي كان يمثلها عزيز تتركز في بغداد ونجد وسوريا. ولم يسم عزيز أي قائد. وقال راسل إن رده كان سلبيا ، وأنه أكد لعزيز أن الوقت غير مناسب لبحث هذا الموضوع [٦٤]. كان ذلك قبل نشوب الحرب العالمية وانضمام تركيا إليها؛ أما بعد نشوب الحرب فقد غدت بريطانيا حريصة على توظيف الغضب العربي من السياسات العنصرية لحكومة الاتحاد والترقي التركية ليخدم ويساند المجهود الحربي البريطاني وأهدافه. ففي برقية سرية بتاريخ ١٩١٤/١١/١٣م موجهة من السيد Cheetham في القاهرة إلى وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية Sir Edward Grey يقول تشيتهام إن قائد الحركة العربية هنا يشير إلى أن العرب ربما كانوا يشكون في نوايا بريطانيا العظمى نحو ضم الأراضي العربية إلى إمبراطوريتها . إن عزيز بيك المصري حقيقة هامة، خاصة بالنسبة لأقاليم العراق وبين الضباط العرب في الجيش العثماني ...[٦٥]. وفي برقية جوابية صادرة عن وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٩١٤/١١/١٤م موجهة للسيد تشيتهام في القاهرة قال السير إدوارد غراي: تستطيع أن تعطي التأكيدات التي اقترحتها باسم الحكومة البريطانية. إن الحركة العربية ينبغي أن تشجع بكل طريقة ممكنة. عزيز بيك يمكن أن يرسل [إلى العراق] لتنظيم العمل.[٦٦] . .

لكن اندلاع الثورة العربية بقيادة الشريف حسين في حزيران (يونيو) ١٩١٦م حدد مسار العمل العربي خلال ما تبقى من الحرب، وكان تحرك الشريف حسين يحظى بدعم من الجمعيات العربية، بما فيها العربية الفتاة وجمعية العهد. وقد عمل عزيز المصري لفترة قصيرة مع الشريف حسين لا تزيد عن بضعة أشهر استقر بعدها في مصر. وفي أرض الكنانة عين لفترة قصيرة مفتشا عاما للجيش المصري، كما كلف بالسفر مع فاروق ، ولي عهد الملك فؤاد آنذاك، للإشراف عليه أثناء وجوده للدراسة في بريطانيا. وفي

بداية عهد ثورة ٢٣ يوليو عين عزيز المصري سفيرا لمصر في موسكو. وهذا التعيين يبدو مستغربا إذ كانت سنه تزيد على السبعين سنة (ولد ١٨٨٠م). ويبدو أنه كان كثير الانتقاد لبعض تصرفات الحكم فأريد إبعاده.

وكان من أبرز الضباط العرب الذين تعاونوا مع الشريف حسين أيضا نوري السعيد ، الذي كان عزيز المصري يعتبره أهم الضباط العراقيين. وكان السعيد قد فر من استنبول على أثر اعتقال ومحاكمة عزيز المصري وتوجه إلى مصر متنكرا، ثم غادر مصر وعاد إلى بغداد. وعندما احتل الإنكليز البصرة سنة ١٩١٤م قاموا باعتقاله وإبعاده إلى الهند. وفي سنة ١٩١٥م سمحوا له بالذهاب إلى مصر. وعندما أعلن الشريف حسين ثورته في السنة التالية التحق نوري بالثورة، وعين رئيسا لأركان حرب الجيش الشريفي الحجازي. وفي تقرير سري للمخابرات البريطانية كتبة الرائد Bray نقرأ قوله: لقد كنت على علاقة وثيقة بنوري السعيد سنة ١٩١٦م في الفترة المبكرة من ثورة الشريف حسين. وقد كونت فكرتي عنه بعد دراسة عن قرب لشخصية هذا الضابط الشاب الحاذق، وهي أنه خطر جدا بالنسبة لنا. . . لقد كان هو الذي تسبب في الجفاء والتباعد بيننا وبين على بن حسين، وكان هو المسؤول مباشرة عن الموقف الذي اتخذ بشأن الجنود المسيحيين. ولقد كان هو الذي عارض قيامنا بعمل خرائط للبلاد. وعندما قمنا بذلك أصر على أن يكون معي مرافق ليمنعني من الاتصال بأبناء المنطقة العرب، وليظهر محاذير من إنزال المسيحيين في الحجاز[٦٧].

وقد شغل نوري منصب رئيس أركان حرب الجيش الشمالي تحت قيادة الأمير فيصل، وشارك في معارك معان ودرعا ودمشق، ورقي إلى رتبة لواء . وعندما دخل الجيش العربي الشريفي سوريا في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨م صار نوري كبيرا لمرافقي الملك فيصل، ثم رافقه عند سفره للمشاركة في مؤتمر الصلح في باريس. وعندما انهار العهد الفيصلي في سورية تحت وطأة هجوم القوات الفرنسية عاد نوري السعيد إلى العراق. وفي سنة ١٩٢١م تم تعيينه رئيسا لأركان حرب الجيش العراقي. وخلال تطور العراق السياسي صار السعيد من أبرز رجال السياسة والحكم في العراق[٦٨].

وبجانب نوري السعيد سنجد كثيرين من الضباط العرب العثمانيين الذين لعبوا أدوارا سياسية مهمة في العراق وسوريا في عهدهما الاستقلالي ، وقاد بعضهم الانقلابات العسكرية ، مثل بكر صدقي، وحسني الزعيم، وسامي الحناوي.

ثمة ملاحظات قليلة عن دور العرب العثمانيين في العهد العثماني:

١- يبدو أن معظم العسكريين العرب العثمانيين تصرفوا بأوقاتهم وجهودهم باعتبارهم مواطنين عثمانيين يخدمون دولتهم.

٢- وقد جاء انضمام أكثرهم إلى جمعية تركيا الفتاة والاتحاد والترقي من منطلقين:

(أ) إصلاح أوضاع الدولة العثمانية حكومة ومواطنين

(ب) الإيمان بالمبادئ والقيم الغربية ويبدو لي أن المنطلق الثاني لم يكن واضحا لدى الأكثرين منهم لأنهم لم يتعمقوا في تلك المبادئ ولم يستوعبوها.

٣- ويبدو أن أكثرهم آمنوا بفكرة الدولة الثنائية ، على غرار إمبراطورية النمسا – المجر، أو بفكرة اللامركزية.

٤- لقد صدمتهم سياسة التتريك القسري والتوجهات العنصرية لدى جماعة الاتحاد والترقي، وزادت الصدمة عمقا بالاستفزاز والإهانات والإيذاء في السلك الوظيفي فنمت فكرة الاستقلال.

٥- من بقي منهم على ولائه للجمعية وظهر عليه أي تلكؤ في تنفيذ سياساتها تم سحقه والتخلص منه ، ولعل الفريق محمود شوكت العراقي الذي وصل إلى منصب رئيس وزراء يعتبر مثلا لذلك، حيث تعرض للاغتيال وهو في سدة الحكم بينما كان الاتحاديون في أزهى فترات حكمهم. ويبدو أن أخاه حكمت سليمان قد تأثر بدوره في حركة ١٩٠٩م وعزل السلطان عبدالحميد الثاني، إذ نجده (حكمت سليمان) يدبر تنظيم أول انقلاب عسكري في العراق سنة ١٩٣٦م كما سنرى في صفحات تالية من هذا البحث عند حديثنا عن الدور السياسي للعسكريين في العراق.

٦- يبدو لي أن بعض العرب العثمانيين، عسكريين ومدنيين، اقتبسوا فكرة القومية بمفهومها الغربي من خلال تجربتهم مع جمعية تركيا الفتاة وتبنوها بعد ذلك في بلدانهم التي عادوا إليها. ولعل أبرز مثل على ذلك ساطع الحصري، الذي يلقبه البعض بأنه "أبو القومية العربية". وقد ذكر الراحل الدكتور محمد أحمد أنيس لكاتب هذه السطور أنه التقي بأبي خلدون في القاهرة أكثر من مرة وتبين له أنه لم يكن يحسن الحديث بالعربية، حتى لا يكاد يتقن تركيب جملة واحدة ، فينتقل – عن غير وعي – للتحدث بالتركية ، ثم يتحول إلى الفرنسية. هذا مع أن الأستاذ الحصري جعل المعول في القومية يكاد يكون محصورا في عنصر واحد هو اللغة.

العسكريون في الجمهورية التركية

تأسست الجمهورية التركية —كما تذكر لنا كتب التاريخ — سنة ١٩٢٣م. وكانت تركيا[٦٩] ، أو الدولة العثمانية ، قد ألقي بها في أتون الحرب العالمية الأولى التي نشبت أصلا بين القوى الأوروبية المتصارعة ، دون أن تكون لها فيها مصلحة أكيدة تبرر المخاطرة وتبرر الخسائر الهائلة. وكان من مصلحتها أن تبقى على الحياد ، باعتبار أن طرفي الصراع لم يكن أي منهما مبرأ من الطمع في السيطرة على أراضيها. وكما أشرنا خلال تناولنا لموضوع العسكريين في الدولة العثمانية فقد تلقت الجيوش العثمانية عددا من الهزائم الساحقة ،وفقدت الدولة معظم أراضيها في البلقان والمشرق العربي، واضطرت إلى توقيع هدنة هي الاستسلام بعينه في مودروس Mudros الواقعة في جزيرة Lemnos في الثلاثين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨م.

وكانت الفترة بين استسلام تركيا وبين قيام الجمهورية أواخر سنة ١٩٢٣م مرحلة انتقالية بين الدولة العثمانية ، التي لم يبق منها سوى شكل فارغ ، والجمهورية التركية . وقد ظل السلطان العثماني في إستنبول وحكومته قائمة في ظل الإدارة العسكرية للحلفاء التي أنشئت في الثامن من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨م، وكذلك في ظل الاحتلال البريطاني، إلى أن تم إلغاء السلطنة ثم إلغاء الخلافة. ومنذ سيطرة جمعية الاتحاد والترقي على شئون الحكم سنة ١٩٠٩م وعزل السلطان عبدالحميد الثاني في تلك السنة لم يعد لشاغل منصب السلطنة أية سلطة حقيقية ولا مجرد ظل من السلطة. وقد زرع الاتحاديون كل المواقع المهمة في بنية السلطة بأنصارهم، ولم يتركوا للسلطان حتى اختيار مدير مكتبه. وبعد الهزيمة عند نهاية الحرب العالمية الأولى لم يكن السلطان يملك شيئا في ظل الإدارة العسكرية التي أنشأها الحلفاء المنتصرون في الثامن عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ ، ثم في ظل الاحتلال البريطاني للعاصمة إستنبول سنة ١٩٢٠م. وإذا سمحنا لأنفسنا بقبول الروايات التي تقدمها لنا أكثر المراجع — على علاتها – فإن الجنرال مصطفى كمال قاد حركة المقاومة لتحرير تركيا، وحقق النصر. وبعد ذلك قام بتأسيس الجمهورية[٧٠] وصار أول رئيس لها، وتجددت رئاسته ثلاث مرات إلى أن توفي سنة ١٩٣٨م. وبوفاته انتقلت الرئاسة إلى مساعده الأول ونائبه الجنرال عصمت باشا إننو . ويخبرنا برنارد لويس ، أشهر المتخصصين الغربيين في تاريخ الدولة العثمانية، بأن الأتراك ، دون غيرهم من بين القوى التي انهزمت في الحرب العالمية الأولى، نجحوا وحدهم في تحدي المنتصرين وفي الحصول على سلام عن طريق التفاوض، وحسب شروطهم التي وضعوها بأنفسهم[٧١]. وبطبيعة الحال، فإن الفضل في ذلك — حسب هذه الرواية — يرجع إلى جهود وقيادة مصطفى كمال. وحيث أننا معنيون هنا بالدور السياسي للعسكريين فلن

ننعطف نحو دراسة تاريخ التحركات التي شهدتها الفترة الانتقالية بين سنتي ١٩١٨م و ١٩٢٣م، إلا بقدر الضرورة الاستيضاحية ، خاصة وأن تشابك الأحداث في تلك الفترة كان في غاية التعقيد.

امتد عمر الجمهورية التركية حتى وقتنا الحاضر ثمانية وسبعين عاما يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات : الفترة الأولى (١٩٢٣- ١٩٥٠) كان الحكم في معظمها بيد حكومات تصل إلى السلطة بعد انتخابات نيابية وفي مظهر ديمقراطي مدني. لكن الحكم ظل في يد حزب واحد هو حزب الشعب، الذي أسسه الجنرال مصطفى كمال. وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت الظروف تتطور وتتهيأ لظهور قوى سياسية جديدة.

إنقلاب مايو (أيار) ١٩٦٠ :

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت حكومة الجنرال عصمت باشا إننو لا تحظى بأية شعبية ، بل صارت مكروهة من قبل أغلبية كبيرة من الشعب التركي؛ والحقيقة أن النظام لم يكن في يوم من الايام محبوبا من الجماهير، لأسباب متعددة [٧٢] ، نكتفي بذكر مثل واحد منها في هذه العجالة: مثلا، كان صغار الفلاحين في الريف التركي بشكلون ثمانين في المائة من مجموع سكان البلاد ، ومع ذلك فإنهم لم يروا أي تحسن في مستواهم المعيشي أوأي من مجالات الصحة ، والتعليم والمواصلات. ولو أخذنا الكهرباء مقياسا للتحضر نلاحظ أنه حتى سنة ١٩٥٣ لم توصل بالشبكة الكهربائية للبلاد سوى عشر قرى فقط من أصل أربعين ألف قرية من قرى تركيا. هذا بينما تضاعف إنتاج الكهرباء في البلاد عشر مرات خلال الفترة من عام ١٩٢٣ و ١٩٤٣. لقد استأثرت المدن بالحصة الأكبر وتركت للريف ما نسبته (٠,٢٥) خمسة وعشرين في الألف من واحد في المائة [٧٣]. وقد كانت تركيا طوال الفترة المذكورة، بل من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٥٠م تحت حكم الحزب الكمالي، حزب الشعب الجمهوري. لذلك فإنه لم يكن مستغربا – عندما أجريت انتخابات عامة حرة في شهر أيار (مايو) ١٩٥٠م أن يتلقى ذلك الحزب هزيمة ساحقة، إذ حصل الحزب الديمقراطي المنافس على ٤٠٨ مقاعد من مقاعد البرلمان ، بينما لم يحصل حزب الشعب الجمهوري ، الحزب الكمالي، إلا على ٦٧ مقعدا فقط. وعندما أجريت الانتخابات النيابية التالية في الثاني من أيار (مايو) ١٩٥٤م في موعدها الدستوري حقق الحزب الديمقراطي انتصارا جديدا وساحقا، إذ حصل على(٥٠٣) مقاعد من مجموع مقاعد البرلمان البالغة (٥٤١) مقعدا بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على ٣١ فقط [٧٤].

لقد حكم الحزب الديمقراطي حتى شهر أيار (مايو) ١٩٦٠م إلى أن أطاح به انقلاب عسكري. ففي الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٧ آذار (مارس) ١٩٦٠ صدر البيان الأول الذي أعلن استيلاء الجيش على السلطة. وكانت قد سبقت الانقلاب سنوات من الإعداد من خلال تعاون ٣٨ ضابطا من

رتبة عقيد ورائد ونقيب[٧٥]. وقد تمكن هؤلاء من إقناع ضابط كبير برتبة لواء (جنرال) بأن يكون واجهة للمجلس العسكري، ولم يكن ذلك الضابط سوى الجنرال جمال غورسيل، الرئيس السابق لأركان حرب القوات البرية. وبعد نجاح انقلابهم شكل هؤلاء من أنفسهم مجلسا عسكريا باسم "لجنة الوحدة القومية" *Milli Birlik Komitesi*. وفي اليوم التالي للانقلاب أعلن تعيين الجنرال غورسيل رئيسا للدولة، ورئيسا للوزراء، ووزيرا للدفاع.وهكذا سقط نظام بايار – مندرس الذي استمر حكمه عشر سنوات. وبعد نجاح الانقلاب أجريت محاكمة لمئات من المتهمين من أعضاء الحزب الديمقراطي استمرت سنة كاملة. وعند نهايتها صدرت أحكام بالإعدام على خمسة عشر متهما ، بينما حكم على ٤٣٣ متهما آخر بالسجن لمدد متفاوتة [٧٦].

وعين الانقلابيون مجلس وزراء من الفنيين (التكنوقراط) غير السياسيين ، أي أنه كان بمثابة مجلس استشاري منفذ لما يأمر به أو يوافق عليه العسكريون . والتفت المجلس العسكري الحاكم إلى أولوياته في ممارسة الحكم فقام بتجميد الحزب الديمقراطي – الذي اسقط الانقلاب حكومته – ولم يلبث أن أصدر قراراً بحله في ١٩٦٠/٩/٢٩م. وقد وجهت الاتهامات إلى قادة الحزب الذين كانوا قد اعتقلوا فور نجاح الانقلاب مباشرة ، فكان منها تهم بالفساد ، وارتكاب الجرائم ، ومخالفة الدستور بإنشائهم لجنة للتحقيق في أنشطة حزب الشعب الجمهوري وعدد من الصحف . لقد بدت كثير من الاتهامات مفتعلة وغريبة مستهدفة تشويه سمعة المتهمين والقضاء على مستقبلهم السياسي . وقد امتدت المحاكمات سنة كاملة صدر في نهايتها عدد كبير من الأحكام ، حيث برئت ساحة ١٢٣ متهما ، وحكم على واحد وثلاثين بالسجن المؤبد، وعلى ٤١٨ متهما آخر بالسجن مددا مختلفة . أما رئيس الجمهورية (جلال بايار) ، ورئيس الوزراء (عدنان مندرس) ووزير الخارجية (زورلو) ووزير المالية بولاتكان فقد حكم عليهم بالإعدام . والحقيقة "أن الزعماء الديمقراطيين كانوا مخلصين للمبادئ الكمالية بقدر ما كان الشعبيون الجمهوريون . . . وقد اتخذوا إجراءات ضد ما يعتبره العالمانيون[٧٧] خطرا إسلاميا، وذلك باستخدام الشرطة، والقانون ، حيث أصدروا قانونا يحمي ذكرى أتارتورك، وسدوا الباب في وجه حزب الأمة. وبالمثل فقد اتخذوا إجراءات لتحجيم حزب الشعب الجمهوري المنافس لهم[٧٨]. وقد أكد أكثر من باحث ومراقب أن الحزب الديمقراطي ظل مخلصا للمبادئ الأساسية للعالمانية كما وضعها النظام السابق[٧٩]. ويبدو أن السبب الحقيقي لاستخدام هذا العنف المسرف هو أن زعماء الحزب الديمقراطي حاولوا كسب التأييد الشعبي عن طريق السماح بإعادة رفع الأذان باللغة العربية بعد أن كان يرفع بالتركية ، وكذلك عن طريق بناء المساجد وترميم المزارات الصوفية.

والتفت الانقلابيون إلى الجيش فأحالوا مائتين وخمسة وثلاثين ضابطاً برتبة لواء إلى (٢٣٥) على التقاعد ، من أصل مائتين وستين لواء كانت تضمهم القوات المسلحة ، كما أحالوا على التقاعد

خمسة آلاف ضابط آخر (٥٠٠٠) من رتبة عقيد ورائد ونقيب [٨٠]. ثم جاء دور الجامعات حيث قرر المجلس طرد مائة وسبعة وأربعين أستاذا ومحاضراً (١٤٧) من الجامعات التركية، ولم تكن المعايير التي استخدمت في استهداف المفصولين واضحة ، فأدى ذلك إلى حركة تذمر في الجامعات ، واستقال مدراؤها جميعا وعمت الاحتجاجات بين الأكادميين فتراجع المجلس حتى لا تسوء سمعة العسكريين ، وسمح بإعادة المفصولين إلى أعمالهم ، وتم ذلك بعد ستة أشهر من طردهم من العمل[٨١] .

وكان ضمن أعضاء المجلس العسكري الحاكم مجموعة متطرفة مكونة من أربعة عشر ضابطا تزعمهم ألب ارسلان ترك . وظلت هذه المجموعة تدفع نحو مزيد من الاجراءات القمعية والتعسفية والاستبدادية ، وقد حاولت حمل المجلس على تشكيل هيئة باسم " الاتحاد التركي للمثل والثقافة " تتولى الاشراف على وزارة التربية ، ومديرية الشؤون الدينية والأوقاف ، والصحافة والإذاعة . لكن هذا الاندفاع المتطرف أثار مخاوف الأعضاء الآخرين في المجلس العسكري ، بما في ذلك رئيسه غورسل ، كما اعترض عليه السياسيون المدنيون من أنصار المجلس . وفي الثالث عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢م أعلن مجلس الوحدة الوطنية حل نفسه وتشكيل مجلس جديد استبعد منه المتطرفون الذين جرى تفريقهم ملحقين عسكريين في سفارات تركيا في الخارج . لقد رأى كبار الضباط خطر قيام نفر من صغار العسكريين بالعبث في شؤون المؤسسة العسكرية فعملوا على تأسيس هيئة عرفت باسم (اتحاد القوات المسلحة Silah Kuvvetler Birligi) الذي صار يتدخل في السياسة بشكل متكرر .

وفي خطوة نحو إعادة الحكم الديمقراطي شكل المجلس من أساتذة الحقوق في الجامعات لجنة لإعداد دستور جديد يحل محل دستور سنة ١٩٢٤م. وكان من أبرز التغييرات في الدستور الجديد إعطاء العسكريين – لأول مرة – دورا دستوريا عن طريق إنشاء هيئة باسم " مجلس الأمن القومي MilliGuvenlik Kurulu ". وفي العشرين سنة التالية وسع مجلس الأمن القومي صلاحياته ونفوذه على حساب الحكومة بحيث أصبح السلطة العليا في الدولة .

ثم رفعت السلطات الحظر على النشاط السياسي ، وظهرت أحزاب جديدة أعطيت الفرصة للتسجيل للانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها أواخر سنة ١٩٦١م. وجاءت نتائج الاستفتاء على الدستور والانتخابات البرلمانية مخيبة لآمال الجيش وحزب الشعب الجمهوري .

لم يجلب الانقلاب استقرارا كما كان يؤمل وكثر تغير الحكومات بسبب عدم توفر الأغلبية البرلمانية . وقد حاول نظام غورسيل كسب تأييد الجماهير التركية المتدينة عن طريق بناء المساجد ، وترميم الأضرحة والاهتمام بالتعليم الديني في المدارس وغير ذلك من الاجراءات التجميلية [٨٢]. وفي نفس الوقت فقد شدد العقوبة على ما سماه (الاستخدام السياسي) للدين. هذا مع ملاحظة أن نفس الإجراءات التي اتبعها النظام لكسب ولاء المتدينين تعني أنه نفسه استخدم الدين في السياسة .

الانقلاب الثاني : ١٢ آذار (مارس) ١٩٧١ :

ونظرا لانعدام الاستقرار وانتشار العنف السياسي في شكل صدامات واغتيالات ، وصراع بين التيارات في الجامعات مع تردي الأحوال الاقتصادية وجه العسكريون إنذاراً نهائياً إلى حكومة سليمان ديميرل طلبوا فيه تشكيل حكومة قوية تحظى بالثقة بهدف إنهاء حالة الفوضى والقيام بالإصلاحات المطلوبة في إطار الروح الكمالية (نسبة إلى مصطفى كمال). وبين الإنذار أنه إذا لم تنفذ المطالب فإن الجيش سيقوم بواجباته الدستورية وبتسلم السلطة.

استقال رئيس الوزراء وحكومته وأنشأ الجنرالات حكومة جديدة برئاسة نهاد أريم،وهو من الجناح اليميني من حزب الشعب الجمهوري ، وبذلك أخذ التحرك العسكري صورة انقلاب متكامل(٨٣) . لكن هذه الخطوة الجديدة فشلت في تهيئة مناخ لإنشاء حكم مستقر ، فظلت الحكومات قصيرة العمر تقام من خلال تآلف قوى متعارضة ،حين اضطر ديميرل إلى الائتلاف مع نجم الدين اربكان ، رئيس حزب الخلاص الوطني الإسلامي في حكومة ائتلافية، وتكرر ذلك أكثر من مرة ، بل إن بولند أجاويد الرئيس الجديد لحزب الشعب الجمهوري (الكمالي) اضطر إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الخلاص الوطني بزعامة نجم الدين أربكان (٨٤). وقد تنامت شعبية هذا الحزب ذي التوجه الإسلامي بدرجة أقلقت العسكريين، خاصة وأن أربكان أتقن الاستفادة من ضعف شعبية الأحزاب الأخرى بحملها على تقديم تنازلات لصالح تقوية التوجهات الإسلامية في المجتمع التركي . وأخيراً نفد صبر جنرالات الجيش ، كما استمر تفاقم الأوضاع الاقتصادية وسوء الأحوال المعيشية ، فضلا عن زيادة وتيرة العنف السياسي وتوسع مداها .

الانقلاب الثالث : ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠م :

وقد صدر بيانه الأول في الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠م وعلل الانقلاب بأن أجهزة الدولة توقفت عن العمل . وأعلن البيان حل البرلمان وإسقاط الحكومة ، ورفع الحصانة عن أعضاء مجلس النواب . وبعد ذلك مباشرة أوقفت جميع الأحزاب السياسية واتحادين للعمال معروفين بالتطرف . وقد جرى اعتقال زعماء الأحزاب السياسية باستثناء ألب ارسلان ترك الذي اختبأ وتجنب الاعتقال ، وأعلنت حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد. ولم يقف مجلس الأمن القومي عند هذا الحد بل مضى فعزل رؤساء البلديات والمجالس البلدية في جميع أنحاء الجمهورية. وفي الرابع عشر من أيلول (سبتمبر) أعلن بشكل رسمي أن رئيس الأركان الجنرال كنعان افرين أصبح رئيسا للدولة. وبعد أسبوع عين مجلس الأمن القومي مجلس وزراء برئاسة عسكري متقاعد هو الأدميرال بولنت اولوسو، وقد

ضم المجلس الوزاري عدداً من العسكريين المتقاعدين وبعض الإداريين لكنه لم يضم في عضويته أي سياسي. ولم يكتف جنرالات مجلس الأمن القومي بممارسة السلطة من خلال الوزارة التي اختاروا أعضاءها لتناسب مخططاتهم بل تدخلوا في نواحي متعددة من إدارة الأقاليم من خلال القادة العسكريين في أقاليم الدولة ؛ لقد أعطوهم سلطة الإشراف على التعليم والصحافة وغرف التجارة واتحادات العمال، كل ذلك في ظل الأحكام العرفية التي منحتهم سلطات واسعة لم يترددوا في استخدامها بأقصى درجات العنف والتطرف .

وفي الأسابيع الأولى من عمر الانقلاب تم إلقاء القبض على أحد عشر الفا وخمسمائة شخص ، وما أن حلت نهاية العام (١٩٨٠م) حتى ارتفع العدد إلى ثلاثين الفا ، ليصل بعد عام من تاريخ قيام الانقلاب إلى مائة واثنين وعشرين ألف شخص، مع استخدام التعذيب على نطاق واسع الأمر الذي أثار احتجاجات منظمة العفو الدولية وغيرها. ولقد اعتبر بعض المراقبين السياسيين أن إنقلاب سنة ١٩٨٠م يعتبر أول انقلاب ضد المعارضة أي ضد وجود حزب الخلاص الوطني ذي التوجه الإسلامي وتنامي قوته في الشارع وفي البرلمان، ولم يكن انقلابا ضد رئيس الوزراء سليمان ديميريل.

وأخرج العسكر دستورا جديدا نقض كثيرا من اتجاهات دستور سنة ١٩٦٠م، وعاد المدنيون إلى الحكم ، تحت رقابة العسكريين وظهرت أحزاب جديدة ، لكن الاستقرار المنشود لم يحصل .

الانقلاب الرابع : كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨م :

وجاء الانقلاب الرابع في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨م حيث أجبر رئيس الوزراء نجم الدين أربكان على الاستقالة . وقد بدأ العسكريون ، الذين يمسكون بمقاليد السلطة من وراء ستار شفاف ، العملية ضد رئيس الوزراء وحزبه – حزب الرفاه ، صاحب أكبر كتلة برلمانية – منذ شهر نوفمبر ١٩٩٧م، مستخدمين مختلف أساليب الضغط على أعضاء البرلمان وزعماء الأحزاب مما جعل بعض المحللين يصف الانقلاب بأنه Post-modernCoup ، أي انقلاب من نمط ما بعد الحداثة[٨٥]. وكان من طرائف الأساليب التي اتبعها العسكريون لإسقاط أربكان وحزبه منعهم للنائبة مروة قاوقجي من دخول البرلمان في أول جلسة له بعد الانتخابات التي نجحت فيها، لأنها كانت ترتدي الحجاب ورفضت أن ترفعه ، فاعتبر ذلك تهديدا لأمن الدولة، مع أن قاوقجي درست هندسة الحاسوب (الكمبيوتر) في الولايات المتحدة، أي أنها ليست ممن يمكن اتهامهم بالتطرف. ولم يقف الأمر عند حد منعها من دخول البرلمان بل سحبوا جنسيتها التركية.

ومازالت سيطرة العسكريين على مختلف جوانب الحياة في البلاد مستمرة ، وينتظر أن تستمر سنوات طويلة من غير أن تنجح في جلب الاستقرار المطلوب. وبينما أكتب هذه السطور يوم الخميس

٢١ حزيران (يونيو) ٢٠٠١م نقلت وكالات الأنباء ووسائل الإعلام خبر حل حزب الفضيلة ذي التوجه الإسلامي الذي يمثله في البرلمان التركي (١٠٢) من النواب.

ولعل من المناسب الآن أن نحاول إلقاء نظرة تأملية سريعة تقود إلى التوصل إلى فهم الأسباب والدوافع . ومع كل الجهد المبذول لالتزام الموضوعية في البحث والتقويم من جانب كاتب هذه السطور فإن العنصر الشخصي سيظل موجودا بدرجة أو بأخرى بالنسبة للنتائج التي تقدم للقارئ حصيلة لهذه الجولة في استكشاف الدور السياسي للعسكريين الأتراك .

قامت الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣م كما مر معنا؛ وكانت السنوات الأربع التي سبقت قيامها تمثل فترة الانهيار الفاجعة بالنسبة للأتراك العثمانيين. فقد كان هناك أناس كثر لم يخطر ببالهم أن تسقط تلك الدولة التي عمرت أكثر من ستة قرون بذلك الشكل المزري؛ كما كان هناك أناس هائمون – بأفكارهم ومشاعرهم – تشلهم الحيرة والعجز من هول الصدمة. وفي الوقت نفسه كان هناك أناس يعدون ويخططون لرسم المستقبل على النحو الذي يريدون ، أو الذي أريد لهم.

إستنبول محتلة من قبل الحلفاء المنتصرين، بها أربعة ممثلين لأولئك الحلفاء يحمل كل منهم لقب "المندوب السامي" (بريطاني ، فرنسي، إيطالي ، يوناني). بحر مرمرة مزدحم وغاص بالسفن الحربية لدرجة أن لونه كان يبدو للناظر أسود بلون السفن التي غطت جميع سطحه. وكانت مراكز المخابرات في العاصمة العثمانية ، التابعة للحلفاء ، تجمع كل شاردة وواردة من الأخبار ، ويتردد على مسئوليها مخبروهم وجواسيسهم ليل نهار، لكن المخبرين المهمين كانوا يأتون ليلا إلى مركز المخابرات البريطاني بصفة خاصة (٨٦).

أما بقايا هيكل السلطة العثمانية فكان هناك السلطان محمد السادس وحيد الدين ، الذي وضع في المنصب في شهر تموز (يوليو) سنة ١٩١٨م، قبل انتصار الحلفاء وتوقيع اتفاقية التسليم بثلاثة أشهر تقريبا. وكما مر معنا فقد انتهت واقعيا أية سلطة لشاغل عرش بني عثمان منذ سنة ١٩٠٩م عندما عزل الاتحاديون السلطان عبدالحميد الثاني في تلك السنة وعينوا أخاه محمد رشاد (محمد الخامس). وكان الاتحاديون هم الذين يعينون للسلطان سكرتيره ومدير قصره، ويحددون مصروفاته. وبعد وفاة محمد رشاد في تموز (يوليو) ١٩١٨م عينوا أخاه محمد وحيد الدين (محمد السادس). وفي الحالتين اختاروا شخصية ضعيفة جدا لتلي منصب السلطنة حتى يضمنوا أنها لن تشوش عليهم في شيء. وبجانب ذلك فقد أحاطوا السلطان بأتباعهم.

وقد وصف محمد الخامس وحيد الدين الذي انهزمت الدولة بعد تنصيبه بثلاثة أشهر تقريبا، بأنه محدودب الكتفين لتقدمه في السن، وهو في حالة قلق ظاهر، مريض بدرجة مخيفة ، مثير للشفقة، كما وصفه الفيلد مارشال الكسندر، أحد كبار الضباط البريطانيين بعد أن قابله في تلك الفترة. وفي سنة

١٩٢٠م وصفه الأدميرال دي روبك في رسالة موجهة إلى وزير الخارجية البريطاني قال فيها : إن السلطان – عند مقابلته له – كانت كلماته تخرج من فيه بصعوبة وتلعثم ، وتظهر عليه العصبية الشديدة ، وكان هذا مؤلما[٨٧].

في تلك السنوات الأربع التي تلت الهزيمة والسقوط (١٩١٨-١٩٢٢م) كان الجنين الذي ولد سنة ١٩٢٣م، جنين الجمهورية التركية، ينمو ويلقى العناية والتغذية.

وكانت جمعية الاتحاد والترقي قد حطمت كل ما كان تبقى من الدولة العثمانية منذ تسلمها للسلطة عام ١٩٠٨م ، وارتكب رجالها من الجرائم وأساليب القهر والعسف والاستبداد ما جعلهم مكروهين على نطاق واسع. وكانت خاتمة أيامهم في السلطة سقوط الدولة العثمانية وتوقيع وثيقة الاستسلام ، ومغادرة الثالوث الحاكم (أنور – طلعت – جمال) إلى خارج البلاد.وكان واضحا أن المسئول عن إلقاء الدولة في أتون الحرب العالمية الأولى هم الاتحاديون وحدهم ، ولم يكن للسلطان دخل في ذلك ولم يكن راض عنه. وهكذا أصبحت البلاد على مفترق طرق :

(١) الاتحاديون مدانون ومكروهون ، إنسحب أبرز رموزهم الظاهرين ، وكان يمكن للحلفاء أن يقبضوا عليهم ويحاكموهم. أي أن فكرة عودتهم لإقامة الدولة كانت فكرة مكروهة شعبيا.

(٢) السلطنة كان وجودها مجرد شكل ، وقد نقلنا وصف الجنرالات البريطانيين للسلطان الذي قابلوه وشاهدوا حالته عن قرب.

(٣) إذن لا بد من كيان سياسي جديد أو إدارة سياسية جديدة.

والواقع أن السلطنة كان لها أنصار ومؤيدون كثر، رغم وهنها؛ وكان من أسباب ذلك التعاطف شدة نقمة الناس على الاتحاديين ، هذا بالإضافة إلى رسوخ فكرة "الخلافة العثمانية" واعتبار وجودها جزءا من مكونات الدين ومقتضيات الإيمان. ومما يؤكد ذلك أن مصطفى كمال نفسه أعلن أكثر من مرة – قبل أن يرفع القناع عن وجهه الحقيقي – أنه شديد الولاء للسلطان.غيرأن السلطنة كانت عاجزة ومهترئة حتى قبل أن تبطش بها جماعة الاتحاد والترقي سنة ١٩٠٨م، وقد زادوها ضعفا واهتراء. وهي وما تمثله – في الوقت نفسه – مكروهة من الغرب المنتصر.

ولذا كان لا بد أن يعود الاتحاديون بشكل جديد ، ووجه جديد، واسم مغاير. ولا بد أن تكون عودتهم مموهة، وأن تستبعد الرموز والأسماء المعروفة. كانت العملية تحتاج إلى إخراج جيد، إذ لا بد من بطل يستقطب ولاء الشعب العثماني ، بطل حقيقي أو مصنوع. وحتى ينجح البطل لا بد أن تتضمن الخطة إزالة أي تعاطف شعبي نحو السلطنة والخلافة وما تمثلانه.

كان الجنرال مصطفى كمال في الجبهة السورية؛ وعندما سمع باستسلام الدولة وانتهاء الحرب بالنسبة لها عاد إلى إستنبول بالقطار في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨م، اليوم الذي عبرت فيه أساطيل الحلفاء إلى بحر مرمرة ، ونزل في (سويت) في فندق بيرا بالاس. وخلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩١٨م التقى بالسلطان محمد السادس وحيد الدين أربع مرات.وفي الثلاثين من نيسان (أبريل) ١٩١٩م عينه السلطان مفتشا عاما للجيش في شمال الأناضول. لقد أمضى الجنرال أيامه الأخيرة في إستنبول يقابل الرسميين. وفي ١٥مايو ١٩١٩م زار السلطان في قصر يلدز زيارة وداع. وقد أورد فيليب مانسل أن السلطان خاطب الجنرال بكلمات غامضة في ذلك اللقاء عندما قال له:

My Pasha, my Pasha`, you may be able to save the nation.

يا باشاي ، يا باشاي ، ربما تستطيع أن تنقذ الأمة [٨٨] . إن هذه الألفاظ تدل بوضوح على أن حكومة السلطان في إستنبول المحتلة ، عينت الجنرال مصطفى كمال في المنصب الجديد ليبدأ حركة إعادة بناء القوات المسلحة والبدء بحركة التحرير بعيدا عن تركة الاتحاديين . والظاهر أن صلة كمال القديمة بالاتحاديين لم تكن معروفة على النطاق العام ، وظلت سرا حتى ذلك الحين.

لكن الباشا كان له برنامج آخر وإن لم يظهره في المرحلة الأولى التي كان أكثر المؤتمرين بأمره والمناصرين لحركة إعادة البناء أعداء للاتحاديين ، وكانوا إسلاميين متحمسين، وذلك باعتراف أشد المؤرخين مدحا وإطراء للجنرال مصطفى كمال؛ فهذا برنارد لويس يقول لنا :

إن علمانية ووطنية الكماليين التي ظهرت مؤخرا غطت على الشخصية والصفات الإسلامية القوية التي اتصفت بها الحركة في مرحلتها المبكرة، وذلك عندما أعلنت أن أهدافها تتمثل في تحرير البلاد الإسلامية، والسكان المسلمين، وتحرير السلطان – الخليفة وطرد الكفارخارج البلاد. وكان القادة المسلمون الدينيون من العلماء ومن المتصوفة بارزين جدا بين مؤسسي الحركة وأنصارها. . .

وعندما اجتمع المجلس الوطني الكبير في أنقرة سنة ١٩٢٠م كان من بين أعضائه، الثلاثمائة وواحد وستين، ثلاثة وسبعين عضوا من القيادات الدينية الرسمية، من بينهم أربعة عشر مفت، وثمانية من قادة مشايخ الصوفية. [٨٩] ." وطبيعي أن يكون بين الأعضاء جمع كبير من الإسلاميين المتدينين من غير الشخصيات الدينية الرسمية من المفتين وأصحاب العمائم ومشايخ الطرق.

بل إن شيخ السنوسيين في ليبيا انضم إلى الكماليين في أواخر سنة ١٩٢٠م وقدم إلى الأناضول وترأس المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في سيواس، وشارك فيه عدد من المندوبين العرب. وفي شهر آذار (مارس) ١٩٢١م تبنى المجلس الوطني الكبير قطعة شعرية ذات مضمون ديني عميق لتكون السلام الوطني ، وهي من شعر محمد عاكف، المعادي للقوميين، "شاعر الإسلام" الذي ذهب إلى الأناضول لينضم إلى المقاومة. وفي نيسان (أبريل) ١٩٢١ أقيم في إستنبول المحتلة احتفال ديني لتكريم الشهداء الذين سقطوا

في الأناضول. وقد كانالجو حماسيا لدرجة أن مثقفا متشربا للحضارة الغربية Westernized intellectual لم يتمالك نفسه من أن ينادي بأعلى صوته:

إن بيت الشعب الحقيقي ليس النادي القومي ، ولا قاعة المحاضرات، ولا الاجتماع السياسي ، بل هو المسجد، هو صلاة الجمعة، هذه هي الأشياء التي تمثل المنزل والبيت والوطن لهذه الأمة [٩٠].

لقد أراد برنارد لويس أن يقنعنا بأن مصطفى كمال وأنصاره كانوا إسلاميين مخلصين بكل معنى الكلمة ، ثم تغيروا فيما بعد لأن السلطان وحكومته كانوا ضد حركة تحرير تركيا وإنهاضها ، كانوا موالين للمستعمرين. وعند ذلك تحول الكماليون وتحول الشعب التركي ضد السلطنة الرجعية وأنصارها. لكن الحقيقة غير ذلك، إذ أن هذه الصورة المرسومة بقلم ناعم صورة مضللة، استهدفت تزوير الحقيقة دفاعا عن مصطفى كمال ومدرسته اللادينية. مصطفى كمال كان من الاتحاد والترقي المعادين للدين وللتاريخ العثماني كله، وكان له برنامج عمل يمثل استمرارا لسياسات وأهداف جمعية الاتحاد والترقي، لكنه أرجأ البدء بتنفيذه لأن حركة الاتحاد والترقي كانت مكروهة من معظم فئات الشعب العثماني ، حتى أصحاب المبادئ الغربية منهم؛ ذلك أن الحركة لم تعاد الدين والسلطان والتاريخ فقط، وإنما مارست الحكم بطريقة بشعة اشمئز منها كثيرون من ذوي الأفكار الغربية. الجنرال مصطفى كمال المنتمي إلى الحلقة الداخلية للاتحاديين (their inner circle) خادع السلطان وخادع القيادات الإسلامية المختلفة، كما خادع الجماهير، وأظهر أنه موال للسلطان ، موال للإسلام ولتاريخ الأمة. وعلى هذا الأساس انقادوا له وأيدوه وصارت له شعبية كاسحة. أي أنه صار قائدا لحركة التحرير ذات التوجه الإسلامي العميق والشامل باعتباره واحدا منها. أولئك لم يكونوا كماليين ، بل كانوا عثمانيين إسلاميين؛ ولهولاء لم يتحولوا ، الذي تحول هو مصطفى كمال وأنصاره الاتحاديين ، إذ أنه بعد أن أحس بثبات موقعه بدأ يكشف عن برنامجه وبدأت المعارضة العفوية غير الواعية وغير المنظمة التي رد عليها بمكر ودهاء وفق مخططه المعد سلفا ، والمحكم بعناية ، ومعه أنصار الاتحاد والترقي الذين جمعهم من مختلف المناطق وزرعهم في المواقع القيادية المؤثرة ، مستعينا في كل ذلك بالأموال الوفيرة التي كانت تمده بها الجهات التي ساعدت الاتحاد والترقي، وكان يتولى تنظيم إرسالها له طلعت باشا، الذي انسحب مع أنوار وجمال على ظهر غواصة ألمانية عندما انتهت الحرب العالمية الأولى. وكانت المنظمات الماسونية السرية تعاون الاتحاديين.

كيف يخرج الجنرال من هذا المأزق الذي جعله يقود حركة تحرير إسلامية الروح والرؤية ، وهو المؤمن بأفكار وبرنامج جمعية الاتحاد والترقي المعروفة بمعاداتها للدين ؟

الحل لا بد أن يأتي عن طريق تشويه صورة الإسلام بتشويه صورة رمزه الشكلي المتهاوي ، الذي أوردنا وصف شخصيته بأقلام الجنرالات البريطانيين. لا بد أن يكون متكئا على ضعف السلطان ،

وضعف معاونيه ، ووجودهم تحت الاحتلال. وهكذا أطلقت المقولة المضللة : إن السلطان الخليفة في إستنبول رفض أن يتحرر. ونعود لكلمات برنارد لويس الأصلية :

The mood changed however. The Sultan-Caliph refused to be liberated, and he and his ulema hurled anathema at the rebels in Anatolia. Islam, for the moment, became identified with social reaction and political aquiescence. The Kemalists turned from religious to nationalist appeals and went far on the road to secularization [91].

حركة التحرير الإسلامية الروح والتوجه نفرت وصدمت عندما بدأت تلاحظ التوجهات اللادينية، وتلاحظ العودة إلى أفكار وأساليب الاتحاد والتراقي ؛ فكان رد فعلها عفويا وسريعا وساذجا، بل غبيا. لم تقابل المناورات بمناورات والمكر بمكر والتخطيط بتخطيط ، بل قابلت كل ذلك بعواطف وصرخات وردود فعل ساذجة. وقد كان لدى الجنرال مصطفى كمال ألف وسيلة ووسيلة لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، خاصة عندما نعرف من تقارير المخابرات البريطانية في ذلك الوقت أنه كان على صلة بقادة عهد الاتحاد والترقي إياهم، طلعت ، أنور ، جمال ؛ وكان يتلقى الأموال الضخمة والأسلحة والذخائر عن طريق طلعت. وكان طلعت مواظبا على اتصاله بالرئيس الأعظم للمحفل الماسوني التركي، بينما كان السلطان لا يملك شيئا من المال، ويرهن المجوهرات التي في القصر ليحصل على ما يدفع منه رواتب موظفيه. وكان مصطفى كمال ومعاونوه يستطيعون بما لديهم من وفرة المال أن يغروا بعض العاملين ضمن دائرة السلطان المتهالك بالهجرة والانضمام إلى الحركة المسماة بالكمالية ، الاسم الجديد للاتحاد والترقي. أما محاولة برنارد لويس إقناعنا بأن الكماليين تحولوا من التدين إلى العلمانية فتمثل أسلوبا مشينا عندما يصدر عن عالم مثل لويس الذي يعرف كل التفاصيل التي

ذكرناها وأكثر منها. ولعلنا نحتاج إلى التفاتة سريعة هنا لنستحضر بعض الأدلة التي وردت في الوثائق البريطانية:

٢٠/٧/٢٨: قبل أن يغادر طلعت إيطاليا متوجها إلى سويسرا قام بعمل ترتيبات محددة ونهائية لتزويد تركيا بالأسلحة.

28.4.20:Talaat before leaving Italy for Switzerland made definite and final arrangements for supply of arms to Turkey.[92]

في الثالث من شهر آب (أغسطس) ١٩٢٠م ، وخلال اجتماع عقد في لوتسرن في سويسرا أعلن طلعت باشا أن الاتحاد بين الوطنيين وجمعية الاتحاد والترقي أصبح الآن مكتملا وأنهم يعملون معا في سبيل الأهداف المشتركة.

"Talaat was able to announce at a meeting at
Lucerne on August 3rd, 1920, that the union
Of the Nationalists and the Committee of Union
And Progress, was now complete and that they
Were working together for a common cause. [93]"

في وثيقة مؤرخة في ١٩٢٠/٤/٨م ورد أن طلعت أصبح مكلفا بإدارة الحركة في سوريا ومصر والجزيرة العربية.

Talaat is charged with the direction of the movement
In Syria, Egypt, Arabia.[94]

وفي وثيقة أخرى مؤرخة ١٩٢٠/٨/٢٤م ورد أن: جويد مكلف بإدارة الحركة في اليونان وإيطاليا وفرنسا.

"Djavad [sic] is charged with the direction of
the movement in Greece, Italy and France."

مايو ١٩٢٠م: وقع أنور اتفاقية مع البلاشفة تنص على أن تركيا سوف تتبنى نفس النظام الإقتصادي كما في روسيا. في اجتماع سري عقد في وزارة الخارجية في موسكو تم التوقيع على اتفاق بين الحكومة القومية في الأناضول ، بحضور ممثلين عن إيران وجورجيا وأذربيجان وتركستان وأفغانستان والهند.

Enver signed agreement with Bolshevists that
Turkey will adopt same economical regime as
In Russia.
Secret conference helt at Foreign Office, Moscow,
At conclusion a secret treaty was signed between
Soviet Russia and Nationalist Government of
Anatolia, representatives of Persia, Georgia,
Azerbaijan, Turkistan, Afghanistan and India
Were present…[95]".

في يونيو ١٩٢٠م: وصل إلى موسكو ممثل مصطفى كمال لإتمام المعاهدة مع البولشوفيك.

June 1920: Mustafa Kemal's representative arrives in Moscow to complete accord with Bolshevists.[96]

يونيو ١٩٢٠م: وعد لينين – حسب قول أنور – بتقديم مساعدة عسكرية لتركيا

June 1920: Lenin according to Enver promised a military
Force to assist Turks.[97]

لقد صار الدكتور منصور رفعت مسئولا عن توجيه القوميين [الأتراك] في سويسرا بناء علىتعليمات من لجنة برلين التي كان طلعت رئيسا لها.

Turkish Nationalists under direct order of Berlin Committee
Of which Talaat was head, now directed by Dr. Mansur Rifat.

في ١٩ مايو ١٩٢٠م: غادر طلعت متجها إلى إيطاليا لمقابلة كاراسو ، الرئيس الأعظم للمحفل الماسوني التركي. إن كل جمعية الاتحاد والترقي من الماسونيين. وكان قد عاد إلى ألمانيا بعد مقابلته مع جويد المسئول عن الدعاية فرنسا وإيطاليا واليونان.

19.5.20: Talaat left for Italy--to meet Carasso, Grand Master of Turkish Lodge whole of C.U.P. is in hand of Masons. Returned to Germany after interview with Djavid who is responsible for French, Italian, and Greek propaganda and intrigue.(98)

من هذه النماذج القليلة من الوثائق يتبين أن جمعية الاتحاد والترقي لم تحل نفسها كما أعلنت عام ١٩١٨م ، وأن قادتها لم ينسحبوا من الحياة السياسية ، وأن نظام مصطفى كمال وتحركاته في تركية كانت منسقة مع طلعت ، الذي كان محافظا على الاتصال مع كاراسو، اليهودي السفاردي والرئيس الأعظم للمحفل الماسوني التركي ، وأن طلعت كان يزود
نظام مصطفى كمال وتحركاته بالسلاح والذخيرة والأموال.

وتأسيسا على ذلك لا بد أن ندرك أن أهداف مصطفى كمال لم تكن أهدافه وحده أو أهداف المجالس الشعبية المتعاقبة في الأناضول ، بل كانت نفس أهداف جمعية الاتحاد والترقي التي حاول أن يظهر بأن لا علاقة له بها ، وأن حركته حركة جديدة تماما.

إن في هذا – حسب ظني – ما يلقي شيئا من الضوء على جذور العلاقة الحميمة المستمر بين تركيا وإسرائيل .

العسكريون في العراق

خرج العراق من بين أنقاض الدولة العثمانية التي انهارت ولفظت أنفاسها عند نهاية الحرب العالمية الأولى ليجد أراضيه تحت الاحتلال البريطاني. وكان العراقيون يمنون أنفسهمبالاستقلال ، حسب الوعود التي بذلتها بريطانيا أثناء فترة الحرب، بيد أنهم اكتشفوا أنخطط البريطانيين التي ظهرت بوادرها في ممارساتهم على الأراضي العراقية ، استهدفت الاستقرارفي العراق وإلحاقه بإمبراطوريتهم التي لم تكن تغيب عنها الشمس، في ظل نظام الانتداب الذي تبنته واعتمدته عصبة الأمم.وهنا انفجرت ثورة ١٩٢٠م لإقناع الدولة الاستعمارية برفض العراقيين لما رتبته لهم واستعدادهم لبذل كل التضحيات لإفشال فكرة الإلحاق والانتداب . وقد سيطرت القوى العراقية الثائرة على جميع أراضي العراق ، لم يستثن منها إلا البصرة وبغداد والموصل.هنا وجدت بريطانيا نفسها مجبرة على إعادة النظر في خططها وتوصلت إلى ترتيب جديد يعطي العراقيين شكلا من الاستقلال ، وينحي فكرة الانتداب ، ويبقي الاحتلال قائمافي

الوقت نفسه. ثم اختارت الأمير فيصل بن الشريف حسين ليتوج ملكا على العراق، في الثالث والعشرين من آب (أغسطس) سنة ١٩٢١م. ونظمت العلاقة بين العراق وبريطانيا على أساس معاهدة وقع عليها الطرفان في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢م أمدها عشرون سنة. وما أن وافى عام ١٩٢٥م حتى كانت لجنة قد انتهت من وضع لائحة الدستور العراقي الذي نص على وجود مجلس نواب ومجلس أعيان يمثلان السلطة التشريعية مما يعطي البلد مسحة من الديمقراطية تستند إلى وجود السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد قبل العراقيون هذا الوضع على مضض على أمل تحسينه. ويبدو أن ما أظهروه من تبرم وتململ من ثقل وطأة تلك المعاهدة جعل من الممكن تعديل مدتها لتصبح أربع سنوات بدلا من عشرين سنة. وقد استمر موضوع المعاهدة مع بريطانيا الشأن الرئيسي الذي استحوذ على اهتمام القوى الوطنية والحكومات العراقية على السواء، وظل ذلك الاهتمام والأنشطة والمواقف المترتبة عليه يشكل عاملا ضاغطا لتعديل المعاهدة بين سنة وأخرى . وقد جاءت معاهدة ١٩٣٠م خطوة كبيرة إلى الأمام على طريق الاستقلال، إذ وافقت عصبة الأمم على إدخال العراق في عضويتها في الثالث من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٢م، وكان ذلك يعني أن المنظمة الدولية والمجتمع الدولي قد اعترفا بالعراق دولة مستقلة ذات سيادة. ومع هذا فإن الاستقلال ظلت تشوبه شائبة وجود القواعد البريطانية ، مثل قاعدة الحبانية والشعيبة، فضلا عن مبدأ الالتزام بعلاقات خاصة مع المملكة المتحدة. ولم تكن هذه المعاهدة نهاية المطاف ، فقد ظلت القوى الشعبية والحكومات منشغلة بقضية استكمال الاستقلال وتحرير البلاد من أية قيود على استقلالها ، وقبل ذلك التخلص من الوجود العسكري البريطاني.

وهكذا نرى أن مسرح الأحداث الذي عمل فيه العسكريون العراقيون ومارسوا السياسة والعمل السياسي من خلاله اختلف تماما عن الميدان الذي عمل فيه العسكريون العثمانيون في العهد العثماني كما اختلف عن ظروف عمل العسكريين الأتراك في الجمهورية التركية. لقد كان العراق قطعة من حطام الدولة العثمانية ، وأرضا تحتلها قوات أجنبية منتصرة تطمح إلى استبقاء درجة من الهيمنة على مقدرات القطر. وفضلا عن الوجود العسكري الأجنبي المستفز؛ كانت هناك أربع قوى رئيسية تشغل المسرح السياسي العراقي أو تؤثر فيه:

(١) الأحزاب والتجمعات السياسية الأهلية

(٢) الجيش العراقي

(٣) العشائر العراقية

(٤) الملك ، أو الوصي، والأجهزة التابعة له

وبجانب ذلك كان الوجود البريطاني العسكري والسياسي، مستندا إلى المعاهدة التي خضعت لتعديلات وتجديدات لصالح العراق ، من فترة لأخرى.

التجمعات والأحزاب السياسية:

في المرحلة التكوينية من وجود الدولة العراقية الحديثة ، وقبل أن تصل إلى الاستقلال أسس رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون سنة ١٩٢٥م حزبا أطلق عليه اسم "حزب التقدم". وعندما ترأس الوزارة نوري السعيد سنة ١٩٣٠م أسس "حزب العهد العراقي "، مستخدما اسم "جمعية العهد" السرية التي أسسها عزيز علي المصري للضباط العرب في الجيش العثماني، وكان نوري من أبرز أعضائها. وأسس ياسين الهاشمي حزب الشعب ، بينما أسس جعفر أبو التمن الحزب الوطني ، ثم اندمج الحزبان فيما بعد تحت اسم "الإخاء الوطني". وكان من أبرز قادة هذا الحزب: رشيد عالي الكيلاني ، وحكمت سليمان، وعلي جودت الأيوبي، وعبدالإله حافظ، ويوسف غنيمة، وحمدي الباجهجي، وناجي السويدي. وعندما وصل الأيوبي إلى منصب رئيس الوزراء سنة ١٩٣٤م انسحب من الإخاء وأسس حزبا بقيادته أسماه حزب "الوحدة الوطنية". وعلى أثر خلاف حول توزيع الحقائب الوزارية انسحب جعفر أبو التمن وحكمت سليمان من حزب الإخاء الوطني ليشكلا حزبا جديدا أطلق عليه اسم "حزب الإصلاح"، ثم تغير الاسم فيما بعد إلى "حزب الأهالي"، وإن كانوا قد ظلوا يطلقون على أنفسهم اسم الإصلاح ، أو الإصلاحيين اتقاء لتهمة الشيوعية. وفي أواخر الأربعينات أسس نوري السعيد حزبا جديدا عرف باسم "الحزب الدستوري" [٩٩].

ومن الواضح أن هذه الأحزاب كانت أحزاب أشخاص – في أغلب الأحوال – حيث يلتف حول الزعيم أتباعه وعشيرته ومن ينتفعون من جاهه أو منصبه ونفوذه ؛ أي أنها لم تستند إلى قواعد شعبية تنتمي إلى توجهات فكرية معينة أو تتبنى برامج محددة.ومن الواضح أيضا أن الأحزاب كانت تتفتت أحيانا نتيجة للتنافس بين الشخصيات المتزعمة ضمن الحزب الواحد. ولعل القارئ قد لاحظ أن بعض الأفراد من الزعماء المشاركين مع آخرين في حزب معين، كان الواحد منهم يحرص – إذا تولى رئاسة الوزارة – على أن يشكل حزبا جديدا برئاسته ليكون هو الرئيس وليس تابعا لرئيس الحزب الذي يجمع أصدقاءه وأقرانه.

الجيش العراقي:

تأسس الجيش العراقي في فترة الانتداب البريطاني القصيرة التي سبقت الإستقلال في شكل قوة صغيرة مدربة. وعندما تحقق الاستقلال سنة ١٩٣٢م كان وجود جيش قوي نسبيا ، لحماية الاستقرار ، أحد

متطلبات عصبة الأمم كي تؤيد الاستقلال ولذا تبنت الزعامة العراقية التوجه إلى زيادة حجم وقوة الجيش وزيادة إمكاناته ، خاصة في ظروف العراق وما فيها من قوى قبلية ومجموعات عرقية ودينية متباينة. وقد أثبت ذلك الجيش كفاءته وجدارته؛ فبعد سنة من الاستقلال نجح في إخماد ثورة الآشوريين في الشمال في شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٣٣م. وعندما تمردت قبائل منطقة الفرات الأوسط بعد ذلك بقليل نجح الجيش الناشئ بإنهاء التمرد بكفاءة وحزم[١٠٠]. وكان الجيش يعتبر صمام الأمان لحماية وحدة البلاد ذات التكوين الإثني والديني والمذهبي التعددي، والقبلي. وسنرى أن الجيش صار لاعبا رئيسيا ، بل اللاعب الرئيسي في الساحة السياسية في العراق.

العشائر العراقية:

العراق محاذ بحدوده الغربية لشبه الجزيرة العربية التي كانت تشكل اكبر منبع للهجرات البشرية منذ العصور القديمة. وفي العصر الإسلامي الذي وصلنا كثير من أخباره نجد القبائل العربية المهاجرة تؤكد وجودها وتأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي في العراق. وتبرز من بين أسماء القبائل المشهورة بنو أسد، خاصة فرع بني مزيد الذين كان لهم حضور قوي ومؤثر في العهدين البويهي والسلجوقي في العراق. كما كان هناك بنو خفاجة والمنتفق وبنو عبادة في الجنوب العراقي[١٠١]. أما في الشمال فقد ظهرت بنو عقيل وبنو حمدان ، وغيرهم من القبائل الأقل شهرة في المنطقة. وقد ظل هذا الحضور القبلي القوي طوال العهد العثماني[١٠٢]، حيث كانت نسبة العشائر في العهد العثماني تزيد على ثلاثة أرباع سكان العراق[١٠٣] وفي دراسة طريفة ومهمة اعتبر أحد كبار الباحثين الاجتماعيين العراقيين المتخصصين أن استمرار الهجرات البدوية كان له تأثير كبير في قيم المجتمع العراقي وسلوكياته ، وبالتالي في حياته السياسية [١٠٤]، وساق أمثلة كثيرة لتأكيد رأيه ، مما لا يتسع المجال لذكره هنا. وقد شكلت قوة العشائر العراقية واحدة من أكبر المشاكل التي هددت الأمن والاستقرار في البلاد في الفترة التي نتناولها في هذا البحث ، خاصة في النصف الأول من القرن العشرين.

الملك والوصي:

الأسرة الحاكمة في العراق كانت وافدة على البلاد ، كما هو معروف. وهذه الحقيقة كان لها تأثير — مهما تضاءل — على مركزها وقوتها. وبطبيعة الحال فقد حرصت على أن تجعل لها ولاء الشعب العراقي كله، أو أكثريته على الأقل. وكانت قوتها الرئيسية في مركزها السياسي وسلطتها الدستورية ، فضلا عما انضاف إلى ذلك من سلطة معنوية من حيث انتمائها إلى سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن حيث تزعمها للثورة العربية ولحركة العمل من أجل الاستقلال في العقد الثاني من القرن العشرين.

ما الذي اجتذب العسكريين للعمل السياسي؟:

يجمل بنا أن نستعيد إلى الذاكرة هنا ما قلناه في موضوع الضباط العرب العثمانيين وجمعية العهد السرية حيث أشرنا إلى أن الضباط العراقيين كانوا يشكلون أكبر مجموعة بين الضباط العرب. وكان العثمانيون يعتبرون الخدمة في الجيش مفتوحة للجميع، ولذا فإن مواطنا بغداديا هو محمود شوكت باشا ارتفع إلى رتبة وزير الدفاع ثم رئيس الوزراء في الدولة العثمانية. ومن أبناء الموصل أصبح هادي باشا رئيسا لأركان حرب الجيش العثماني. وطالما ظلت السياسة التي اتبعها السلطان العثماني إسلامية ظل العرب والأتراك يعاملون بالتساوي. وفي كل سنة كان يخرج من بغداد إلى إستنبول ما بين ستين وسبعين شابا عراقيا للالتحاق بالكلية الحربية وكلية الأركان[١٠٥]. وعندما انكشفت عنصرية الاتحاديين وحقدهم على العرب ، واعتقل زعيم الضباط العرب عزيز المصري ، وعملت الحكومة التركية على تفريق الضباط العرب وإبعادهم، كما مر معنا، إذ ذاك اختفى كثيرون منهم عن المسرح وهربوا خارج أراضي الدولة أو عادوا سرا إلى بلدانهم الأصلية، خاصة بعد أن أعدم عدد من الضباط ، وعدد من الناشطين السياسيين غير العسكريين على يد جمال باشا.

في ضوء ذلك يمكن القول إن الضباط العراقيين السابقين في الجيش العثماني كانوا مهيئين فكريا ونفسيا للممارسة السياسة. وقد تحول عدد منهم — بعد قيام الدولة العراقية – إلى العمل السياسي دون العسكري، وكان من أبرز هؤلاء نوري السعيد، الذي واكب الحكم الملكي الهاشمي في العراق سبعا وثلاثين سنة ، وترأس الوزارة أربع عشرة مرة بين سنتي ١٩٣٠و ١٩٥٨م. وفي المرة الخامسة عشرة تولى رئاسة وزارة (الاتحاد العربي الهاشمي) الذي ضم العراق والأردن إلى أن قتل في الخامس عشر من تموز (يوليو) ١٩٥٨م إثر الانقلاب العسكري الذي أنهى الملكية في العراق[١٠٦]. وبجانب نوري السعيد كان هناك ياسين الهاشمي الذي درس في الكلية الحربية في استنبول ، ثم في كلية الأركان وتخرج منها سنة ١٩٠٥م، وكان زميلا لمصطفى كمال (أتاتورك) وخالط وتعرف على عدد كبير من الضباط. وعندما تأسست حكومة دمشق العربية الفيصلية سنة ١٩٢٠م كان ياسين الهاشمي هو الذي تولى رئاسة تلك الوزارة التي لم تعمر إلا أياما قبل أن تسقطها القوات الفرنسية[١٠٧]. والحقيقة أن معظم رؤساء الوزارات العراقية في العهد الملكي كانوا ضباطا سابقين في الجيش العثماني ، تخرجوا في الكلية الحربية العثمانية في استنبول.

ولما كان موضوع البحث الذي بين أيدينا هنا هو الدور السياسي للعسكريين فإننا سنوقف متابعة أنشطة العسكريين السابقين لنركز الحديث على العسكريين الذين مارسوا السياسة وهم ما زالوا في السلك العسكري؛ خاصة أولئك الذين قادوا الانقلابات العسكرية وشاركوا فيها.

الانقلاب العسكري الأول ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٦م:

لم يكن هذا الانقلاب فكرة صاغها العسكريون وحدهم ولم تجئ المبادرة بها من جانبهم – وإن كانت غير بعيدة عن تفكيرهم – بل كانت المبادرة من جانب بعض الزعماء السياسيين طرحها على الفريق بكر صدقي، أشهر وأبرز القادة العسكريين في الجيش العراقي الحديث النشأة. وكان بكر صدقي قد برز عندما نجح في شهر آب (أغسطس) ١٩٣٣م، في القضاء على تمرد قام به الآشوريون في شمال العراق. وتلا ذلك نجاحه في القضاء على تمرد العشائر العراقية في منطقة الفرات الأوسط ، وبذلك تعززت مكانته بطلا قوميا في نظر العراقيين. من هنا فقد حرص الزعيم السياسي حكمت سليمان، على كسب صداقة اللواء بكر صدقي ليستعين بالجيش على دحر منافسيه السياسيين والوصول إلى كرسي الحكم والبقاء فيه.وكان حكمت قد شارك في تأسيس "حزب الإخاء الوطني" ، ثم انسلخ عنه فيما بعد ليشكل وزميله جعفر أبو التمن "حزب الإصلاح" ، الذي عرف فيما بعد باسم "حزب الأهالي"، كما مر معنا. ومما لا يحتاج إلى تأكيد أن حكمت سليمان قد تأثر بسيرة أخيه الأكبر الفريق محمود شوكت، الذي قاد الجيش الثالث العثماني من سلانيك إلى إستنبول سنة ١٩٠٩م ليفرض سلطة جمعية الاتحاد والترقي ، كما مر معنا. هذا فضلا أن حكمت كان معجبا بمصطفى كمال ؛ وقد زار تركيا وأمضى فيها بضعة أشهر سنة ١٩٣٥م [١٠٨]. وقد كان هو نفسه قد تعلم في استنبول ونال شهادة المدرسة الملكية الشاهانية سنة ١٩١١م ودخل بعد ذلك مدرسة المشاة وتخرج ضابط احتياط سنة ١٩١١م وتنقل بعد ذلك بين عدد من المناصب في العاصمة العثمانية[١٠٩].

أما منفذ الإنقلاب ، الفريق بكر صدقي، فقد أشرنا إلى ما اكتسبه من سمعة جعلت منه بطلا قوميا. وصدقي – هو الآخر – ممن درس في المعاهد العسكرية في العهد العثماني ، وممن ساهم في قيام العهد الفيصلي في سوريا ثم عاد إلى العراق. لكن لقاءه مع حكمت سليمان ورفاقه في حزب الأهالي لم يكن يعني أنه كان تابعا حاملا لنفس التطلعات والأفكار.

ويخرج بنا عن موضوعنا أن نتوسع في شرح ووصف أفكار حزب الأهالي، وتكفي هنا بعض اللمحات السريعة. كان مؤسسو الأهالي شبابا، وكانوا منقسمين على أنفسهم في تجمعات مختلفة؛ فقد كان منهم أولئك الذين تلقوا تعليمهم العالي في الخارج، يقابلهم الذين تلقوا تعليمهم العالي داخل العراق. ثم ظهرت من بينهم مجموعة صغيرة استطاعت أن تستأثر بالتوجيه. وفي المرحلة الأولى دعت الجماعة إلى مبادئ الثورة الفرنسية؛ وفي سنة ١٩٣٤م تلقت الجماعة حقنة فكرية جديدة عندما انضم إليها عبدالفتاح ابراهم ومحمد حديد. وكان أولهما قد أنهى دراسته فوق الجامعية في جامعة كولمبيا في (نيويورك)، بينما تخرج الثاني كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة لندن. وقد حمل كلاهما الفكر الاشتراكي وصاغا منه صورة تبناها الحزب، وصار يسمي أيديولوجيته " الشعبية"، متجنبا طرح كلمة "الإشتراكية" في ظل ظروف العراق آنذاك. وقد لقيت الشعبية معارضة من القوميين الذين نعتوها

بالشيوعية وبالانحراف عن الإسلام، فضلا عما لقيته معارضة السياسيين القدامى. وأمام هذا المعارضة تخلت الجماعة عن "الشعبية" وصاروا يعرفون أنفسه بـ "الإصلاحيين". ويبدو أنهم وصلوا إلى اقتناع بأن النضال السياسي وحده لن يأتيهم بالحكم، وتصوروا أن الجيش ربما كان وسيلتهم المناسبة والوحيدة لتحقيق أهدافهم. ومن هنا بدأ توجههم للاتصال بالفريق بكر صدقي، أشهر العسكريين آنذاك، والبطل القومي غير المنازع.

أما الجيش فلم يكن راض بطريقة عمل السياسيين الذي كانوا يقودون البلاد، خاصة صراعاتهم المسرفة، ومحاولة كل فريق اللجوء إلى استغلال العشائر وتحريكها للثورة لإحراج الحكومة القائمة. وكان لهذا الموضوع حساسية خاصة بالنسبة للعسكريين باعتبار أنهم هم الذين يتحملون عبء مواجهة التمرد العشائري وعبء إيقافه وإنهائه، كما حدث في منطقة الفرات الأوسط سنة ١٩٣٣م. كذلك رأى العسكريون أن تولي الجيش لحكم البلاد وإقامة دكتاتورية عسكرية هو الطريقة المثلى لإنقاذ البلاد، خاصة وأن ذلك العصر كان عصر الدكتاتوريات ، هتلر في ألمانيا، وموسوليني في إيطاليا، ومصطفى كمال في تركيا. من هنا جاء اللقاء بين حكمت سليمان ، ممثل حزب الأهالي (الإصلاحيين) ، والفريق بكر صدقي العسكري، ولكل منهما أهداف مختلفة ، باستثناء اتفاقهما على هدف واحد هو اسقاط الحكومة القائمة آنذاك ، حكومة ياسين الهاشمي. وأخذ بكر صدقي يتحين الظروف الملائمة لتحقيق ما اتفق عليه.

ولاحت الفرصة في تشرين الأول (أكتوبر)١٩٣٦م حينما ذهب رئيس أركان الجيش ، طه الهاشمي ، لقضاء إجازته في تركيا. وبهذه المناسبة تولى بكر صدقي رئاسة الأركان بالنيابة. وكان يتولى رئاسة الوزارة في تلك الفترة ياسين الهاشمي، الذي أشرنا إليه بنبذة قصيرة عن حياته في الصفحات السابقة، وهو المطلوب إزاحته عن كرسي الرئاسة ليحل محله حكمت سليمان. وكان وجود أخيه في البلاد على رأس الجيش عائقا في طريق الانقلاب ، فلما سافر في الاجازة أصبح الجو ميسرا. ونفذ الفريق بكر صدقي خطته بالتعاون مع ضابطين آخرين هما عبداللطيف نوري ، قائد الفرقة العسكرية الثانية، ومحمد على جواد ، آمر القوات الجوية. ونقل حكمت سليمان الخبر إلى قادة حزبه فناقشوا الموضوع مطولا ، وأعدوا عريضة يوقعها بكر صدقي وزملاؤه موجهة إلى الملك غازي ، على أن يحملها حكمت سليمان ويوصلها إليه بنفسه. وتقرر أن تسمى القوات التي ستزحف على العاصمة باسم "قوة الإصلاح الوطني".

وفي الساعة الثامنة والنصف صباح يوم ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦م حلقت الطائرات المشاركة في الانقلاب فوق بغداد وأخذت تلقي بنسخ المنشور الموجه إلى الشعب العراقي، بالإضافة إلى النسخ الذي كلف ضباط بتوزيعها يدويا. وسلم حكمت سليمان الرسالة إلى القصر. واستدعى الملك السفير البريطاني فنصحة السفير بضرورة التشاور مع وزرائه ، وبضرورة ابتعاد الجيش عن السياسة.

واستدعى الملك مجلس الوزراء ، فحضر ياسين الهاشمي ، كما حضر نوري السعيد ، وزير الخارجية، بينما حضر جعفر العسكري متأخرا، أما وزير الداخلية (رشيد عالي الكيلاني) فقد فضل أن يبقى في مكتبه لمتابعة الموقف ولإصدار التوجيهات إلى المسئولين في المحافظات. وأثناء اجتماع الملك بالوزراء وصل حكمت سليمان لتسليم العريضة، فسلمها لرئيس الديوان الملكي وغادر على عجل دون أن يقبل دعوة للمشاركة في اجتماع مجلس الوزراء مع الملك.

وكانت العريضة تطالب الملك بوضوح بإقالة ياسين الهاشمي وحكومته ، وتكليف حكمت سليمان بتشكيل وزراة جديدة، على أن يتم ذلك خلال ثلاث ساعات، وإلا فإن الجيش سيحتل العاصمة ويتولى الأمر بنفسه. وكان الملك نفسه غير راض عن أداء الحكومة، لكن فكرة التدخل العسكري لم تكن واردة لديه. وعندما عرضت فكرة مقاومة الانقلاب خلال مناقشات الملك مع الوزراء أبدى عدم رضاه عن الفكرة الأمر الذي حمل رئيس الوزراء على الاعتقاد بأنه مؤيد للانقلاب؛ ولذلك قدم استقالته. ويبدو أن الملك أراد التخلص من ياسين ووزرائه فقبل الاستقالة ، ودعا حكمت سليمان لتشكيل وزارة جديدة. ودخل بكر صدقي بغداد على رأس قواته حيث قامت بعرض عسكري واستقبلتها الجماهير بحماسة بالغة. وشكل حكمت سليمان وزارة جديدة لقيت ترحيبا شعبيا واسعا[١١٠]. ومما يؤسف له أن المجال المتاح لا يسمح لنا بتتبع ما كتب وقيل عن انقلاب بكر صدقي ودوافعه ومواقف مختلف الأطراف منه؛ فعلى الرغم من الترحيب الجماهيري بالانقلاب المذكور فإن هناك من قال بأنه كان بضوء أخضر من بريطانيا،إن لم يكن بتشجيع منها [١١١]، وذلك ما لا نستطيع الخوض فيه ضمن حدود الحيز والحجم المسموح به .

تتابع الانقلابات وتدخل العسكريين:

لم ينعم حكمت سليمان بالوزارة طويلا، ولا نعم بكر صدقي بسلطته العليا فوق كل السلطات في البلاد ، فقد دبر خصومهما السياسيون والعسكريون مؤامرة انتهت باغتيال بكر صدقي يوم ١١ آب (أغسطس) ١٩٣٧م، وقتل معه الرائد محمد علي جواد، آمر القوات الجوية، وتبخرت أحلامهما في إقامة دكتاتورية عسكرية. وعندما طلب رئيس الوزراء إرسال المتآمرين ألى بغداد لمحاكمتهم قرروا إعلان التمرد على الحكومة. وأصدر أمين العمري ، آمر الفرقة المرابطة في الشمال (الموصل) بيانا بهذا المعنى بعد ثلاثة أيام من حادثة الاغتيال متهما الحكومة بمحاولة استغلال المناسبة. ولم يتخذ العمري هذا الموقف إلا بعد أن اتصل بقيادات عسكرية أخرى في الديوانية وكركوك والسليمانية ممن كانوا مناوئين لبكر صدقي ، فحصل على دعمهم. وحاول أنصار بكر صدقي العسكريون في بغداد الضغط لجلب العمري، للمحاكمة ، ولاحت في الأفق نذر حرب أهلية ، لكن المؤيدين للعمري تلقوا دعما جديدا بانحياز

قطاعات أخرى من الجيش إلى جانبهم فأصبحوا الجانب الأقوى، واضطر حكمت سليمان للاستقالة في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٣٧م، وتم تكليف جميل المدفعي بتشكيل وزارة جديدة.وتعتبر هذه الأحداث الانقلاب العسكري الثاني الذي نفذه قسم من ضباط الجيش العراقي.

ولم تلبث الصراعات السياسية والدسائس والمماحكات أن أنبتت موقفا جديدا هيأ لحدوث الانقلاب الثالث لصالح نوري السعيد وطه الهاشمي، حيث أجبر جميل المدفعي على الاستقالة مع وزرائه ، بضغط من مجموعة الضباط السبعة، لصالح نوري السعيد وطه الهاشمي ، فاستقال المدفعي في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨م وشكل نوري السعيد وزارة جديدة. وبعد أقل من شهرين اضطر نوري السعيد إلى تقديم استقالته نظرا لانقسامات وخلافات حادة داخل وزارته، وبينه وبين بعض وزرائه. وعلى أثر ذلك انقسم أنصاره العسكريون الذين جاءوا به إلى السلطة؛ الفريق المعروف بالضباط الأربعة في جانب، وهؤلاء أعلنوا حالة الاستنفار في معسكر الرشيد، بينما الفريق الآخر أعلن الاستنفار في معسكر الوشاش. وكان الأولون يؤيدون إعادة تكليف نوري السعيد بتشكيل الوزارة ، وكانوا الفريق الأقوى، فاستدعى الوصي على العرش نوري السعيد للتكليف ، فشكل وزارته الجديدة في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٤٠م. وهذه الأزمة التي كشفت مدى انتشار التشرذم في صفوف الجيش تعتبر الانقلاب الرابع ، حيث أجبرت السلطة العليا في الدولة على تعيين رئيس وزراء حددتة مجموعة من ضباط الجيش.

ثم جاءت الأحداث الخارجية لتؤثر على التوجهات السياسية للمدنيين والعسكريين على السواء ؛ حيث كان اندلاع الحرب العالمية الثانية ، والثورة الدامية في فلسطين ، وموقف بريطانيا من القضية الفلسطينية ومسئوليتها عما آلت إليه ، كل ذلك لم يكن ليمر دون أن يترك آثاره في نفوس العراقيين ، عسكريين ومدنيين. وصار الضباط الأربعة الذين فرضوا نوري السعيد لتشكيل الوزارة من المؤيدين لألمانيا،وكان ذلك هو الاتجاه العاطفي الغالب في العراق؛ فضعف مركز نوري السعيد، الأمر الذي حمله على تقديم استقالته من رئاسة الوزارة. وكان رشيد عالي الكيلاني آنذاك رئيسا للديوان الملكي، ولم يكن بعيدا عن طبخ اللعبة التي ساعدت على إقناع الوصي بإبعاد نوري السعيد ، ليستأثر رشيد نفسه بالمنصب الذي كان يطمح لشغله منذ مدة طويلة. وحانت الفرصة، وكلفه الوصي على العرش بتشكيل الوزارة ، فشكلها في ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٠م.

وحدث توتر في العلاقات بين العراق وبريطانيا بشأن تطبيق بنود معاهدة سنة ١٩٣٠م وطالبت الأخيرة بضرورة تنحية رشيد عالي الكيلاني عن رئاسة الوزارة باعتباره متعاطفا مع ألمانيا.واستنجد رشيد عالي بأصدقائه الضباط، العقداء الأربعة، فأعلنوا حالة الطوارئ ، وباشروا الضغط على القصر لإبقاء رشيد عالي في رئاسة الوزارة، ولعدم الاستجابة للضغط البريطاني لتنحيته. ورضخ الوصي، لكن تطورات أخرى تتعلق بخلافات داخل الوزارة ، وبمجلس النواب، حملت الوصي على الفرار من بغداد متخفيا بينما

كانت قوات الجيش تضرب حصارا على القصر، وانتهى به المطاف في الأردن. وتم تعيين وصي جديد على العرش هو الشريف شرف.

وفي جنوب البلاد توتر الوضع العسكري ، وقصفت القوات البريطانية قطاعات الجيش العراقي التي تمركزت على تلة مطلة على الحبانية، ثم لاحقتها إلى الفلوجة، وتم للبريطانيين الاستيلاء على الفلوجة في ٢٠ أيار (مايو)١٩٤١م، ودخلوا بغداد آخر الشهر نفسه. "وهكذا قضي على الثورة، وفر إلى إيران رشيد عالي الذي كانت أبرز حادثة في أيام حكمه القصير تأسيس علاقات دبلوماسية مع روسيا [١١٢]. . ." وعلى أثر ذلك تم التوقيع على هدنة ، وعاد الوصي الأمير عبدالإله إلى بغداد ليكلف جميل المدفعي بتشكيل الوزارة [١١٣]. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١م حل نوري السعيد محل المدفعي رئيسا ، وتوقفت تدخلات العسكريين في السياسة حتى سنة ١٩٥٨م.

ثورة الرابع عشر من تموز (يوليو) ١٩٥٨م:

كان للأحداث في حرب فلسطين (١٩٤٨-١٩٤٩م) أثر كبير على تفكير الضباط العراقيين الذين شاركوا في تلك الحرب وعادوا إلى البلاد بعد انتهائها، حيث اعتبروا أن أوامر وتعليمات السلطات العليا في بغداد منعتهم من المشاركة بفاعليتهم كاملة. ثم جاء قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢م عاملا إضافيا، ومؤشرا إلى طريق العمل الذي يمكن أن يسلكه الضباط العراقيون؛ وهكذا نشأ تنظيم الضباط الأحرار العراقي، تيمنا باسم تنظيم الضباط الأحرار

في الجيش المصري قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣م. ولا يتسع لنا المجال هنا لتتبع تفاصيل نشأة وتطور تنظيم الضباط الأحرار العراقي ، مما يحملنا على الاكتفاء بالإشارة إلى المعالم الرئيسية لتطوره.

يبدو أن مجموعة رفعت الحاج سري كانت أول مجموعة من الضباط الأحرار ظهرت إلى الوجود في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢م. وظلت هذه المجموعة تنتشر وتتنامى إلى أن وصل طرف من أخبار تحركاتها السرية إلى السلطات في الدوائر العسكرية العليا في بغداد سنة ١٩٥٦م، فسارعت إلى تفريق الضباط المشبوهين وإبعادهم إلى أماكن قصية داخل العراق وخارجه مع تخفيض مراكزهم ومكانتهم. وكان من نتيجة ذلك أن التنظيم قد مني بالشلل والعجز الكامل.

وجاء توقيع حلف بغداد شباط (فبراير) ١٩٥٥م محفزا جديدا للمعارضة العراقية المدنية ، فنظمت الإضرابات والتظاهرات في جهات متعددة في وسط وشمال وجنوب العراق ضد الحكومة. وما لبث العدوان الثلاثي على مصر أن أضاف سبب آخر للضباط الأحرار للنهوض ومعاودة نشاطهم السري وبناء خلاياهم وتنظيماتهم من جديد. وتختلف الأرقام بالنسبة لعددالضباط المساهمين في الحركة بين

رواية تقول إنهم كانوا ١٧٢ ضابطا وأخرى تقول إنهم كانوا ٣٠٠ ضابط. وكانت القيادة ، أو التنظيم المركزي يتمثل في أربعة عشر ضابطا.

الخلفية الاجتماعية للضباط الأحرار:

كان معظم ضباط الجيش العراقي من الطبقات الاجتماعية الدنيا والفقيرة ، لكن بعض الذين شغلوا مناصب كبيرة كانوا إما من الطبقة العليا أو من كبار السن الذين أثبتوا ولاءهم لها. أما الجنود العاديون فكانوا – في الأغلب – من أبناء الفلاحين الفقراء، أكثرهم أميون، باستثناء قلة ممن حصلوا على تعليم ابتدائي أثناء خدمتهم العسكرية. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان الضباط الصغار ينظرون إلى كبار العسكريين والسياسيين بأنهم غارقون في الفساد، ولا يعبأون بالإصلاحات التي تفيد الجماهير. ولقد شاع بينهم أن الطغمة الفاسدة وظفت الجيش مرات لقمع الثورات المعبرة عن آلام الشعب تسترا بمقولة الحفاظ على القانون واالنظام العام. وترتيبا على ذلك كان الضباط يتهامسون: ولماذا لا يتدخل الجيش ليضع نهاية لتجاوزات وفساد السياسيين بدلا من قمع الشباب المنادين بالإصلاح.

فإذا انتقلنا إلى الضباط الأحرار نجد أنه من بين الأربعة عشر ضابطا، أعضاء القيادة المركزية، كان عبدالكريم قاسم وحده من مواليد سنة ١٩١٤م، وهو وحده الذي كان ضابطا كبيرا برتبة عميد قبل الثورة. أما الآخرون فكانوا من مواليد فترة ما بين الحربين ويحمل كل منهم رتبة عقيد ، باستثناء محمد السبع الذي كان برتبة رائد في القوات الجوية. وكانوا كلهم ينتمون إلى الأصل العربي، حقيقة أو افتراضا، لكن أحدا منهم لم يكن ينتمي إلى الأقليات الإثنية على ما يبدو. ولذا كانوا جميعا متفقين على الدفاع عن القومية العربية ، وإن كانت حماسة بعضهم أكثر من حماسة الآخرين. وكان عبدالسلام عارف من أسرة محافظة فامتزجت عنده الحماسة القومية والدينية. أما عبدالوهاب الشواف فقد كانت قوميته ملونة بالماركسية، على الرغم من انتمائه لأسرة محافظة. وكان الضباط الأربعة عشر من السنة باستثناء اثنين منهم كانا من الشيعة؛ وكانت والدة عبدالكريم قاسم شيعية؛ وقد كانوا كلهم – ما عادا أحدهم – من عائلات فقيرة نسبيا، وبدخولهم الجيش أصبحوا من ذوي الرواتب الشهرية. وقد تلقوا تعليمهم في المدارس الحكومية ثم دخلوا الكلية الحربية في بغداد [١١٤].

ولم يكن الضباط الأحرار متفقين على رؤية سياسية واحدة ، فكان منهم أصحاب الأفكار الليبرالية، والقومية المعتدلة، وكان منهم مؤيدو الوحدة العربية، وبجانب هؤلاء كان هناك المتأثرون بالدعايات الشيوعية والأفكار البعثية. ونتيجة لذلك لم يكن بينهم اتفاق محدد على الأهداف بل لقد كانت هناك اختلافات حادة حول بعض القرارات الأساسية. وعندما اتخذت القرارات قبيل الشروع في الثورة لم

تعرض على القيادة المركزية مجتمعة وإنما قررها بعض الأعضاء. أي أن التنظيم لم يكن له ميثاق وطني مكتوب ومعتمد. ومع ذلك فإنه من مجمل الأفكار والمواقف التي كانت موضع التداول يمكن أن يستخلص ما **يمكن أن يسمى بمحتوى الميثاق الوطني لثورة ١٤ تموز:**

أولا: كان هناك اتفاق على تبني النظام الجمهوري والديمقراطية البرلمانية. وانسجاما مع ذلك فقد تقرر التخلص من الأمير عبدالإله ، الوصي على العرش، ومن نوري السعيد ، أبرز أعمدة النظام والأكثر إيمانا به ودفاعا عنه. أما الملك فيصل الثاني فقد رؤي إعفاؤه من القتل استنادا إلى صغر سنه وعدم مسئوليته عما مضى. ولكن يبدو أن هذا الرأي قد تغير ساعة التنفيذ إذ يبدو أن الضباط المنفذين خافوا من تدخل الدول الأجنبية باسم الملك الشاب.

ثانيا: تبني الديمقراطية ، وتبني مبادئ إعلان حقوق الإنسان الذي وضعته الأمم المتحدة ، على أن يتم ذلك بعد فترة انتقالية.

ثالثا: يختار الضباط الأحرار مدنيا حسن السمعة لرئاسة الحكومة، على أن يترك له اختيار أعضاء حكومته بالتشاور مع أعضاء قيادة الضباط الأحرار.

رابعا:إنشاء مجلس سيادة من ثلاثة أشخاص ليمارس مهمات رئاسة الدولة إلى حين انتخاب مجلس وطني يقرر الشكل المستقبلي للسلطة العليا. ويوجه مجلس السيادة الحكومة المدينة المؤقتة حتى إقامة حكومة برلمانية.

خامسا: لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الثورة تولي أية وظيفة عليا مدنية دون المجلس.

سادسا: يجب أن تقترن قرارات وبرامج الحكومة المؤقتة بموافقة مجلس الثورة.

سابعا: بمجرد إنشاء الحكومة المدنية المؤقتة تغدو أعمال مجلس الثورة محصورةفي الشئون العسكرية [١١٥].

بدأ الضباط الأحرار يفكرون في تحديد موعد الثورة منذ وقت مبكر في عام ١٩٥٨م، ورغم وجود بعض المتحمسين والمندفعين إلا أن الحرص على عدم الوقوع في أخطاء لقي موافقة إجماعية. ولقد اتفق على أن تقوم الفرقة العشرون باقتحام بغداد بقيادة العقيد عبدالسلام عارف، بينما تقوم الفرقة التاسعة عشرة بقيادة العميد عبدالكريم قاسم بحماية السابقة من أن تتعرض لهجوم من الخلف. ومن غير أن ندخل في تفاصيل مطولة في الإعداد والتنفيذ، لا يتسع لها المجال، نكتفي – بدلا من ذلك – بأن نبين أن الخطة تمت بنجاح تام وانتهى العهد الملكي وقوبلت الثورة بترحيب وحماس عارم، وانتقل العسكريون من دور المغامر إلى دور الحاكم المسئول الملزم ببرنامج عمل.

إن التفكير السابق على النجاح والقيام الفعلي للثورة ظل مجرد مقولات نظرية لا تكتسب أهميتها ، أو صدقيتها ، إلا بعد أن توضع موضع التنفيذ عمليا. لقد نجح العاملون من أجل الثورة في تنفيذ الخطوة الأولى: إسقاط النظام القديم، غير المرغوب. وبعد ذلك دخلوا مرحلة الاختبار.

لم يستطع الضباط الثائرون إنشاء مجلس سيادة ثلاثي، ولا مجلس وزراء مدني كما قيل أثناء فترة التمهيد للثورة ، بل إن القيادة المركزية لحركة الضباط الأحرار لم تقو على أن تظل كيانا موحدا، أو رأسا مفكرا وموجها وضابطا للأحداث بعد الثورة. لقد تسلم الضابطان اللذان قادا عملية الانقلاب: عبدالكريم قاسم ، وعبدالسلام عارف أعلى مناصب السلطة التنفيذية، وأعلن قاسم تشكيل مجلس وزراء برئاسته كما جعل نفسه القائد العام للقوات المسلحة، بينما صار عبدالسلام عارف نائبا لرئيس الوزراء وللقائد العام للقوات المسلحة. ولم يفتهما الإعلان عن أن حكومتهما مؤقتة جعلت لنفسها وضع أسس بناء الأجهزة الرئيسية للدولة، لتعقبها انتخابات عامة تأتي بمجلس نواب يمثل الشعب العراقي وتطلعاته، ويفرز الحكومة ويوجهها ويراقبها. وفي محاولة لضبط سير الحكومة الثورية – حكومة قاسم وعارف – وضع لها دستور مؤقت خلال الأسبوعين الأولين من عهد الثورة ليظل ساريا طوال الفترة الانتقالية التي لم تحدد مدتها، وإلى حين صدور الدستور الدائم بعد الانتخابات النيابية المنتظرة. وقد تضمن الدستور الدائم عددا من المبادئ، باعتبارها أهدافا إرشادية للفترة الانتقالية، كان من أهمها:

(١) إن شعب العراق جزء من الأمة العربية

(٢) إن العرب والأكراد شركاء في الوطن[١١٦]

ويبدو أن هاتين النقطتين قصد بهما التعامل مع التوجهات الحماسية والحساسيات الإثنية الخاصة، طمأنة أكبر كتلتين عرقيتين على مستقبلهما. وفي ممارسات الحكومة بعد الثورة مباشرة نجد تأكيدا على رفع القيود على الحريات الشخصية، وإلغاء الإجراءات التمييزية. وبعد ثلاثة أيام من الثورة (١٩٥٨/٤/١٧م) أصدرت الحكومة عدة قرارات سياسية كان من بينها: استعادة العلاقات المقطوعة مع الجمهورية العربية المتحدة، والاتحاد والسوفياتي،والصين الشعبية؛ وإلغاء الاتحاد مع الأردن. وقد قوبلت تلك القرارات بارتياح شعبي شامل، بيد أن الحرية السياسية المفاجئة قادت إلى كثير من الفوضى بسبب أساليب الإثارة التي استخدمها بعض الغوغائيين والعقائديين، فحدثت صدامات شارعية بين القوميين والشيوعيين، وبدا وكأن الجماهير المنفلتة كادت تخرج عن السيطرة[١١٧].

الدكتاتورية تأكل الثورة:

يبدو أن قاسم وعارف اتجها منذ البداية إلى إقامة حكم فردي دكتاتوري؛ وليس حكما مشتركا حيث كان كل منهما يفكر بالاستئثار بالسلطة دون رفيقه. ولقد قيل إن عبدالكريم قاسم أخذته

الغيرة عندما أخذ عبدالسلام دور البطل الذي اقتحم بغداد وسيطر عليها بينما كان لقاسم دور المساند الذي يحمي المؤخرة. ثم نسب إلى عارف أنه كان يسر إلى أصدقائه وأتباعه بأن مصير عبدالكريم قاسم سوف يكون مثل مصير محمد نجيب في مصر. ثم ظهر الاختلاف بين رؤية كل من الرجلين فيما يتعلق بفكرة الوحدة العربية: فقد كان عارف مندفعا نحو إقامة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، بينما كان قاسم حريصا على حفظ شخصية العراق السيادية ، رغم إيمانه بدرجة من الوحدة العربية، خاصة مع مصر.

لقد كان عبدالسلام عارف ساذجا وعاطفيا ومندفعا، رغم كونه محاربا شجاعا وحدويا وقوميا، مع عاطفة دينية ظاهرة. لقد افتقر إلى قدرات القائد السياسي الذي يتجاوز مجرد اعجاب الجماهير وتصفيقها إلى السيطرة المحكمة على قيادة المسيرة الثورية، مسيرة التغيير والبناء. هذا، بينما كان شريكه الأكبر أكثر دهاء وأقل صخبا، مع السيطرة على لسانه وتحركاته.

لم يحاول عبدالكريم قاسم أن يحد من اندفاعة عبدالسلام عارف في تكثيف اتصاله بالجماهير من خلال جولاته في مختلف محافظات العراق، بينما ركز عبدالكريم اهتمامه الأول في مسعاه للسيطرة الكاملة على مختلف وحدات الجيش العراقي. ومنذ البداية جعل قاسم مقر عمله في مبنى وزارة الدفاع وليس في مبنى مجلس الوزراء، مع أنه جمع بين وظائف رئيس الوزراء ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة. ولقد استغل فرصة انشغال عارف في جولاته الخطابية الحماسية بينما انشغل هو بوضع أنصاره من الضباط في جميع المراكز المهمة والفعالة ، أما أنصار عارف فقد حولهم إلى المراكز الهامشية وغير المؤثرة. واستكمالا لتفرده بالزعامة لقبه أنصاره بلقب "الزعيم الأوحد"، واتخذ هذا اللقب الصفة شبه الرسمية حيث صارت تستخدمه وسائل الإعلام الحكومية ويستخدمه المسئولون الحكوميون في أحاديثهم. وقد حاول عارف أن يبعث فكرة إقامة "مجلس الثورة"، تلك الفكرة التي تبناها الضباط الأحرار عندما كان العراق في عهده الملكي. وكان عارف نفسه قد شارك قاسم في تجاهله للفكرة وشارك في دفنها عندما تقاسما السلطة لهما وحدهما دون غيرهما.

وعندما اطمئن قاسم إلى سيطرته الكاملة على القوات المسلحة بدأ أنصاره ينتقدون خطابات عبدالسلام المرتجلة، كما وظف قاسم العناصر المناوئة لفكرة الوحدة، من الشيوعيين وغيرهم، لمواجهة أنصار عارف المتحمسين للوحدة الفورية. وهكذا تمهد المسرح للمشهد النهائي؛ لقد أعفى قاسم شريكه من مناصبه : نائب رئيس الوزراء ونائب القائد العام للقوات المسلحة . واستدعاه قاسم لمقابلته، واستمرت المقابلة ساعات واتهم قاسم شريكه السابق بأنه استل مسدسه محاولا اغتياله، بينما أصر عارف على القول بأنه أراد أن ينتحر. وقرر قاسم إبعاد عارف وتعيينه سفيرا في بون، لدى ألمانيا الغربية آنذاك. وسافر عارف بالفعل بصحبة السفير الذي كان يفترض أن يخلفه، لكنه أصر على عدم قبول

المنصب ، وعاد إلى العراق دون موافقة مسبقة من "الزعيم الأوحد". وما لبث أن ألقي القبض عليه وأحيل إلى محكمة الشعب ، محكمة المهداوي التي أصدرت حكما بإعدامه في الخامس من شباط (فبراير) ١٩٥٩م، وألقي في السجن بينما احتفظ قاسم بقرار الإعدام على مكتبه. وطال سجن عارف ثلاث سنوات إلى أن صدر حكم ببراءته بعد انفكاك الوحدة بين مصر وسوريا في خريف ١٩٦١م. وفي السنة التالية سمح له بالسفر لأداء فريضة الحج. وكان للإفراج عن عارف أثر إيجابي على مناوئي حكم عبدالكريم قاسم.

سقوط حكم عبدالكريم قاسم:

انطلق التحرك العسكري من معسكر أبو غريب، وفي الوقت نفسه أقلعت طائرتان من قاعدة الحبانية الجوية وقصفتا معسكر الرشيد قرب بغداد فتم تدمير تسع طائرات رابضة على الأرض، ثم تحولت الطائرات لقصف مقر قيادة عبدالكريم قاسم في وزارة الدفاع. ثم زحفت الدبابات من معسكر أبو غريب ، وتمكن العسكريون الثائرون من السيطرة على دار الإذاعة ، وعلى الفور شكلوا "المجلس الوطني لقيادة الثورة". وانهارت مقاومة أنصار قاسم فاستسلم وحوكم محاكمة سريعة ، وصدر حكم بإعدامه مع المهداوي ، ونفذ في الحال يوم ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣م.

وما لبث اسم عبد السلام عارف أن وضع في الواجهة باعتباره رئيسا للجمهورية في عهدها الجديد ، عهد ما بعد قاسم. وقد كلف عارف أحمد حسن البكر بتشكيل وزارة جديدة.

لقد كان حزب البعث هو الذي حرك وقاد ثورة ١٤ رمضان ، لكنه أراد — على مايبدو — الاستفادة من الشعبية الطاغية التي كانت لعبد السلام عارف، وربما اعتقد القادة البعثيون بسهولة التخلص منه فيما بعد.

لكن الخلافات اشتدت فيما بين قيادات حزب البعث في أواخر عام ١٩٦٣م وتفاقمت الصراعات مما حمل ميشيل عفلق وأمين الحافظ على الإسراع إلى بغداد لعلاج الموقف من خلال اجتماع القيادتين القومية والقطرية للحزب يوم ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣م. ولم ينجح الاجتماع في إزالة أو تهدئة الخصومات، وجرى نفي بعض الزعامات البعثية خارج العراق، وظل الجو في غاية التوتر. وهنا استغل عبدالسلام عارف الموقف لصالحه واستقطب العسكريين الساخطين إلى جانبه ، وتم إلقا القبض على أعضاء القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث يوم ١٨ من الشهر نفسه، ولم يطلق سراح ميشيل عفلق وأمين الحافظ إلا بعد توقف أي تحرك بعثي ضد النظام العسكري الجديد. وبعد يوم واحد سمح

لهما بالمغادرة. وهكذا بدأ العهد العارفي في الجمهورية العراقية. لقد حكم عبدالسلام عارف حتى وفاته في الثالث عشر من نيسان (أبريل) ١٩٦٦م في حادث سقوط طائرته العمودية في رحلة قصيرة في منطقة البصرة. وقد خلفه في الرئاسة أخوه عبدالرحمن عارف، وهو عسكري أيضا، وكان من الضباط الأحرار. وقد ظل عارف الثاني في السلطة حتى صيف ١٩٦٨م عندما استطاع انقلاب عسكري قاده عبدالرزاق النايف من الإطاحة به. ويبدو أن النايف وزميله إبراهيم الداوود قد استغفلا من قبل ضابط آخر شاركهما في تنفيذ الإنقلاب تولى وزارة الداخلية، وكان في حقيقته من أعضاء حزب البعث. ولم يمض على الانقلاب أكثر من أسبوع حتى تمكن سعدون غيدان من السيطرة على الموقف بمعاونة ميليشيا بعثية مدنية، وتم نفي عبدالرزاق النايف والداود خارج العراق، حيث اغتيل النايف بعد سنوات بينما كان لاجئا سياسيا في لندن. وقد تولى أحمد حسن البكر رئاسة الجمهورية لسنوات إلى أن أزاحه الرئيس العراقي الحالي صدام حسين .

العسكريون والسياسة في نيجيريا

نيجيريا عملاق أفريقيا، فهي الأكثر سكانا بين دول القارة ، إذ يزيد سكانها اليوم على مائة وعشرة ملايين نسمة، كما أن مواردها الطبيعية تجعلها من الدول الأقوى اقتصادا في القارة. وهي تقع في غرب أفريقيا، ويحدها من الجنوب خليج غينيا، ومن الشرق الكاميرون، وفي اتجاه الشمال الشرقي تتاخمها تشاد، بينما تحاذيها النيجر في الشمال, وبنين من ناحية الغرب. وتنقسم نيجيريا من حيث التضاريس إلى خمس مناطق رئيسية: ففي الجنوب تقع منطقة السهل الساحلي المنخفض مطلة على خليج غينيا، وإلى الشمال منها تقع منطقة التلال والهضاب المنخفضة، ثم وادي النيجر- بنيو ، وأخيرا منطقة الهضبة الشمالية الممتدة نحو الحدود الشمالية، والتي يبلغ أقصى ارتفاع فيها ١٢٠٠ متر فوق سطح البحر. ويسود نيجيريا المناخ المداري المتأثر بالتفاعل بين درجات الرطوبة التي تحملها الرياح الموسمية الجنوبية الغربية والرياح الشمالية الشرقة الجافة. وتتراوح درجات الحرارة العليا بين ٣٠ - ٣٢ درجة مئوية في الجنوب و ٣٣-٣٥ درجة مئوية في الشمال. تقل كمية الأمطار التي تسقط سنويا كلما اتجهنا إلى الشمال، حيث يسقط ما معدله ٢٠٠٠مم في المنطقة الساحلية و٥٠٠ - ٧٠٠ مم في الشمال. هذا مع مراعاة أن المعدل السنوي فوق دلتا نهر النيجر يبلغ ٣٥٥٠مم.

ويوجد في نيجيريا ما بين ٢٥٠ إلى ٤٠٠ مجموعة عرقية (إثنية) معترف بها، لكثير منها لهجاتها الخاصة بها. لكن الأكثر أهمية بين هذه المجموعات هم : الهوسا واليوروبا، والإيبو. والهوسا هي اللغة الرئيسية في الشمال، بينما الإنجليزية هي اللغة الرسمية المستخدمة في الحكومة والشركات التجارية الكبرى

، والإعلام الرئيسي، والتعليم فوق المرحلة الابتدائية. وهناك لغات عدة أخرى معترف بها في التعليم الابتدائي، فالعربية الفصحى، مثلا، هي لغة التعليم الديني في الشمال، حيث أغلبية السكان من المسلمين. أما في الشرق فإن أتباع المسيحية يشكلون أغلبية في المنطقة. فإذا انتقلنا إلى منطقة الحزام الأوسط نجدها منطقة مختلطة من حيث الانتماء الديني.

لقد أدخل البرتغاليون الديانة المسيحية في بنين منذ القرن الخامس عشر، وبنوا العديد من الكنائس لتخدم العناصر البرتغالية ومعها العدد القليل من المتنصرين الأفارقة. ولكن عندما اضطر البرتغاليون إلى الانسحاب من المنطقة؛ ضعف تأثير البعثات التبشيرية الكاثوليكية واختفى في القرن الثامن عشر. ومنذ عام ١٨٤٠م بدأ التبشير البريطاني في المنطقة الممتدة بين لاغوس وإبادان ، ثم جاءت بعثات بروتستنتية أخرى من كندا والولايات المتحدة. وابتداءا من ستينات القرن التاسع عشر بدأ التبشير الكاثوليكي في العودة. وقد قسمت البعثات التبشيرية البروتستنتية المنطقة بينها بحيث خصصت أراض محددة لكل بعثة ، تجنبا للتنافس وتكرار الجهود، كما حرص الكاثوليك على تجنب الاصطدام. وكانت البعثات الكاثوليكية ناشطة بين الإيبو خاصة بينما نشطت البعثات البروتستنتية في مناطق اليوروبا(١١٨).

ونيجيريا دولة حديثة النشأة والتشكيل، إذ لم يكن بين أقاليمها الحالية الرئيسية أي رابط أو جامع يمكن أن يعطيها صفة الدولة الواحدة ؛ حتى في أضعف درجات الوحدة المتعارف عليها. لقد كان نجاح بريطانيا في السيطرة على المنطقة التي تشكل نيجيريا حاليا – في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي – هو الذي جعلها تحت سلطة جهة واحدة مستعمرة، بحيث أصبحت تلك السيطرة وما استلزمته من جهاز – – أو مركز إداري وحاد -- أول خطوة في طريق اصطناع وحدة تدريجية لتلك المناطق التي تزخر بكل عناصر التنافر والتباعد والاختلاف، وتفتقر إلى أي عنصر من عناصر اللقاء والتوحد. وفي ضوء ذلك يبدو منطقيا ما قاله ستيفن رايت :

Stephen Wright: "Nigeria was a creation of British colonialism."

وحتى اسم نيجيريا نفسه لم يكن موجودا؛ لقد جرى اشتقاقه وتصميمه في كانون الثاني (يناير) ١٨٩٧م على يد الكاتبة الصحفية Flora Show التي كانت تعمل محررة في صحيفة التايمز اللندنية دون الرجوع إلى النيجيريين أنفسهم(١١٩). لقد تم وضع هذه المجموعات العرقية والدينية واللغوية المتنافرة في قفص واحد ، بقوة جهة خارجية حاولت أن تقنعهم وتعودهم وتخلق لهم المبررات للبقاء داخل القفص بعد أن أعطتهم اسما واحدا . بيد أن كل تلك الجهود البريطانية لم تفلح في إزالة أسباب التباعد والتنافر ، وإن حقنتها ببعض المنومات المؤقتة.

لذا لم يكن غريبا أن تظل المجموعات العرقية والدينية واللغوية تحتفظ بدرجة كبيرة من الحذر والتحفز ، وبكمية كبيرة من الشكوك في هذا الآخر الذي يشاركها الحياة في القفص رغم إرادتهما. وقد كان عمق

المخاوف واتساعها يظهر في المجموعات البشرية الكبيرة الحجم ، المؤهلة للانخراط في التنافس والتصارع على الثروة والقوة والغلبة والسيادة. وعندما بدأت بريطانيا تتهيأ وتهيء البلد لانسحاب الإدارة الاستعمارية، اكتفاء بالسيطرة عن بعد ، من خلال العديد من القنوات، إذ ذاك استعرت المخاوف البينية عند النيجيريين ، وبلغت ذروتها حول أربعة موضوعات رئيسية :

أولا : الإحصاءات السكانية

ثانيا : الانتخابات النيابية العامة

ثالثا : صياغة الدستور

رابعا : إمتلاك الأدوات لممارسة السلطة الفعلية النافذة على الصعيد الوطني.

وكانت هذه الموضوعات في قلب الصراع الذي ظهر قبيل وبعيد ولادة جمهورية نيجيريا المستقلة في أول يوم من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠م ، حيث قامت الجمهورية الأولى. وما نرانا بحاجة إلى شرح أسباب القلق والتوتر الذي أحست وتحس به كل الأطراف بشأن هذه الموضوعات الأربعة، فهي في غاية الوضوح.

في عهد الجمهورية الأولى كانت الحكومة الاتحادية تحت سيطرة المؤسسة الإسلامية الحذرة المحافظة التي تنتمي إلى المنطقة الشمالية .وكانت الحكومات الإقليمية الثلاث ، مع الحكومة الإقليمية الرابعة التي انضافت إلى سابقاتها سنة١٩٦٤م، تتمتع بقدر كبير من السلطة ، سواء في المسائل الداخلية أو الخارجية مما أعطاها القدرة على تحدي سلطات الحكومة الاتحادية. وكان من نتائج ذلك أن تكرر حدوث الأزمات الدستورية ، وهذا بدوره أدى إلى انهيار الحكومة الاتحادية ، ثم إلى حدوث انقلابين عسكريين عام ١٩٦٦م ، ثم إلى حرب أهلية[١٢٠]. فبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩١م شهدت البلاد سبع انقلابات عسكرية نجحت ستة منها في الإطاحة بالسلطة الحاكمة [١٢١] .

من الجمهورية الأولى إلى الجمهورية الثانية

الإنقلاب العسكري الأول وسقوط الجمهورية الأولى:

بعد التوترات الناجمة عن الإحصاء السكاني ونتائج الانتخابات العامة نهاية سنة ١٩٦٥م؛بدأت جماعة سرية في الجيش برئاسة الضابط انزيجو وآخرين ، من بينهم رئيس الحرس الخاص لرئيس الوزراء الفدرالي . . . في تدبير مؤامرة انقلاب للاستيلاء على السلطة. ومن الأمور المتداولة الآن أن الحاج أحمدو بللو . . . علم بأخبار هذه المؤامرة قبل حدوثها بأسبوع . . . وأنه تقابل مع رئيس وزراء الغرب ،

الرئيس أكنتولا لوضع خطة لتحطيمها ، وأسرعا بإرسال رسول خاص من الضباط إلى إيرونسي ولكن الرسول احتجز ثم قتل .[١٢٢] . ."

وفي ليلة الرابع عشر من كانون الأول ١٩٦٦م قام سبعة ضباط كل منهم برتبة رائد بانقلاب عسكري دموي استهدف القضاء على الزعامة الشمالية المسيطرة . وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغير مسار التاريخ في نيجيريا. وينتمي ستة من الضباط السبعة المتآمرين إلى الإيبو Igbo المجموعة العرقية ذات الأغلبية في الإقليم الشرقي، حيث تسود الديانة المسيحية. وقد قاد هذا الانقلاب الرائد (تشوكووما نزيغوو Chukwuma Nzeogwu)، ونجح الانقلابيون في قتل أحمدو بللو ، زعيم حزب مؤتمر الشمال ورجله القوي ، كما قتلوا رئيس الوزراء الاتحادي أبو بكر تفاوا باليوا ، وكبار ضباط الجيش الذين ينتمون إلى الشمال، وقتلوا كذلك الزعيم أكنتولا ، ممثل الإقليم الغربي، الذي كان . خلال الانتخابات النيابية . متحالفا مع حزب الشمال. وبلغ مجموع من قتل ثلاثين من الزعماء. وما لبث الانقلابيون أن سلموا أنفسهم إلى القائد العام للقوات المسلحة الميجر جنرال جونسون أغويي-إرونسي، وهو من جماعة الإيبو أيضا[١٢٣].

وفي الرابع من أيار (مايو) ١٩٦٤م أصدر الجنرال إيرونسي , رئيس الحكومة العسكرية الفدرالية والقائد الأعلى للقوات المسلحة مرسوما بإلغاء النظام الاتحادي، كما أصدر إعلانا تضمن عددا من الإجراءات التي كان أهمها:

١) إلغاء الأقاليم الأربعة
٢) اختصاص الحكومة العسكرية بكل السلطات التشريعية
٣) إخضاع المرافق العامة – على مستوى الدولة – لسلطة لجنة المرافق العامة
٤) إجراء تعداد عام جديد للسكان
٥) حل جميع الأحزاب والاتحادات القبلية والجمعيات وحظر نشاطها ومصادرة أموالها وممتلكاتها.

وكان عدد الأحزاب واحدا وثمانين حزبا، بينما كان عدد الاتحادات القبلية ستة عشر[١٢٤]. وقد فسر الدكتور عبدالملك عوده الحدث من منطلق عقائدي أيديولوجي. فالحكم في نيجيريا المستقلة قبل الانقلاب الأول (١٩٦٠ – ١٩٦٦م) – حسب رأي الدكتور عوده – وهو الحكم الذي برزت فيه قوة الشمال وسيطرته ، اتخذ في ميدان السياسة الأفريقية "موقف المتخاذل المتهاون السلبي تجاه كل قضايا التحرر والثورة وتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية في القارة . . . وحكم نيجيريا طوال الفترة تحالف إقطاعي رأسمالي رجعي سيطر فيه سلاطين الشمال وبرجوازية الجنوب على البلاد. ثم حدث انقسام في داخل برجوازية الجنوب فبقي جزء منها متحالفا مع الشمال، وخرج جزء منها ليقف موقف

المعارضة الليبرالية... إلى أن جاءت معركة التعداد العام ثم معركة الانتخابات عام ١٩٦٤م. وخلال هذه الفترة فاحت في الجو السياسي روائح الرشوة والتذبذب السياسي والعمالة السياسية؛ وفجأة في منتصف شهر يناير الماضي عرف العالم أنباء محاولة الضابط نزيجو وزملائه، ثم أنباء تولي قائد الجيش إيرونسي السلطة وتثبيت حكم القوات المسلحة[١٢٥]." واعتبر الدكتور عودة أن تحرك الضباط المسيحيين السبعة الذين قاموا بالانقلاب "محاولة ثورية بدأت ولم تتمكن من تحقيق غاياتها الثورية الكاملة لأسباب عديدة ، وتدخلت القيادة الرسمية للمؤسسة العسكرية، تساندها البرجوازية النيجيرية وتمت تسوية وسط [١٢٦]. . ." لقد استبعد الدكتور عبدالملك عوده جميع التفسيرات والتعليلات الأخرى ، وهي "تفسيرات عديدة لهذا الوضع ظهرت في الصحافة المصرية والأجنبية، ولكن الرأي الراجح عندي أن محاولة ثورية بدأت [١٢٧]. . ".

أما الطريقة التي عومل بها منفذو الانقلاب والمذبحة فقد اعتبرها الدكتور عوده حلا وسطا بينهم وبين رئيس السلطة العسكرية إيرونسي، وهو الذي كان قائدا للجيش في عهد الحكومة المدنية، وأصبح الحاكم العسكري بعد القضاء على تلك الحكومة. لقد سلموا إليه السلطة بثمن : وهو : "المحافظة على حياتهم، والاحتفاظ لهم بدور في عمليات الحكم العسكري ... وعين الضابط الذي اغتال أكنتولا حاكما عسكريا على الغرب . . . وقدم ترضية للإيبو بإلغاء الدستور الذي اشتكوا من أنه يمنح الشمال إمكانات السيطرة على الحكومة الفدرالية .[١٢٨] . ." وخلاصة التسوية وما سبقها من تغيير:

القضاء على الحكومة المدنية الاتحادية ، وهذه رغبة الأيبو

إبادة زعماء الشمال ، بما فيهم رئيس الوزراء الاتحادي، وكبارْ ضباط الجيش

المنتمين إلى الشمال الإسلامي، وكذلك قتل زعيم إقليم الغرب ، حليف الشماليين، وفي هذا تحقيق رغبات الإيبو أيضا.

إلغاء الدستور المكروه من جانب الجنوبيين الإيبو ، وبالتالي إلغاء النظام الإتحادي

واستبداله بنظام الوحدة البسيطة، المركزية السلطة، تحت سيطرة حاكم عسكري من الإيبو ، أي إيرونسي. وبذلك انتقلت السيطرة الكلية على البلاد للإيبو بحكم السيطرة العسكرية ، بعد أن كانت للشماليين (هوسا – فولاني مسلمون) بحكم الأغلبية العددية وصناديق الانتخابات.

عدم معاقبة منفذي المؤامرة ، ليس بمجرد الإبقاء على حياتهم ، بل وبإعطائهم مناصب رئيسية في السلطة الجديدة ،حتى أن المتآمر الذي قتل حاكم الإقليم الغربي أكنتولا قد عين في منصبه ، أي في منصب الضحية، حاكما للإقليم الغربي.

أصبح قائد الجيش إيرونسي ، الذي توصل إلى الحل الوسط – حسب رأي الدكتور عبدالملك عوده ؛ أصبح رئيسا للدولة ، بدلاً من رئيس الجمهورية الذي ألغي منصبه.

وإيرونسي هذا جنوبي مسيحي من الإيبو ، نفس المجموعة العرقية التي انتمى إليها المتآمرون.

أما الترضية التي قيل إنها قدمت للشماليين في الحل الوسط فتتلخص في نقطتين:

١- تعيين إبن أمير كاتسينا حاكما على الشمال، وهو شخصية ضعيفة بالمقارنة مع شخصيات القادة الذين جرى اغتيالهم ، خاصة أحمدو بللو ، وأبو بكر طفاوة باليوا.

٢- إلغاء منصب رئيس الجمهورية .

لكن أي أثر يمكن أن يترتب على هذا الإلغاء لصالح الشمال قد سقط بمجرد تولي إيرونسي لرئاسة الدولة ، باعتبار أنه من الإيبو ، ومن المسيحيين الجنوبيين.

يبدو واضحا أن هناك احتمالا آخر لتفسير الحدث استبعده الدكتور عوده ، مع أن كل الظروف والتطورات التي وصفها وتحدث عنها ترجحه ، وهو أن الذين نفذوا الانقلابا الأول والمذبحة التي تبعته كانوا متفقين مقدما مع القائد إيرونسي، إن لم يكونوا قد تحركوا بناء على توجيهاته ومن خلال خطة وضعها هو نفسه ، وقد كوفئوا بعد نجاحهم في تحقيق المهمة، وقد عرفنا مكافأة أحدهم الذي عين حاكما للإقليم الغربي بدلا من الحاكم المقتول الذي قتله هو نفسه ،كما ذكرنا. والواقع أننا لم نعرف المناصب التي حصل عليها الستة الآخرون من منفذي المؤامرة. فلماذا عرفنا إذن مكافأة السابع؟ الإجابة في نظري بسيطة : السابع كان من مجموعة اليوروبا، المجموعة العرقية الغالبة في الإقليم الغربي، أما الستة الآخرون فكانوا من الإيبو ، المجموعة العرقية الغالبة في الإقليمي الشرقي، جماعة الحاكم الجديد إيرونسي الذين جاءت كل منافع الانقلاب لصالحهم. ولذلك ربما لم تذع أخبار مكافآت الستة دفعا للحسد الذي قد يصيب الإيبو بالإذى، أو يصيب الحاكم العسكري الإيبوي الجديد الجنرال إيرونسي.

وقد أدى امتناع الجنرال إيرونسي عن معاقبة الضباط الجنوبيين الذين نفذوا الانقلاب وقتلوا زعماء الشمال المدنيين والعسكريين وحلفاءهم الانتخابيين، أدى إلى تأجيج العداوات العرقية ، فتعرض الإيبو المقيمون في الشمال إلى اعتداءات واسعة، خاصة وأنهم كانوا قد أيدو الانقلاب الأول بحماسة ظاهرة. وعلى أثر ذلك بدأت موجة هرب واسعة بفرار ملايين الجنوبيين إلى الجنوب ، حيث موطنهم الأصلي[١٢٩]. كذلك اتهم الشماليون الجنرال إيرونسي بالتحيز والمحسوبية لصالح جماعته الإيبو؛ ورأى المسلمون في الانقلاب مؤامرة من جانب الإيبو للسيطرة على الشمال وفسروا المراسيم التي أصدرها الحكم العسكري بزعامة إيرونسي، بشأن إلغاء الدستور ، وإلغاء النظام الإتحادي، وإزاحة رئيس الجمهورية لوضع

السلطة في يد إيرونسي نفسه، بجانب تصفية من قتلوا في أحداث الانقلاب الدموية ، على أنها كانت بدوافع مسيحية "إيبوية" لإضعاف البنى السياسية في الشمال[١٣٠].

الانقلاب الثاني ، وما تلاه من حرب أهلية:

على أثر التغييرات الهيكلية التي نتجت عن الانقلاب الأول ، وعدم قيام الحكومة العسكرية بمعاقبة الضباط الجنوبيين منفذي الإنقلاب تحركت مشاعر الغضب والثورة لدى الشماليين وتغلبت عليه روح الانتقام كما ذكرنا قبل قليل. وقد قيل إن عدد القتلى من الجنوبيين بلغ ثلاثين ألفا، ولكن ربما الرقم الصحيح بين ثمانية إلى عشرة آلاف. ونزحت أعداد كبيرة من الإيبو المقيمين في الشمال حيث عادوا إلى موطنهم الجنوبي. وقد أصاب التوتر والغضب الجنود الشماليين في الحاميات المتمركزة في الجنوب. لقد كان الشماليون يشكلون معظم مجموعات جنود المشاة، بينما كان أكثر الضباط جنوبيين. لقد وقع القتال في المعسكرات بينهم وبين الجنوبيين. وبجانب ذلك ارتفعت الأصوات التي كانت تطالب بانفصال الجنوب عن نيجيريا ، كما أنطلقت أصوات تطالب بانفصال الشمال ردا على المؤامرة التي اعتقد الشماليون أنهم يتعرضون لها [١٣١]. وسرعا ما تغاقم الوضع.

الانقلاب الثاني:

وقع الانقلاب الثاني في التاسع والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٦٦م، حيث تحرك عدد من ضباط الصف الشماليين لتصفية إيرونسي ونظامه الحاكم. كما قتل الحاكم العسكري للإقليم الغربي ، وكان من الضباط المشاركين في الانقلاب الأول ونسب إليه قتل أكنتولا.

وعندما شعر المنفذون أنهم أنجزوا مهمتهم بنجاح قاموا بتلسيم السلطة إلى ضابط مسيحي اسمه يعقوب غاوون ينتمي إلى مجموعة من الأقليات الصغيرة في منطقة الحزام الأوسط[١٣٢]. وقد ألغى غاوون إجراءات إيرونسي التي حولت نيجيريا إلى دولة موحدة ، وهكذا عادت البلاد إلى النظام الاتحادي[١٣٣]. كما أنه قام إلى تقسيم البلاد إلى اثنتي عشرة وحدة إدارية وانتخابية ، بدلا من المناطق الأربع التي كانت قائمة قبل الانقلاب.

والحقيقة أن الباحث الحالي تساوره الشكوك في نسبة تنفيذ الانقلاب أو المؤامرة إلى صف الضباط الشماليين ، سواء كانوا ضباطا أو صف ضباط. ذلك أن اختيار ضابط غير مسلم، من إحدى المجموعات العرقية الصغيرة، إنما يشير إلى تدبير مسبق ومحكم للتقليل من الصدمة واحتمالات ردود الفعل

العنيفة من جانب الإيبو الذين فقدوا السلطة بغياب الجنرال إيرونسي وطاقمه من المعاونين والأتباع. ويبدو لي أن العملية كانت وراءها شخصيات كبيرة
وأدمغة كبيرة أيضا، من الشمال.

الانزلاق إلى الحرب الأهلية:

مهما يكن من أمر، فقد وقف حاكم الإقليم الشرقي ليوتننت كولونيل أميكا أودوميغوو-أوجوكوو Lietenant-Colonel Emeka Odumegwu-Ojukwu موقفا شديد المناوأة للإنقلاب الثاني ولحكم الجنرال يعقوب غاوون، وأعلن أن ذلك الإنقلاب الذي قضى على نظام الجنرال إيرونسي كان انقلابا ضد الشرعية. وقد رتب على ذلك أنه لا يمكن الاعتراف بالجنرال غاوون رئيسا للدولة الاتحادية ولا قائدا أعلى للقوات المسلحة. كذلك اعتبر أوجوكوو أن المذابح التي وقعت على الإيبو المقيمين في الشمال غداة الانقلاب المذكور قد قضت على أية إمكانية للتعاون بين الشمال (مجموعة الهوسا — فولاني) وبين الشرق (جماعة الإيبو)، في إطار دولة اتحادية واحدة. أما البديل الذي طرحه حاكم الإقليم الشرقي وذهب إلى أنه الحل الوحيد المقبول من جانب الإقليم الشرقي ، فيتمثل في إقامة اتحاد كونفدرالي فضفاض، بحيث تغدو كل من الكيانات الساسية المشاركة في الدولة كيانات مستقلة ذات سيادة ، تربطها بالشركاء الآخرين روابط أقرب إلى التعاون الاختياري الحر. ومن مستلزمات ذلك — حسب طرح الجنرال أوجوكوو — أن يكون لكل كيان ، أو إقليم، جيش مستقل، وشرطة مستقلة عن الحكومة الاتحادية، وسيطرة كاملة على الموارد الاقتصادية للإقليم.

أما الجنرال غاوون ومعاونوه فقد تمسكوا بنظام اتحادي (فدرالي) أكثر تماسكا وأقوى وشيجة، تقسم في ظله السلطات والإيرادات بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية المحلية. كما طرحوا فكرة تقسيم البلاد إلى عدد أكبر من الأقاليم الأربعة القديمة ، على أن يتركز التقسيم على الأقاليم الأكبر والأقوى ، خاصة الشمال والشرق. ولا مراء في أن هذا الإقتراح لم يكن في صالح الشمال المتميز بمساحته الواسعة وتفوق كتلته السكانية عدديا . ولكن يبدو أن الاقتراح صيغ لطمأنة الإيبو في الشرق وإزالة مخاوفهم من سيطرة الشمال الواحد. بيد أن هذا التنازل لم يحظ بقبول أوجوكوو ومعاونوه من قيادات الإيبو ، فرفضوا أي تقسيم للإقليم الشرقي ، وأصروا على أن يطبق التقسيم على الإقليم الشمالي وحده وينحصر فيه دون غيره [١٣٤].

وتبين هذه المواجهات، وما انطوت عليه من مواقف ومطالب، أن الإيبو كانوا سعداء بالانقلاب الأول وبنظام الجنرال إيرونسي ويعتبرونه وحده النظام الشرعي. وهذا يعتبر بحد ذاته دليلا شبه مؤكد على أن الانقلاب الأول كان من تدبير الجنرال إيرونسي وقيادات الإيبو ، وأن ماسمي بـ "الحل الوسط" الذي أعفى منفذي الإنقلاب من العقوبة، وأشركهم في مناصب الحكم المهمة إنما كان تمثيلية لإخفاء هذه الحقيقة أو تمويهها. أما إصرار أوجوكوو وجماعته على تطبيق إجراء التقسيم على الإقليم الشمالي وحده مع استبقاء وحدة وحجم إقليمهم الشرقي فإنما يعني بوضوح أيضا أن غرضهم هو إضعاف الإقليم الشمالي بالتفتيت والشرذمة لتبقى السيطرة في أيدي الإيبو، الأكثر تعليما واستغرابا (تقليدا وميلا نحو الحضارة الغربية)، والأكثر أهلية وقابلية للحصول على دعم الدول الاستعمارية الغربية بحكم انتمائهم الديني.

وحيث فشلت جهود الفرقاء النيجيريين بحل خلافاتهم داخليا فقد بادرت غانا بدعوتهم للاجتماع في أراضيها ، في بلدة أبوري ، وقدمت مساعيها الطيبة لمعاونة الفريقين للوصول إلى اتفاق يحفظ وحدة بلادهم. وهكذا شهد شهر كانون الثاني (يناير) جولة جديدة من المفاوضات حيث التقى كبار العسكريين النيجيريين ، وكبار قادة الشرطة، في أبوري، برعاية الحكومة الغانية.

وفي محاولة اللحظة الأخيرة للحفاظ على وحدة بلادهم نجح الزعماء النيجيرون في التوصل إلى اتفاق، نص على تبني نظام كونفدرالي فضفاض لأقاليم نيجيريا. ولم يتم التوصل إلى ذلك الاتفاق بسهولة: فقد أطلق زعيم الإقليم الغربي السيد أوولوAwolowo تحذيرا بأنه إذا أقدم الشرق على ترك الاتحاد فإن المنطقة الغربية ستفعل الشيء نفسه. وفي نفس الوقت
طالب هذا الزعيم بسحب جميع القوات الشمالية الاتحادية المتمركزة في المنطقة الغربية. وقد وافق الجنرال غاوون على سحب تلك القوات. وعاد المؤتمرون إلى نيجيريا ، كل إلى منطقته. وفي شهر أيار (مايو) ١٩٦٧م أصدر الجنرال غاوون مرسوما بتنفيذ اتفاق أبوري. وقد أظهر القادة الشماليون الذين كانوا يوصفون بالتطرف والتصلب ، مرونة فعلية، إذ وافقوا على تبني تشكيل اتحاد كونفدرالي متعدد الدول ، على الرغم من أنهم كانوا أول من هدد بانسحاب الشمال من الاتحاد النيجيري.

أما حكومة أوجوكوو فقد رفضت خطة المصالحة على أساس التراضي ، وظهر أن قادة منطقة الشرق قد وصلوا إلى نقطة اللاعودة بالنسبة لعلاقاتهم مع لاجوس وبقية أقاليم نيجيريا. وبالرغم من العروض السخية التي قدمتها الحكومة العسكرية الاتحادية وحظيت بموافقة زعماء الشمال، واستجابت لكثير من مطالب الجنرال أوجوكوو فإن المجلس الاستشاري للمنطقة الشرقية أقدم يوم ٢٦ آيار (مايو) ١٩٦٧ على اتخاذ قرار يؤيد الانفصال عن نيجيريا [١٣٥]. وما لبث حاكم الإقليم الشرقي وزعيمه، الجنرال أوجوكوو، أن أعلن توجهه الحاسم نحو استقلال الإقليم ، وأكد في عبارات شديدة الوضوح:

"The East will never be intimidated nor will she be acquiesced to any form of dictation. It is not
our intention to be slautered in our beds. We are ready to defend our homeland. We are prepared to crush any aggressors [136].

وكما لو كان يسابق الزمن ، فقد شرع بتنفيذ إجراءات الإنفصال والاستقلال؛ ففي شهر آذار (مارس) ١٩٦٧ استولى على الأموال التي تخص الحكومة الاتحادية في الإقليم الشرقي. وفي الثلاثين من آيار (مايو) أعلن قيام الجمهورية المستقلة في الإقليم الشرقي باسم "بيافرا Biafra" .

لقد كان هذا القرار حاسما في تبديد أية آمال ظلت تساور الحكومة الاتحادية وزعماء الشمال في إمكان تجنب الحرب الأهلية ، إذ سرعان ما أعلن الجنرال غاوون حالة الطوارئ في جميع أنحاء نيجيريا ، ثم أماط اللثام عن خطة لإلغاء الأقاليم ، ولإعادة تقسيم البلاد إلى اثنتي عشرة ولاية. وبعد أقل من أسبوع (١٩٦٧/٧/٢٦م) اندلعت الحرب الأهلية ، حيث تحركت الحكومة الاتحادية للقضاء على الانفصال والاحتفاظ بوحدة البلاد [١٣٧].

لم يكن البيافريون يأملون في هزيمة الحكومة الاتحادية عسكريا ، ولذا ركزوا استراتيجيتهم في اتجاهين : أولهما الاحتفاظ بالسيطرة على آبار النفط المهمة ، وثانيهما الحصول على الدعم الدولي والاعتراف السياسي. ولتحقيق الغرض الثاني ركزوا على القيام بحملة دعائية في الخارج ، وفي الدول الغربية بشكل خاص، وأوكلوا المهمة الصعبة إلى شركة علاقات عامة سويسرية. وقد ركزت الحملة الدعائية على مقولة أن البيافريين هم يهود نيجيريا [١٣٨]، ثم مقولة أنهم يتعرضون للإبادة. وكان النجاح الدعائي كبيرا وفعالا للغاية ، حيث حقق كثيرا من التعاطف مع الإيبو البيافريين. وسرعان ما بدأت المساعدات الإنسانية، وبدأت الأسلحة والذخائر تصل إلى بيافرا بجهود منظمات الإغاثة ، وجهود الجماعات الخاصة، والمنظمات الدينية المسيحية في الولايات المتحدة وغرب أوروبا بطريقة تدل على أن التعاطف لم يكن مجرد صدى لمواقف إنسانية. لقد استخدم الطيران الليلي لنقل الإمدادات الطبية والغذائية ، وإمدادات الأسلحة والذخيرة فوق مناطق القتال. وقد تم شراء معظم الإمدادات العسكرية المقدمة لبيافرا من سوق السلاح الدولية بمساعدات غير رسمية قدمتها فرنسا، ثم نقلتها إلى بيافرا عبر المستعمرات الفرنسية السابقة في القارة الأفريقية. ومن التحركات والأدوار المذهلة والمثيرة في هذه الحرب أن الكونت كارل غوستاف فون روزن ، وهو سويدي من النبلاء ، ضم إليه عددا من الطيارين السويديين واستخدموا خمس طائرات نفاثة تدريبية بعد أن أدخلت عليها تعديلات تجعلها صالحة لخوض المعارك الجوية والقيام بالغارات القتالية، ونفذ هو ومن معه من الطيارين السويديين هجمات وضربات جوية ناجحة ضد المنشآت العسكرية النيجيرية الاتحادية مستهدفين مساعدة البيافريين بالاشتراك المباشر في القتال. وقد كان الكونت كارل غوستاف فون روزن هذا قائدا لسلاح الجو الإثيوبي في وقت سابق. والواقع أن هذه

الممارسة تكشف لنا عن الأساليب التي اتبعتها وتتبعها الدول الغربية الاستعمارية في حربها ضد شعوب العالم الثالث، خاصة دول العالم الإسلامي ، حيث تتخفى وراء الشعارات الإنسانية ، والمواقف الرسمية الحذرة وتترك التنفيذ إلى المدنيين ، أو العسكريين السابقين ، وربما أكثر من ذلك.

ويبدو أن هذا التعاطف الغربي المتطور إلى دعم مادي ومشاركة فعلية في القتال لصالح إقليم بيافرا المنشق دفع بالحكومة الاتحادية النيجيرية إلى طلب الإمدادات العسكرية من الاتحاد السوفياتي. ولم تكن موسكو لتضيع هذه الفرصة الثمينة السانحة، وسرعان ما انطلقت طائرات حربية سوفياتية الصنع ، يقودها طيارون مصريون ، وبريطانيون ، لتقوم بهجمات جوية أوقعت بالبيافريين خسائر فادحة [١٣٩].

لقد استمرت الحرب ثلاثين شهرا ، حيث بدأت في السادس من تموز (يوليو) ١٩٦٧م وانتهت يوم ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠م. وعندما اقتربت من نهايتها كان ما تبقى في أيدي قوات بيافرا عشر مساحة أراضي الإقليم الأصلية. وهنا هرب الجنرال أوجوكوو إلى الخارج، ولم ينس أن يصطحب معه سيارته المرسيدس البيضاء ، تاركا للفريق الذي يريد التفاوض مع الحكومة الاتحادية إعلان الاستسلام وعقد اتفاق السلام. وقد قدر أن هذه الحرب كلفت نيجيريا نحو مليون قتيل.

فترة ما بعد الحرب الأهلية:

بعد نهاية تجربة الحرب الأهلية كان طبيعيا أن تمر نيجيريا في بفترة هدوء حيث أن التوجهات المتطرفة أخذت حظها من التجربة وانتهت إلى الفشل. ولقد كانت تصرفات الحكومة العسكرية الاتحادية مع الجماعات المهزومة لينا ومتسامحا. ومن محاسن الصدف أن تلك الفترة تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط بعد حرب رمضان/ أكتوبر العربية الإسرائيلية مما مكن الحكومة النيجيرية الاتحادية من الإنفاق بسخاء ، ودون حساب. وفي ظل هذه الظروف المريحة بدأت نيجيريا تتصرف باعتبارها كبرى الدول الإفريقية بالنسبة لمشكلات القارة والبحث عن حلول مناسبة لها ، مما لا نستطيع الدخول في تفاصيله هنا.

وبالرغم من هذه الظروف الإيجابية – نسبيا – فقد تآكلت شعبية حكومة الجنرال يعقوب غاوون في داخل البلاد لثلاثة أسباب رئيسية :

١) الفساد المالي الصارخ حيث غرقت النخبة الحاكمة في عمليات نهب المال العام بكل وسيلة.
٢) لم تف حكومة غاوون بوعودها بشأن توجهها لإعادة البلاد إلى الحكم الديمقراطي .
٣) لقد اعتقدت النخبة في أقصى الشمال أن الجنرال غاوون سمح للنفوذ الجنوبي.

(الإيبو واليروبا) أن يحيط به ويؤثر في مواقفه وسياساته وإجراءاته ؛ وربما شجع على ذلك كونه مسيحيا. وهكذا نضجت الظروف الباعثة على التغيير.

وبينما كان الجنرال غاوون خارج البلاد في منتصف سنة ١٩٧٥م قامت مجموعة من الضباط الشماليين بالاستيلاء على السلطة، بزعامة ضابط شمالي "راديكالي" من مجموعة الهوسا – فولاني ، اسمه مرتلا رامات (رحمة) محمد . وكان لمرتلا محمد برنامج إصلاحي صارم ، لم يلبث إلا قليلا حتى بدأ بتنفيذه بكل حزم وقوة. ولم يستثن الجيش والعسكريين، فقد رأى حجم القوات المسلحة متضخما دون ضرورة ، مع انغماس كثيرين من الضباط في الفساد، ولذا فقد فصل مائة وسبعين ضابطا أكثر من نصفهم من مجموعات الأقليات ،كما اختصر ما يقرب من مائة الف جندي من حجم الجيش الذي بلغ ربع مليون رجل خلال الحرب الأهلية [١٤٠]. والتفت مرتلا إلى تفعيل الإدارة المدنية ، وأراد أن يبث روح الالتزام بالنظام في القوة العاملة المترهلة بتضخم عدد موظفيها من غير ضرورة ؛ ولذا اسقط عشرة آلاف وظيفة.

ومن ناحية أخرى بدأ مرتلا محمد المسيرة لإعادة تمدين الحكومة بحلول سنة١٩٧٩م، بدلا من عسكرتها. وكان ذلك من الأهداف التي تطلعت إليها مختلف فئات الشعب النيجيري في طول البلاد وعرضها، الأمر الذي أكسبه شعبية كبيرة في ختلف المناطق.

وفي ميدان السياسة الخارجية والعلاقات الدولية عمل على تعزيز مكانة نيجيريا، متبنيا سياسة وطنية متحررة من التبعية. وأبرز مثل لذلك اعترافه بالحركة الشعبية لتحرير أنغولا، الأمر الذي أثار دول الناتو ، والولايات المتحدة خاصة [١٤١].

ولم تطل أيام مرتلا محمد ، إذ تعرض للإغتيال بإطلاق النار عليه بينما كان ذاهبا في سيارته الخاصة لأداء صلاة الجمعة في الثاني من شهر شباط (فبراير) ١٩٧٦م. وكان الذي اغتاله ضابط من منطقة الحزام الأوسط يدعى دمكا Dimka [١٤٢]. ويعتقد على نطاق واسع أن وكالة المخابرات المركزية الأميركية تآمرت مع عدد من المنشقين للقضاء عليه، وأن الحكومة البريطانية علمت بهذه الأنشطة ، وأعطت حق اللجوء السياسي ليعقوب غاوون الذي كان مطلوبا للتحقيق معه بشأن اغتيال مرتلا محمد. وما زال هذا الزعيم الذي لم يلبث في السلطة إلا قليلا، ما زال يحظى وتحظى ذكراه باحترام كبير في الشمال النيجيري ، حيث يحتفل بذكرى وفاته كل عام ، حتى بعد عشرين سنة من حادث اغتياله [١٤٣].

وتولى السلطة بعد مرتلي محمد نائبه أوباسنجو Olusegun Obasanjo ، وهو من اليوروبا. وقد أعلن الرئيس الجديد التزامه بالسياسة التي سار عليها سلفه، وإن لم تكن له حماسته.وحافظت البلاد على نفس السياسة الخارجية النشطة ، مما أبرز أهمية نيجيريا في نظر القوى الكبرى ، ومن مظاهر هذا الاهتمام قيام الرئيس جيمي كارتر ، رئيس الولايات المتحدة الأميركية، بزيارة نيجيريا زيارة رسمية وهو ما زال في منصب الرئاسة [١٤٤].

وسارت حكومة أوباسنجو في طريق بعث الحياة الديمقراطية والحكومة المدنية باتخاذ الإجراءات المناسبة والممكنة، وإجريت الانتخابات سنة ١٩٧٩م ، وسلم العسكريون السلطة للمدنيين لتقوم الجمهورية الثانية بعد منافسة حادة بين مرشحين للرئاسة حصل أولهما ، وهو شيهو (شيخو) شغاري على خمسة ملايين واربعمائة وتسعين ألف صوت ، بينما حصل منافسه الرئيسي أوبافيمي أوولوو Obafemi Awolowo على أربعة ملايين وتسعمائة ألف من أصوات الناخبين. ولم يصل شاغاري إلى رئاسة الجمهوري إلا بعد مجابهة مع خصمه في المحكمة العليا.

لكن الجمهورية الثانية كانت قصيرة العمر ، إذ سرعان ما أنهى حياتها انقلاب عسكري في آخر يوم من سنة ١٩٨٣م. لقد فشلت التجربة الثانية التي خاضتها نيجيريا منذ استقلالها سنة ١٩٦٠م للتأقلم مع حكومة مدنية ديمقراطية ، حيث وجدت البلاد نفسها ممزقة بين الإلتزام الفلسفي العميق بالديمقراطية والقرف والاشمئزاز العميق من الفساد المالي والإداري،
والمصالح الشخصية ، واستخدام العنف ، تلك الصفات السلوكية التي طبعت العمل السياسي الحزبي (١٤٥).

وهكذا عادت نيجيريا إلى دوامة الإنقلابات العسكرية ، والصراعات الحزبية والإقليميةوالعرقية، لتنتقل من عهد شيهو شاغاري المدني إلى عهد محمد بخاري ، العسكري الذي قاد الانقلاب ضد شاغاري وأنهى الجمهورية الثانية نهاية سنة ١٩٨٣م، إلى انقلاب عسكري ضد بخاري قاده الجنرال إبراهيم بابنجيدا في آب (أغسطس) ١٩٨٥م، إلى عهد الجنرال ساني أباتشا بدءا من عام ١٩٩٣م وحتى سنة ١٩٩٨م. وكان نظام أباتشا هو الأكثر إغراقا في الفساد المالي والإداري؛ ولذا فقد قامت عصبة من الضباط يتزعمها ضابط شمالي اسمه عبدالسلام أبوبكر وأنهت عهد أباتشا. وقد تعهد أبو بكر (أكتوبر ١٩٩٨ – مايو ١٩٩٩م) باستعادة الحكم المدني والديمقراطي، وعمد إلى تنفيذ ما وعد به على عجل، وتم ذلك بتعديل الدستور، وتشكيل أحزاب جديدة ، واجراء انتخابات فاز فيها الرئيس العسكري السابق أولوسيغون أوباسنجو ، بثياب مدنية، بعد أن تخلى عن عسكريته.

والحقيقة أننا لم نجد جديدا في هذه التقلبات التي تلت نهاية الجمهورية الثانية ، وإنما كانت تكرارا نمطيا لما سبق ، لا غناء في متابعة استعراض تفاصيله. لقد صار البلاغ الأول الذي يصدره كل حاكم جديد يتضمن التعهدات نفسها بالقضاء على الفساد ، وإصلاح الاقتصاد ، وإعادة الديمقراطية والحياة السياسية المدنية . .. الخ. وقد أعيدت "الديمقراطية" إلى نيجيريا في التاسع والعشرين من أيار (مايو)١٩٩٩م برعاية نظام الجنرال عبدالسلام أبو بكر (١٩٩٨-١٩٩٩م)، كما ذكرنا ، حيث أعيدت صياغة الدستور وأعيد تشكيل الأحزاب السياسية على عجل؛ وفي إطار السرعة المحمومة

لإحداث التغيير والعودة إلى الديمقراطية لم يرتب الوضع الجديد لينضج على نار هادئة. وهكذا حملت البنية السياسية الجديدة في أحشائها جراثيم أوبئة العهود العسكرية والمدنية السابقة (١٤٦).

ويبدو أن نيجيريا ستستمر في المعاناة وعدم الاستقرار والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى آماد لا يعلمها إلا الله. ولسنا نقول هذا من قبيل التشاؤم ، بل نقوله استنادا إلى أدلة ملموسة من سلوك الطبقة الحاكمة التي لم تقو على هجر ما ألفته نيجيريا من فساد. ففضلا عما نقلناه عن الدكتور روتيمي سوبيرو، تجابهنا ونحن نراجع بعض الصحف النيجيرية بنظرة طائر أمثلة مذهلة تؤكد استمرار الفساد في ظل العهد "الديمقراطي" الجديد بمقاييس أكبر وانحرافات أفظع. ففي مقالها التحليلي الرئيسي (٢٦ يوليو ٢٠٠٠م) قالت أسبوعية أبوجا ميرور *Abuja Mirror* الصادرة في العاصمة النيجيرية الجديدة (أبوجا)، في معرض تناولها للمجموعة المحيطة بالرئيس أوباسنجو : إن مقر الرئاسة منتن بالفساد المالي والإداري على الرغم من السياسة المعلنة لإدارة الرئيس أوباسنجو لمناهضة الفساد والانحراف. ونقلت الجريدة عن مصدر "موثوق جدا" أن كثيرين من معاوني ومساعدي الرئيس غارقون في الفساد إلى الأعناق ، وهم يحصلون بانتظام على مبالغ يبتزونها من أفراد الجمهور الذين يتصلون بهم للحصول على نوع أو آخر من أنواع المحاباة. وقد تحدث لنا "المصدر الموثوق" عن رجل أعمال سويسري أعلن أن الوضع في مقر الرئاسة لم يكن بهذا السوء في يوم من الأيام طوال السنوات الثماني عشرة التي تعامل فيها ذلك السويسري مع المقر الرئاسي. وأضاف أنه حتى أثناء عهد الجنرال أباشي الذي بلغ الذروة في الفساد فيما سبق لم تكن تبلغ الجرأة بأحد "أن يطلب منك رشوة وأنت في مقر الرئاسة (١٤٧)." ولقد وضعت منظمة الشفافية الدولية Transparency International نيجيريا في المنزلة رقم (١) على رأس الدول التي يهدها الفساد للعامين ١٩٩٩و٢٠٠٠م بعد أن كانت في المرتبة ٢٧ قبل ذلك. ومما زاد الطين بلة في العهد "الديمقراطي" الحالي أن الرئيس أوباسنجو لم يف بوعد قطعه على نفسه أثناء الانتخابات بالإعلان عن مقدار ثروته؛ وقد جرد النكوص عن الوفاء بذلك العهد من قبل الرئيس، جرد حملته الأخلاقية القوية لمكافحة الفساد من صدقيتها، ومن أي مضمون أخلاقي حقيقي (١٤٨).

خاتمة:

وإذا كان لنا من استنتاج نهائي بالنسبة لوضع نيجيريا ، بعد هذا الاستعراض لدور عسكرييها في مجالات الصراع السياسي، فإننا نقول باختصار شديد :

إن حالة نيجيريا حالة فريدة لا تماثلها في ذلك أية دولة أخرى من دول العالم الإسلامي. لقد كانت بداية المعضلة وأصلها في طريقة تكوين الدولة النيجيرية بشكل اصطناعي. لقد جرى التأسيس وفق المصالح البريطانية الآنية في تلك الفترة ، وحسب الرؤية المستقبلية لتلك المصالح. ولم يكن هناك أي أساس صالح لحشر هذه الكتل والمجموعات البشرية المتباينة تباينا واسعا في كل شيء في قفص واحد. ولكن بعد أن عاشت هذه الجماعات معا قبل وبعد الاستقلال، فترة تقرب من مائة سنة ، تولد لديها قدر صغير من الشعور بالانتماء إلى نيجيريا والوطنية النيجيرية. بيد أن هذه المشاعر تصطدم بواقع صلد لم تلينه المحاولات السابقة.

الاستنتاجات الختامية

بعد هذا الاستعراض، الذي حاولنا من خلاله استكشاف وفهم دوافع وأهداف العسكريين في العالم الإسلامي من وراء خروجهم من الثكنات ومن إطار المهنة الرسمية ، للقيام بدور سياسي مباشر أو متوار، تبين لنا من خلال الحالات التي استعرضناها أن الظاهرة تستعصي على الدخول في الأطر التنظيرية المتداولة. كذلك فقد تبين أن الحالات التي استعرضناها ، وهي الأهم والأكثر تعقيدا بالنسبة لتجارب دول العالم الإسلامي ، تستعصي على التصنيف في نماذج نمطية. وينطبق ذلك أيضا على الحالات التي مررنا بها سريعا من خلال النظرة المحلقة ، دون توقف في ساحتها. ويبدو لي أن عدم التوافق بين الحالات موضوع البحث وبين الأطر النظرية العامة المتداولة إنما يعود إلى أن تلك النظريات قد وضعت وصممت استنادا إلى دراسات أجريت على مجتمعات مستقرة سياسيا وثقافيا واجتماعيا ، إلى حد كبير.

أما مجتمعات الحالات التي تناولناها بشيء من الدراسة فإنها تعاني من عدم الاستقرار السياسي والثقافي والاجتماعي، كما أنها تعاني من تدني مستوى الوعي الجمعي الوطني ، ومن التسلط والدكتاتورية ، والاضطراب الاقتصادي ، وأخيرا من الضغوط والمؤثرات الخارجية. ولا مراء في أن هذه العوامل السلبية تغذي بعضها بعضا , وتتفاعل على نحو سلبي وتولد نتائج سلبية تزيد الصورة قتامة.

فالدولة العثمانية كانت دولة عظمى شكلا وتاريخا، لكنها كانت تعاني من حزمة من الأمراض ، لعل من أهمها التخلف الثقافي والتركيبة السكانية غير العادية ، والضغوط والتآمر الخارجي. لقد جمدت العقول على قوالب فكر العصور الإسلامية المتأخرة، مقرونة بعقدة التعالي التي ترفض الإقرار بالضعف أو الدونية ، وتتردد كثيرا في قبول مبدأ إعادة النظر في الأنماط التقليدية السائدة عبر القرون. وهذا الموقف الثقافي لم يكن محصورا في المستوى الحكومي الأعلى ، بل كان مغروسا ومتجذرا في عقول وقلوب الناس من كل المستويات الاجتماعية. لقد كان من المستحيل على الإمبراطورية العثمانية أن تنعم بالاستقرار أو ينطلق في أرضها قطار الإصلاح بينما تكوينها البنيوي يضم شعوبا وجماعات عرقية لم تنس ما كابدته وأجيالها السابقة على أيدي العثمانيين وعلى أيدي الجيوش العثمانية في الفترة التي سبقت ضمها إلى إمبراطورية بني عثمان. ومهما قيل عن تسامح العثمانيين في التعامل مع رعاياهم من الشعوب غير الإسلامية فإن ذلك التسامح لم يستطع أن يمح من الذاكرة الجماعية مرارة الهزيمة والإذلال ، وذكرى الزعماء والملوك والأمراء والقادة الأبطال الذين سقطوا وهم يدافعون عن شعبهم وأرضهم ووطنهم .وحتى لو حدثت درجة من النسيان لدى قطاعات من عامة الناس في فترات الرخاء وقوة الإمبراطورية فإن انحدار الدولة إلى مرحلة الضعف المعروفة ، وكشف المخبوء من الذكريات المؤلمة على أيدي القيادات الثقافية ، وبفعل التحريض الخارجي من الدول الطامعة في أراضي الدولة ، ومن العناصر الثقافية والدينية الخارجية ، بجانب المعاناة من الفقر والتخلف وسوء الإدارة وعدم الاستقرار في القرنين الأخيرين من عمر الدولة ، كل ذلك كان كفيلا بكشف الجمر من تحت الرماد وإذكاء ما تنوسي من أحقاد. كم كان مفيدا لو أن الدولة العثمانية قامت طوعا وعن قناعة بفتح الطريق أمام الشعوب الأخرى – غير الإسلامية – الخاضعة لها للتحرر والاستقلال إن رغبت في ذلك. لكن عقدة التعالي الجاهل الواهم لم تكن لتسمح بطرح هذه الفكرة، التي لم تكن بنت ذلك العصر ، ولم تكن مقبولة فيه أو مما يخطر على البال. وعندما انتصرت "الحركة الإصلاحية" ممثلة في جمعية الاتحاد والترقي وتركيا الفتاة التي نجحت في السيطرة على مقاليد الأمور وإقصاء غيرها من الساحة؛ زادت الأوضاع سوءا بمحاولة فرض سياسة التتريك القسري على غير الأتراك ، كما مر معنا،

كما حاولت خلع العثمانيين المسلمين من جذورهم الثقافية الإسلامية. لا مراء في أن التطرف القومي العنصري يعتبر كارثة كبرى بالنسبة لأي دولة أو بلد متعدد الأعراق في تكوينه

الديمغرافي. هذا إذا أغضينا عن البرنامج السري لجماعة الاتحاد والترقي المرتبط بالماسونية وما وهو أبعد من الماسونية في ظننا.

فإذا انتقلنا إلى مثال الضباط العرب العثمانيين فإننا نجد حالة فريدة ؛ لقد سقطت الدولة العظمى التي كانوا من مواطنيها وانخرطوا في العمل السياسي لإصلاحها ، كما سقطت الجمعية ، المنظمة السياسية السرية ، التي ضمتهم تحت شعارات الإصلاح ولقنتهم اعتقادات ومفاهيم جديدة بعيدة عن تفكير الناس في مجتمعاتهم العربية الإسلامية ، وكان سقوط جمعية الاتحاد والترقي – بالنسبة للضباط العرب – سقوطا مضاعفا ، لقد سقطت مرتين : سقطت من السلطة والحكم –كما هو معلن وظاهر على السطح – كما سقطت في تجربة الإصلاح حين لجأت وهي في السلطة إلى ممارسات أقبح وأكثر إيلاما من كل ما كان ينسب إلى السلطان عبد الحميد الثاني وعهده "الرجعي" ... الخ. فقد رأينا كيف مارس الاتحاديون الاستبداد والقمع والتسلط والاغتيالات وإلغاء الدستور ، ورأينا والهزائم المنكرة التي أضاعت مناطق كانت جزءا من الدولة العثمانية طوال خمسة قرون ، هذا فضلا عن سياسة التتريك ، والإذلال القومي للعرب ، وإعدام الضباط العرب واضطهادهم وإبعادهم إلى الأقاليم النائية ، وغير ذلك مما مررنا على ذكره سريعا. وعندما عاد الضباط العرب إلى أوطانهم الأصلية ، التي كانت ولايات عثمانية ، وجدوا أنها سقطت في أيدي الدول الاستعمارية ، وألفوها مقهورة بوجود جنود الاحتلال الأوربيين ، بجانب تمزيق الوحدة التي كانت قائمة ووأد أمل الوحدة التي كانت مرتجاة وموعودة . وهكذا وجدنا أن عدداً من أولئك الضباط العرب اختار ، أو قبل مكرهاً، لعدم وجود خيار آخر ، أن يلقي بمرساته مع المحتلين الغربيين ، لا عن خيانة – كما كان يحلو لبعضنا أن يقول ــ ولكن عن يأس ، وعن اجتهاد ورؤية، وُلدّت تحت ضغط القهر، مفادها أن الطريق الوحيد المفتوح هو طريق النهوض من خلال التعاون مع القوة الاستعمارية المسيطرة ، والتعامل معها للوصول إلى الأهداف الوطنية بتدرج وأناة . وبجانب هؤلاء ربما وجد أفراد جعلوا المنافع الشخصية هدفا نهائيا و باعوا كل شيء من أجل تحقيقها.

أما مثال الجمهورية التركية فهو فريد كذلك ، وتفرده من نوع معقد وخاص جدا ، فهذه بقايا إمبراطورية سقطت لتوها تحت سنابك خيل الغزاة الذين انتهبوا كثيرا من أراضيها ، وتركوا ما تبقى منها يعاني من علل متعددة. وتزخر المكتبات بكثير من المطبوعات عن نشأة الجمهورية ، ودور مصطفى كمال والكمالية، وترسم صورة لتطور الأحداث وتتابعها ، وهي صورة تشوبها الدعاية

المسرفة ، مما لا يمكن مناقشته في هذا الحيز الضيق ، وفي هذا الموضع بالذات. لقد نشأت الجمهورية في انطلاقة ذات صبغة عسكرية ، وفي مساق عسكري. وقد ظلت تحت سيطرة عسكرية منذ نشأتها سنة ١٩٢٣م ، وما زالت ، باستثناء فترة قصيرة اتفق معظم المؤرخين على أنها فترة ديمقراطية ، أو أنها الفترة الديمقراطية الوحيدة.

على أن هناك حقيقة في غاية الأهمية لم يلحظها ، أو لم يحفل بها المؤرخون خلاصتها أن عسكرية الحكومة، أو إخضاعها للعسكر ليست سياسة يتبناها الجيش التركي كوحدة من وحدات البناء الوطني التركي. إن العسكرة القائمة لا تمثل مشهد مواجهة بين العسكر في جانب ورجال السياسة والحكم في الجانب الآخر.بل الواقع أن كتلة صغيرة منظمة داخل الجيش هي التي تتسلط وتتحكم بشكل تسلطي وقسري في الأغلبية الساحقة من الجنود والضباط الأتراك. ولعل مثلاً واحداً مما أوردناه في الصفحات السابقة نستعيده إلى الذاكرة هنا يكفي لتأكيد هذه الحقيقة التي أشرنا إليها:

ففي الفترة الديمقراطية التي شهدتها تركيا (١٩٥٠-١٩٦٠م) جرت انتخابات حرة مرتين ، حرة بشهادة كل الشهود من الأتراك وغيرهم ؛ وكان من نتيجة الانتخابات الأولى إسقاط الشعب التركي لحزب الشعب الجمهوري ، الحزب الكمالي المتحالف مع العسكر والمتلقي لدعمهم وتعاطفهم من منطلقات أيديولوجية. لكن الأرقام مهمة هنا لإيضاح مدى الرفض الشعبي لما يمثله الكماليون وحزب الشعب الجمهوري.:

لقد حصل الحزب الديمقراطي ، المنافس للكماليين على أربعمائة وثمانية مقاعد (٤٠٨ مقاعد) ، بينما لم يحصل حزب الشعب الجمهوري إلا على سبعة وستين مقعدا (٦٧ مقعدا). وعند نهاية الدورة البرلمانية بعد أربع سنوات أجريت انتخابات جديدة في موعدها القانوني ، فحصل الحزب الديمقراطي على خمسمائة وواحد وأربعين مقعدا (٥٤١ مقعدا) بينما حصل حزب الشعب الجمهوري الكمالي على واحد وثلاثين مقعدا فقط (٣١ مقعدا). وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيادة الحزب الديمقراطي كانت قيادة عالمانية (علمانية) ، لا دينية، وليست إسلامية.

بيد أن هذا الرفض الشعبي شبه الكامل لتوجهات حزب الشعب الجمهوري والمنظمة السرية المسيطرة على الجيش لم يقنع العسكر بترك الشعب التركي يختار حكومته ويخضعها للامتحان خلال أربع سنوات هي عمر الدورة البرلمانية ، ليثبتها بعد ذلك أو يسقطها وينحيها ، بل قامت فئة عسكرية تتكون من ثمانية وثلاثين ضابطا بتنظيم انقلاب عسكري هو الأول في عصر

الجمهورية، وشكل الضباط من أنفسهم مجلسا عسكريا ، كما أشرنا في غير هذا الموضع. غير أن التسلط لم يقف عند حد إسقاط الحكومة القائمة ، بل تعداه إلى ما هو أبعد بكثير. فعدا عن المحاكمات والسجون والإعدامات التي تعرض لها المدنيون ، فقد صير الجيش نفسه ضحية أخرى ضمن ضحايا الروح التسلطية العدوانية التي مارستها الأقلية الصغيرة المتحكمة في شئونه . ونظرا لإحساس الضباط أصحاب الرتب الصغيرة بصغر حجمهم داخل الجيش فقد عمدوا إلى تسريح وإبعاد مائتين وخمسة وثلاثين ضابطا كبيراً برتبة لواء (٢٣٥ لواء) من أصل مائتين وستين ضابطا (٢٦٠). ثم انتقلوا إلى الرتب الأدنى قليلا فأحالوا خمسة آلاف ضابط آخر (٥٠٠٠ ضابط) من رتبة عقيد ورائد ونقيب على التقاعد [١٤٩].

إذن : المنظمة السرية العسكرية التي تمسك بخناق الجيش التركي تصادر حق الشعب التركي المدني ، كما تصادر حق الجيش التركي – ممثلا في أكثرية ضباطه وجنوده – في خدمة بلده والالتزام بولائه للشعب التركي

وليس للأقلية المتسلطة والمنظمة السرية التي تمارس كل أعمال التخويف والقمع والطرد من الجيش والسجن، فضلا عن اضطهاد المدنيين.

وعندما ننظر في التوجهات التي تتبناها وتعبر عنها السلطة العسكرية القهرية التي تجدد – من حين لآخر –

طرد وفصل كل ضابط ذي شخصية قوية من الجيش إن لم يكن من أتباعها ، نجد أنها نفس توجهات تركيا الفتاة وجمعية الاتحاد والترقي بذاتها ، التوجهات المعادية للإسلام ، وللحضارة والتاريخ الذي ظهرت من خلاله الدولة العثمانية. وما زالت تلك السلطة العسكرية السرية المعادية للإسلام وللعرب ، والمتحالفة مع الصهيونية والماسونية ، الأمر الذي ظهر واضحا في السنوات الأخيرة من خلال التحالف غير المقدس بين تركيا وإسرائيل.

ويبدو لي أن هذا الخانوق سيظل ممسكا بعنق الجيش التركي ، والشعب التركي لفترة قادمة لا يعلم مداها إلا الله سبحانه وتعالى. غير أن شدة الضغط والقمع المكشوف ستوسع دائرة الأعداء والمستنكفين عن الخضوع وقبول القهر، خاصة عندما يترك كل ذلك آثارا سلبية على حياة الأغلبية من الجماهير التركية ، وإذ ذاك سيتحول الرفض السلبي إلى عمل منظم لإزاحة الكابوس، بأيد تركية. ومثل هذه العملية إن حدثت قد تصحبها اضطرابات وانهيارات وخسائر بشرية ومادية كبيرة ، وقد تدخل البلد في دوامة من نوع جديد ، وقد تنجح في الخروج به إلى شاطئ الأمان .

إننا نرجو للشعب التركي الجار والشقيق حياة أفضل في ظل الحرية التي ينظم في أجوائها حياته ويصوغ أهدافه ويحدد مسيرته على ضوء احتياجاته ومنابع شخصيته الوطنية والثقافية.

وعندما ننظر في الظروف التي تحرك من خلالها العسكريون العراقيون سياسيا نجد تفردا وخصوصية في بعض الجوانب ، بينما نجد تماثلا ومشاركة في جوانب أخرى من حياة المجتمع العراقي مع نظيراتها في بعض الأقطار الإسلامية الأخرى ، خاصة العربية منها. فمن الخصائص التي انفرد بها المجتمع العراقي :

١) الدور المؤثر لتحركات العشائر العراقية.

٢) تأثير قيم البادية القوي والظاهر بشكل ملفت في حياة المجتمع وتحيزاته.

٣) وجود أقلية كردية كبيرة في الشمال متصلة جغرافيا بأقليات كردية أخرى في بعض دول الجوار.

٤) إنقسام الأغلبية الإسلامية الساحقة بين شيعة وسنة ، وانقسام السنة بين عرب وأكراد
وتركمان.

أما الجوانب المؤثرة الأخرى التي تشابهت ظروف المجتمع العراقي بالنسبة لها مع ظروف مجتمعات عربية أخرى فأهمها:

١- وجود قوات بريطانية على الأرض العراقية.

٢- وجود التيار والتوجه العام الوحدوي - وحدة البلاد العربية - والتحرري (من الاستعمار والتبعية له).

٣- وجود الأحزاب العقائدية.

٤- تأثير المشكلة الفلسطينية وتحمس الأغلبية الشعبية لمناصرتها والمشاركة العملية في ذلك.

٥- محاولات بعض السياسيين استغلال ضباط الجيش واستغوائهم.

٦- الفساد الحكومي في إدارة مرافق الدولة بما فيه من السرقات واستغلال المنصب والمحسوبية.

٧- العجز الحكومي عن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق طموحات المجتمع.

٨- سوء الأحوال الاقتصادية ومعاناة الطبقات الفقيرة.

٩- الأحزاب الشخصية والعشائرية والتقليدية.

ولا مراء في أن كل عنصر من هذه العناصر كان له تأثير ، بدرجة أو أخرى ، في تشكيل دوافع العسكريين الذين أقحموا أنفسهم - أو أقحموا - في ميدان السياسة ، كما كان مؤثرا في صياغة وتحديد أهدافهم، سواء صيغت لهم ولقنوها لضمان انقيادهم أو صاغوها بأنفسهم وأقنعوا الآخرين بمشاركتهم إياها. بيد أننا نعود ونؤكد أن بعض هذه العناصر كانت ذات أثر كبير وواضح في تحدي الدوافع والأهداف ، بينما كانت عناصر أخرى أقل تأثيراً ، قلة تقترب أحيانا من درجة العدم.

وأخيراً نصل إلى الحالة النيجيرية في محاولتنا لتحديد الدوافع والأهداف التي أقحمت العسكريين في السياسية في ذلك البلد الإسلامي الواقع في أقصى الغرب بالنسبة لعالمنا الإسلامي.

كنت قد أشرت - في ملاحظاتي الختامية على ما ورد في استعراض الحالة النيجيرية - إلى تفرد الدولة النيجيرية بأوضاع ومشكلات لا نجد مثلها في الدول الإسلامية التسع عشرة التي اقتحم فيها العسكريون ميدان النشاط السياسي. ومن غير تكرار لما سبق أن أوردناه نقول:

إنه بالنسبة للدوافع والأهداف ، فيما يخص نيجيريا ، توجد دوافع وأهداف مشتركة ، أو متشابهة كما توجد دوافع وأهداف لا تحظى باهتمام عام في مختلف المناطق النيجيرية ، بل ينحصر تبنيها والاهتمام بها في منطقة معينة دون غيرها من المناطق النيجيرية. فبالنسبة للأهداف المشتركة نجد:

١) كانت هناك رغبة وحرص في كل مناطق وأقاليم الدولة النيجيرية على إنهاء وإزالة الفساد المالي والإداري بكل تشعباته.
٢) وكانت هناك رغبة وحرص على تحسين الأوضاع الاقتصادية العامة للدولة، وتحسين ظروف حياة
المواطنين ورفع المعاناة عنهم.
٣) وكانت هناك رغبة في تقوية الدولة النيجيرية ورفع شأنها ، لكن هذا الموقف والتوجه الذي يترتب عليه كان ضعيفا لدى الشخص الواحد (عسكريا كان أو مدنيا)، كما كان ضعيفا من حيث انتشاره بين رجال الجيش أو بين المدنيين على السواء ، كما كان ضعيفا من حيث انتشاره

في المناطق النيجيرية.

أما الأهداف الإقليمية والخاصة فتتمثل في حرص أبناء كل إقليم ومجموعة عرقية على تعظيم حصة إقليمهم وكتلتهم العرقية من السلطة ، والسيطرة الاقتصادية ، والثقافية ، على حساب الأقاليم والمجموعات العرقية الأخرى، واصطحاب الرغبة والحرص والعمل على إضعاف وإخضاع المناطق والكتل العرقية الأخرى.

الهوامش:

[1] – **وهذه الدول هي : أفغانستان ، إندونيسيا، إيران ، باكستان ، بنغلادش ، تركيا، تشاد ، الجزائر ، سوريا ، السودان ، الصومال ، الدولة العثمانية ، العراق ، غينيا ، مصر ، موريتانيا ، ليبيا ، النيجر ، نيجيريا ، اليمن .**

[2] – الدكتور أرنست أ. رامزور، ***تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨*** ، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي (بيروت – نيويورك : دار مكتبة الحياة بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلسين ، ١٩٦٠) ، ص ٥٠.

[3] –George M. Haddad, ***Revolutions and Military Rule in the Middle East*** (New York: Robert Speller & Sons, Publishers,Inc., First ed., 1965), p. 49.

[4] - Haddad, p.50.

[5] - ***Ibid***, pp.51-2.

[6] – رامزور ، ص ١١٩.

[7]- Haddad, p. 52.

[8] - ***Ibid***, pp.52-53.

[9] – أسعد داغر ، ***مذكراتي على هامش القضية العربية*** (القاهرة : دار القاهرة للطباعة ، د.ت.) ، ص ٣١ ؛
وأسعد داغر معاصر للأحداث ، وكان في تلك الفترة في استنبول , وعلى صلة بكثير من الشخصيات العربية.

[10] – جريدة ***لسان الحال*** ، عدد (٦٠٠٠) : الجمعة ٢٣ نيسان (ابريل) ,١٩٠٩

[11] – الدكتور أحمد قدري ، ص ٩ – ١٠.

[12] – جريدة ***لبنان*** (**أسبوعية**)، **العدد رقم ٨٠٤ ، ٥ ربيعا ثاني ١٣٢٦هـ – ١٣و٢٦/٤/١٩٠٩م**.

[13] – كما وصفها أسعد داغر الذي كان في إستنبول آنذاك ، أنظر أسعد داغر ، ***مذكراتي على هامش القضية العربية*** ، ***ص ٣١***.

[14]– داغر ، مرجع سابق ، ص ٣٤؛ وتاريخ ٣١ آذار الذي أورده أسعد داغر متبعا تقويم الكنيسة اليونانية ، يساوي ١٣نيسان(أبريل).

[15]– ***جريدة المقطم*** ، العدد رقم ٦١٠٣ الصادر يوم الثلاثاء ١٩٠٩/٤/٢٧، ص ٥.

[16] - Philip Mansel, Constantinople, City of the World's Desire (London: Penguin GroupK 1997),
p. 352.

[17] - Haddad, pp.53-54.

[18] - ***Ibid.***, pp. 55-56.

[19] - George Antonius, ***The Arab Awakening***, pp. 106-107.

[20]– أحمد عزت الأعظمي ، ***القضية العربية : أسبابها ، مقدماتها ، تطوراتها ، ونتائجها*** (بغداد : مطبعة الشعب ، ١٣٤٩/١٩٣١م)، ص١٠٩.

وقد كان الأعظمي يعيش في استنبول وقت الأحداث ، وكان من مؤسسي (جمعية المنتدى الأدبي) ، الجمعية الثقافية السياسية العربية في العاصمة
العثمانية سنة ١٩٠٩، كما أنه كان يصدر ويشرف على ***مجلة المنتدى الأدبي*** التي تمثل الجمعية.

[21]- Haddad, pp. 55-56.

[22] - Mansel, p. 364.

[23]- Haddad, p. 56.

[24] - Mansel. P.372.

[25] - ***Ibid.***, p. 377.

[26] - ***Ibid.,*** p. 378.

[27] - ZEINE. N. ZEINE, ***The Emergence of Arab Nationalism, with a background study of***

Arab-Turkish Relations in the Near East (Beirut: Khayats, 1966),pp.89-93.

[٢٨]- رامزور ، ص ٥٠.

[٢٩]- للاطلاع على محاولات رامزور لنفي الصفة الماسونية عن الجمعية راجع كتابه عن ***تركيا الفتاة*** ، ص ١٢٢-١٢٧.

[30] -A report from the British Consul in Beirut, dated 6 (or 8) August 1908, addressed to Sir Gerard A.Lowther,K.C.M.G. etc., H.M. Ambassador, Constantinople.

وهذه الوثيقة محفوظة في الأرشيف البريطاني، وقد نشرتها مؤسسة Archives Edition ضمن المجلد الأول من مجموعة ***Arab Dissident Movements 1905 – 1955***, pp. 25-26.

[31] -Major N.N. E. BRAY, ***MESOPOTAMIA, CAUSES OF UNREST.- REPORT No. II***, by Major

N.N.E. Bray, M.C., Special Intelligence Officer Attached to Political Department, India Office,

Arab Dissident Movements, Archives Edition, Vol.I, pp.644-657, quoted from p.50.

ويلاحظ الاختصار في عبارات هذا الجزء من التقرير حيث أن الرائد براي اكتفى بإدخال ملاحظاته اليومية في التقرير في القسم الذي خصصه للحديث عن جمعية الاتحاد والترقي، طلبا للاختصار.

[32] - Philip Mansel, ***Constantinople, City of the World's Desire, 1453-1924***, (London:1997),p.352.

[٣٣]- صار أحمد رضا باشا هذا رئيسا لمجلس المبعوثان (النواب) العثماني بعد استعادته سنة ١٩٠٨.

[34] -Seton-Watson, ***The Rise of Nationality in the Balkans*** (London:1917),pp. 135-136.

[٣٥]- رامزور ، ص ١١٧-١١٨.

[٣٦]- ***المصدر نفسه*** ، ص ١١٨.

[٣٧]- ***المصدر نفسه*** ، ص ١٢٠.

[٣٨]- إذن الضباط من ذوي الرتب العالية كانوا موالين لمن قبل أن يؤسس فرعا للجمعية في سلانيك ؟

[٣٩]- ***المصدر نفسه***، ص ١٢١.

[٤٠] - الصحف اللبنانية التي ذكرنا رحبت بانقلاب ١٩٠٨-١٩٠٩ وامتدحت الاتحاديين بإسراف شديد في المديح لكنها عارضت فكرة إرسال نواب لبنانيين إلى مجلس المبعوثان العثماني بحجة أن للبنان نظامه الخاص ، نظام المتصرفية ، ولذا "لم يقبل اللبنانيون على الاشتراك بأعما الدول مخافة أن يبيد الاشتراك نظامهم ..." ***لبنان*** (أسبوعية) ، العدد رقم (٧٨٧) ، ٨و ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٨، ص ١.؛ كذلك ذهبت جريدة ***البيرق*** إلى أن القسم الأكبر من اللبنانيين يرى" عدم وجوب إرسال مندوبين من قبلهم إلى مجلس المبعوثين، وقد تألفت في كل أقضية لبنان لجان لمقاومة هذا المبدأ... " ***البيرق*** ، العدد رقم (٦)، ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٨، ص ٦. ويبدو أن الرأي الآخر قد تم تبنيه وأرسل نواب لبنانيون إلى إستنبول؛ (انظر: ***البيرق*** ، عدد (١١)، السبت ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٨، ص ١-٣.

[41] - Mansel, p. 357.

[٤٢] - - أسعد داغر ، ص ٥٠.

[43] - George E. Kirk, ***A Short History of the Middle East***, (London: Methuen & Co. Ltd.), p. 122.

[٤٤] - أحمد عزت الأعظمي، حزء ١، ص ١٠٢-١٠٥.

[٤٥] – ***المصدر نفسه*** والصفحات ذاتها.

[٤٦] – ***المصدر نفسه***، ص ١٠١-١٠٢.

[٤٧] – ***المصدر نفسه*** ، ص ٩٨.

[٤٨] – ***جريدة البيرق*** ، العدد رقم (١٠) ، ١٩٠٨/١١/٧، ص ٦-٧. ، **والبرنس صباح الدين من العائلة العثمانية المالكة وكان مشبعا بالأفكار الفرنسية هو وأبوه الداماد محمود باشا، وقد هرب به أبوه من استنبول إلى فرنسا، فلما انتصر الاتحاديون عاد إلى وطنه.**

[٤٩] – محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية ، جزء ١-٢ (صيدا ، د.ن، ١٩٥٠) ، ص ١٧.

[٥٠] – الأعظمي، ج ١ ، ص ١٠٩.

[٥١] – الدكتور أحمد قدري ، ص ٧.

[٥٢] – ***المصدر نفسه***، ص ١١.

[٥٣] – داغر ، ص ٣٧.

[54] - George Antonius, pp. 110-111.

[55] - Ibid., p. 119; George Kirk, p. 122.

[56]- ***Ibid***., pp. 118-119.

[٥٧] – داغر، مرجع سابق، ص ٥٠؛ و Antonius, p. 118.

[58]- Antonius, p.118.

[٥٩]– داغر ،مرجع سابق، ص ٥٥.

[٦٠] – داغر ، مرجع سابق، ص ٥٢.

[61] - Kirk, p. 124-125.

[٦٢] – للاطلاع على شيء من التفاصيل حول هذه الموضوعات يراجع

George Antonius, pp.126-150, 184-196.

[63]- ***Arab Dissident Movements 1905 - 1955***, vol. I, p.15l.

[64]- ***Ibid.***, p.244.

[65]- ***Ibid.***, 267.

[66]- ***Ibid.***, p. 268.

[٦٧]– وهذا التقرير منشور في مجموعة ***Arab Dissident Movements,*** Vol.I, p.723.

[٦٨] – مير بصري ، ***أعلام السياسة في العراق الحديث*** ، (لندن : رياض الريس للكتب والنشر، د.ت.) ،ص ص١٢٦-١٢٧، وانظر أيضاً: ناجي شوكت،أوراق ناجي شوكت(رسائل ووثائق)، دراسة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، تحقيق الدكتور. محمد انيس والدكتور محمد الزبيدي(بغداد : مطبعة الجامعة، ١٩٧٧م)، ص ١٣١ – ١٣٦ .

[٦٩] – أعتقد أنه بمجرد سيطرة جماعة الاتحاد والترقي على السلطة وعزلهم السلطانين سنة ١٩٠٩ وتركيزهم على سياسة التتريك لم يعد للدولة العثمانية وجود واقعي ، بل كان استمرارها من حيث الشكل فقط، ولذا أستعملت تسمية "تركيا".

68- لنشوفسكي ، ***الشرق الأوسط*** . . .، جزء ١ ، ص ١٤٥-١٦؛ وانظر أيضا :

Frederic W. Frey, "Patterns of Elite Politics in Turkey," ***Plitical Elites in the Middle East***, ed.George Lenczowski (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research,1979), pp. 49-50.

[71] - Bernard Lewis, ***The Shaping of the Modern Middle East*** (New York, Oxford: Oxford University
Press, 1994), p. 113.

4- Erik J. Zurcher, ***Turkey, A Modern History*** (London - New York: I.B.Tauris & Co. Ltd.,1994),
p. 215.

5- ***Ibid.,*** *p*. 215.

[٧٤]- جورج لنشوفسكي ، ***الشرق الأوسط في الشئون العالمية،*** ترجمة جعفر خياط (بغداد : دار الكشاف ،فرع العراق، بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين،د.ت.)، جزء ١ ، ص ٢١٨؛ وانظر أيضا :.Zurcker, pp. 233-234

[75] –Zurcher, p.242.

[76]- Berch Berberoglu, ***Turkey in Crisis, From State Capitalism to New Colonialism*** (London: Zed
Press, 1982), p. 81.

[٧٧]- نقصد بذلك من يسمون أنفسهم بالعلمانيين، ويكسرون العين ويسكنون اللام؛ فأصل اللفظة كما هو معروف للكثيرين ترجمة لكلمة Secular الإنكليزية أو Laic الفرنسية، وكلاهما تعني (دنيوي ، غير ديني) لكن المترجمين العرب رأوا أن كلمة "دنيوي" تحمل معنى غير حسن في المجتمعات الإسلامية، فاستبدلوا النسبة إلى الدنيا بالنسبة إلى العالم، فجعلوها "عالماني"، ثم خففوها إلى "علماني"، بفتح العين واللام. لكن بعض المتذاكين منهم استحسنوا أن ينسبوها إلى العلم ، فكسروا العين وسكنوا اللام.

[٧٨]- لنشوفسكي، جزء ١، ص ٢١٦-٢١٧.

[79] - Sencer Ayata, "Patronage, Party, and State: The Politisization of Islam in Turkey,"
Middle East Journal, Vol. 50, No. 1, Winter 1996, p43.

[80] - Zurcher, p.255.

[81]- ***Ibid***.

قارن مع George M. Hadd,p.121 الذي يرى أن المخالفة الرئيسية للأكاديميين ، والتي لم تذكر ، هو قربهم من نظام مندريس.

[82] - ***Ibid.***, pp. 259-260.

[83] - Frey, pp. 52-53.

[84] - ***Ibid.,*** p. 53.

[85] - Alain Gresh, "Turkish-Israeli-Syrian Relations and their Impact on the Middle East,
Middle East Journal, Vol. 52, No. 2, Spring l998, pp. 190-191.

[86]- Philip Mansel, p.381.

[87]- ***Ibid***., p 387.

[88].- ***Ibid***., pp.387-389.

هذا بينما ذكر فراي أن الجنرال مصطفى كمال هرب من استنبول متوجها إلى سمسون بعد أن انتزع منصب المفتش العام لجيش شمال الأناضول أنظر .Frey, pp. 48-49

[89]- Bernard Lewis,***The Shaping***. . ., p. 112.

[90]- ***Ibid***., pp. 112-113.

[91]- ***Ibid***.

[92]- British Intelligenece Documents published in ***Arab Dissident Movements***, vol.I, p. 560.

[93]- Ibid., p. 652.

[94]- Ibid., p. 656

26- Ibid., p. 656.

[95]- Ibid., p.651.

[96]- Ibid., p.651.

[97]-Ibid., p. 651.

[98]Ibid., p. 650.

[٩٩]- الدكتور نزار توفيق سلطان الحسو ، ***الصراع على السلطة في العراق الملكي*** ، (بغداد : مكتبة الكندي ، د.ت.)و ص٦٩.

[100] - Majid Khadduri, ***Independent Iraq, A Study in the Iraqi Politics since 1932,*** (London, New York:
Oxford University Press, 1951), pp. 78 – 80.

3- أنظر: الدكتور عبدالله أبو عزة ، ***الخليج العربي في العصر الإسلامي، دراسة تاريخية وحضارية***، (الكويت: مكتبة الفلاح، ٢٠٠١)، ص ٣٠٠-٣٠٨، ٣٢٢ -٣٤.

[١٠٢] – ***المصدر نفسه*** ، ص ٥٥٩-٥٦٤.

[١٠٣] – الدكتور علي الوردي ، ***لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث*** (بغداد : مطبعة الإرشاد, ١٩٦٩)، ص ٢١.

[١٠٤] – ***المصدر نفسه*** ، الجزء الأول ، ص ١٧-٢٢.

[105] - Lord Birdwood, ***Nuri As-Said***, A Study in Arab Leadership (London: Cassell,n.d.), p. 9.

[١٠٦]– مير بصري، ***أعلام السياسة في العراق الحديث*** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر ، د.ت.) ، ص ١٢٦-١٤٥.

[١٠٧]– ناجي شوكت ، ***أوراق ناجي شوكت*** ، ص ١١٦ – ١٢٠.

[108] - Majid Khadduri, pp. 76 – 78.

[١٠٩] – مير بصري ، مرجع سابق، ص ١٨١.

[١١٠]– جورج لنشوفسكي ، الشرق الأوسط، مرجع سابق ، الجزء الثاني، ص٣٣٩-٣٤٢.

[١١١] – يراجع ماكتبته الدكتورة رجاء حسين حسني الخطاب، ***تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي*** **(بغداد: كلية الآداب، جامعة بغداد**، د.ت.) ، ص ١٧٨ – ١٨٢.

[١١٢]– المصدر نفسه ، جزء ٢ ، ص٣٤٣ – ٣٤٥؛ وانظر كذلك : Majid Khadduri, Independent Iraq, pp.155-201.

[١١٣] – للإطلاع على تفاصيل أوسع عن العمليات العسكرية بين الجيش العراقي والقوات البريطانية أنظر : د. وليد محمد سعيد الأعظمي، ***إنتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية –البريطانية ١٩٤١*** (بغداد : د.ن، ١٩٨٧)، ص ٨٩ – ١١٨.

[114] - Majid Khadduri, Republican Iraq, pp. 15-18.

[115] -Ibid., pp. 26 – 30.

[116] - Ibid., pp. 64-65.

[117] - Ibid., pp.62-63.

[118]-Helen Chapin Metz, ed. ***Nigeria : A Country Study,*** University of Pennsylvania Digital Library
Internet Site visited at 20.40 hours on July 9, 2001.

[119]- Stephen Wright, ***Nigeria: Struggle for Stability and Status,*** (Westview Press), p. 9..

[120]- ***Ibid***., p. 4.

[١٢١]– امباي لو ، ***إشكالية انتقال السلطة في أفريقيا*** (***مع التطبيق على نيجيريا***) ، جامعة أفريقيا العالمية ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، الطبعة الأولى يناير ١٩٩٨، ٢٤٨.

[١٢٢] – الدكتور عبد الملك عوده، "الحرب الأهلية في نيجيريا" ، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد (١٠)، ١٩٦٧، ص ٣٨./٩٣٠.

[123] - Wright, p 72; see also: امباي لو ، ص ٢٤٨ –٢٥٠

[١٢٤] – الدكتور عبدالملك عوده ، مرجع سابق ، ص ٢٢–٢٣

[١٢٥]– الدكتور عبد الملك عوده ، "القوات المسلحة والثورات الإفريقية" ، ***مجلة السياسة الدولية*** (١٩٦٦) ، عدد رقم (٤)،أبريل ، ص ٢٤.

[١٢٦]– ***المصدر نفسه*** والصفحة ذاتها.

[١٢٧]– ***المصدر نفسه*** ، والصفحة ذاتها.

[١٢٨] – ***المصدر نفسه*** ، ص ٢٤–٢٥.

[129] - Metz, visited at 22.45 hours on 10.7.2001.

[130] - ***Ibid***.

[131] - *Ibid*, site visited at 22.50 hours, on 10.7.200l.

[١٣٢]– امباي لو ، ص. ٢٤٩ .

[133] -Metz, site visited at 22.55 hours on 10.7.200l.

[١٣٤]– الدكتور عبدالملك عوده ، "الحرب الأهلية في نيجيريا" ، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد (١٠) ١٩٦٧ ، ص ٢٥ (٦١٧)

[135]-Metz, ***Nigeria: A Country Study,*** Site visted at 21.55 hours, on 13.7.2001**.**

[136] - Wright, p. 73.

[137] - ***Ibid***.

[138]- Stephen Wright, p. 74.

[139]- Helen Metz, (ed.), ***Nigeria: A Country Study***, Site visited at 22.25 hours, on 13.7.2001.

23- Metz, site visited at 22.20 hours, on 14.7.2001.

[141] - Wright, pp. 75-76.

[١٤٢]– أمباي لو ، ص ٢٧٤ .

[143] -Wright, p. 76.

[144] - ***Ibid***.

[145] - Larry Diamond, "Nigeria Between Dictatorship and Democaracy", p. 201.

[146] - See Rotimi T. Subero, "Can Nigeria's New Democracy Survive?", ***Current History, A Journal of Contemporary World Affairs***, May 2001, p.209.

والدكتور روتيمي ت. سوبيرو يعمل استاذا للعلوم السياسية في جامعة إبادان النيجيرية.

[147] - ***Abuja Mirror***, July 26 – August 1, 2000, Internet website visited at 03.30 a.m., 16 July 2001.

[148] - Rotimi T. Subero, p. 212.

وانظر أيضا جريدة ***Today Newspaper*** النيجيرية ، عدد ٧/٣٠ – ٢٠٠٠/٨/٥م ففيه تقارير ومقالات مشابهة.

[١٤٩] – يرجى الرجوع إلى الصفحات١٢،١١،١٠في الفقرة الخاصة بالجمهورية التركية لمزيد من التفاصيل وتبين المصادر.

مصادر ومراجع مختارة

١) الأعظمي، أحمد عزت ، ***القضية العربية: أسبابها ، مقدماتها، تطوراتها ، ونتائجها***. بغداد: مطبعة الشعب، ١٣٤٩/١٩٣١.

٢) الأعظمي ، الدكتور محمد سعيد. ***انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية – البريطانية ١٩٤١***. بغداد : ١٩٨٧,

٣) امباي لو ، ***إشكالية انتقال السلطة في أفريقيا ، مع التطبيق على نيجيريا***، (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٩٨.)

٤) بصري، مير ، ***أعلام السياسة في العراق الحديث*** (لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر)

٥) دروزة ، محمد عزة ، ***حول الحركة العربية*** ، جزآن , صيدا : ١٩٥٠.

٦) داغر، أسعد ، ***مذكراتي على هامش القضية العربية*** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة ، د.ت.)

٧) الحسو ، الدكتور نزار توفيق سلطان، ***الصراع على السلطة في العراق الملكي ، دراسة تحليلية في الإدارة السياسية***، (بغداد: مكتبة الكندي ، ١٩٨٤).

٨) الخطاب ، الدكتورة رجاء حسين حسني. ***تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ – ١٩٤١*** . بغداد : كلية الآداب ، جامعة بغداد، د.ت.

٩) . رامزور، الدكتور آرنست أ ، ***تركيا وثورة ١٩٠٨*** ، تر. الدكتور صالح أحمد العلي (بيروت – نيويورك: دار مكتبة الحياة بالإشتراك مع مؤسسة فرانكلين ، ١٩٦٠)

١٠) شوكت، ناجي . ***أوراق ناجي شوكت ، رسائل ووثائق ، دراسة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر***، تقديم وتحقيق الدكتور محمد أنيس، والدكتور محمد حسين الزبيدي (بغداد: مطبعة الجامعة، ١٩٧٧).

١١) فوزي ، أحمد. ***ثورة ١٤ رمضان*** ، القاهرة : دار الكتاب العربي بمصر ، محمد حلمي المنياوي، القاهرة – الإسكندرية، ١٩٦٣,

١٢) قدري، الدكتور أحمد ، ***مذكراتي عن الثورة العربية*** ، دمشق: مطابع ابن زيدون ، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.

١٣) لنشوفسكي ، جورج . ***الشرق الأوسط في الشئون العالمية*** ، تر. جعفر خياط ، جزآن (بغداد: دار الكشاف للطباعة والنشر والتوزيع، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين ، نيويورك ، د.ت.)

14) ***Arab Dissident Movements***. A Collection of Documents from the British Archives (Public Record Office and Branches) edited by A.L.P. Burdett, and published by Archives Edition, Vols. I-IV, 1996.

15) Antonius , George, ***The Arab Awakening*** (New York: Capricon Books, 1965)

16) Berberoglu, Berch. ***Turkey in Crisis, From State Capitalism to New-colonialism*** (London: Zed Press, 1982)

17) Birdwood, Lord. ***Nuri As-Said: A Study in Arab Leadership*** (London: Cassell)

18) Fisher, Sydney Nettleton, (ed.), ***The Military in the Middle East, Problems in Society and Government*** (Columbus: Ohio State University Press, 1963.

19) _____"The Role of the Military in Society and Government in Turkey," ***The Military in the Middle East***, Columbus: Ohio State University Press, 1963, pp. 21 – 40.

20) Frfey, Frederick W. "Patterns of Elite Politics in Turkey," ***Political Elites in the Middle East***,
Editied by George Lenczowski, Washignton, D.C.: American Enterprise Institute for
Public Policy Research, 1979, pp.41-82.
21)Haddad, George M. ***Revolutions and Military Rule in the Middle East*** (New York: Robert Speller & sons, Publishers, Inc., First ed. 1965,p49.

22) Kerr, Malcolm. ***The Arab Cold War 1958-1964: A Study of Ideology in Politics.*** London: Oxford Univerrsity Press, Issued under the Auspices of the Royal Institute Of International Affairs, 1965.
23)khadduri, Majid. ***Independent Iraq, A Study in Iraqi Politics since 1932***. London: Oxford University Press, Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, 1951.

24) _____ ***Republican Iraq, A Study of 'Iraqi Politics Since the Revolution of 1985*** (London, New York: Oxford University Press, 1969).
25) _____ "The Role of the Militery in Iraqi Society," ***The Military in the Middle East***,
Problem in Society and Government, Ed. By Sydney Nettleton Fisher,
Columbus: Ohio State University Press, 1963, pp. 41-51.
26) Kirk , George E. ***A Short History of the Middle East*** (London: Methuen & Co. Ltd. , 1957)

27) Lenczowski, George, (ed.) ***Politcal Elites in the Middle East***: Washington, D.C.: American
for Public Policy Research, 1979.
28) Lewis, Bernard. ***The Emergence of Modern Turkey***, London: Oxford Univerrsity Press, Issued under the Auspices of the Royal Institute of International Affairs, 1961.
29) ____ ***The Shaping of the Modern Middle East***, New York, Oxford: Oxford University Press,
1994.
30) Mansel, Philip, ***Constantinople, City of the World's Desire, 1453-1924*** (London:1997)
31) Seton-Watson, R.W. ***The Rise of Nationality in the Balkans*** (London: Constable and Company Limited, 1917)
32) Waldemar J. Gallman, ***Iraq under General Nuri***, My ***Recollections of Nuri al-Said***, ***1954-1958*** (Baltimore: The John Hopkins Press)

33) Wright, Stephen. ***Nigeria Struggle for Stability and Status*** , West View Press.
34) Zeine, Zeine N. ***The Emergence of Arab Nationalism***, ***with a Background Study of Arab-Turkish Relations in the Near East*** (Beirut: Khayat's, 1966)
35) Zurcher , Erick J., ***Turkey, A Modern History*** (London, New York: I.B. Tauris & Co Ltd.,1994)

الدوريات والصحف:

٣٦) عوده ، الدكتور عبدالملك. "القوات المسلحة والثورات الإفريقية"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد رقم ٤ (أبريل ١٩٦٦،ص٦-٢٧,

٣٧) _____ "الحرب الأهلية في نيجيريا"، ***مجلة السياسة الدولية*** ، العدد (١٠) ١٩٦٧، ص ٢٠-

٣٨) _____ "هزيمة الإنفصالية في نيجيريا"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد ٢٠ (أبريل) ١٩٧٠، ص ١٠٦-٢١٥,

٣٩) جريدة ***لسان الحال*** ، بيروت، مجموعة أعداد صادرة سنة ١٩٠٨و١٩٠٩م.

٤٠)***جريدة لبنان*** (أسبوعية)،بيروت ، مجموعة أعداد صادرة ١٩٠٨و١٩٠٩م.

٤١)***جريدة المقطم***، القاهرة ،مجموعة أعداد صادرة ١٩٠٨و١٩٠٩م .

٤٢)***جريدة البيرق*** ، بيروت، مجموعة أعداد صادرة ١٩٠٨ و١٩٠٩م.

43) Diamond, Larry. "Nigeria between Dictatorship and Democracy.' ***Current History, A World Affairs Journal***, May, 1987.

44) Gresh, Alain. "Turkish Israeli-Syrian Relations." ***The Middle East Journal***, vol.52, No.2, Spring 1998.

45) Suberu, Rotimi. "Can Nigeria's New Democracy Survive?". ***Current History, A Journal of Contemporary World Affairs***, May 200l.